



رَوْضَةُ النَّازِلِ وَجَنَّةُ الْمُنَظَّرِ

في أَصُولِ الْفِقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الْأَمَّةِ وَفِي السَّنَةِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِي

تأليف
الشيخ السَّادَّةِ الْفَقِيه

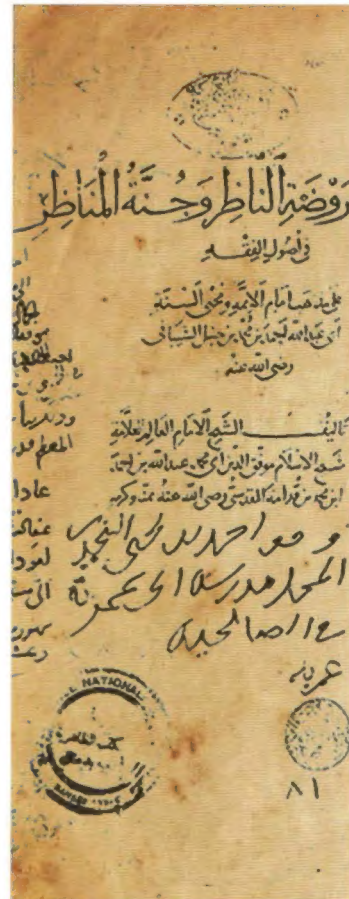
مُؤَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ
(٥٤١-٦٢٠ هـ)

الجزء الأول

(أول الكتاب - الاستصلاح)

نسخة محققة ومخرجة وملونة ومعنونة
ومقسمة إلى فقرات لتسهيل الفهم

تحقيق وعناية
شركة إثراء المتون



إدارة أوقاف وزارة الشؤون الإسلامية

تمويل الإعداد العلمي

رُوضَةُ الْبَاطِلِ وَجَنَّةُ الْبَاطِلِ

فِي أُصُولِ الْفَقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الْأَعْمَرِ وَمُتَّبِعِيهِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

٢٠٠٣ (ح) شركة اثراء المتون المحدودة، ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شركة إثراء المتون

٢٠٢٣ هـ / شركة إثراء المتون - ط٩ - الرياض، ١٤٤٣ هـ
٢٠٢٣ هـ

ردمك : ١-٤٥-٨٣٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٨-٤٦-٨٣٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

١- اصول الفقه	٢- الفقه الحنبلي	١. العنوان
ديوي ٢٥١		١٤٤٣/١٣٧٥٠

رقم الايداع ١٤٤٣/١٢٧٥٠٠

ردمك: ١-٤٥-٨٣٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٨-٤٦-٨٣٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

جميع الحقوق محفوظة لشركة إثراء المتون

الطبعة التاسعة

(١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م)

الآراء والأفكار المطروحة تمثل وجهة نظر أصحابها ولا يلزم أنها تمثل رأي الشركة

شركة إثراء المتون

المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف: +966114452000

جوال: +966503842744

تویتر: ithraaSA

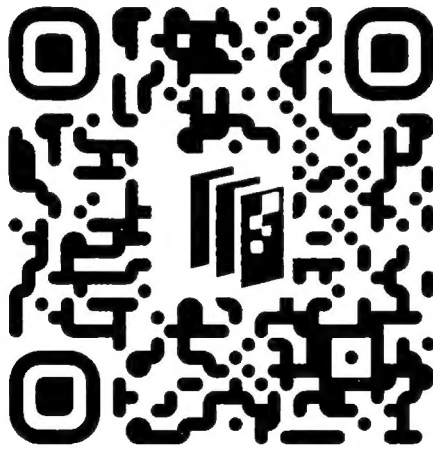
بريد: info@ithraa.sa

فريق العمل الرئيس

اللجنة العلمية	
أ.د. هشام بن محمد السعيد	أ.د. وليد بن فهد الودعان
د. يوسف بن سليمان العاصم	د. أحمد بن عايل معافا
إدارة فريق التحقيق	
عبدالله بن علي السليمان	
تفكير وعنونة النص	
عبدالرحمن بن محمد العوض	حمد بن عامر البسام
عبدالعزیز بن سعد الحقباني	معاذ بن إبراهيم الساري
تخريج الأحاديث والآثار	
عبدالله بن منصور السماري	د. حمد بن عثمان الجميل
المراجعة العلمية	
أ.د. هشام بن محمد السعيد	أ.د. وليد بن فهد الودعان
د. أحمد بن عايل معافا	د. حسن بن علي السفياني
إدارة المشروع	
د. المثني بن عبدالعزيز الجرباء	مشاري بن سامي أبابطين
المشرف على المشروع	
أ.د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل	

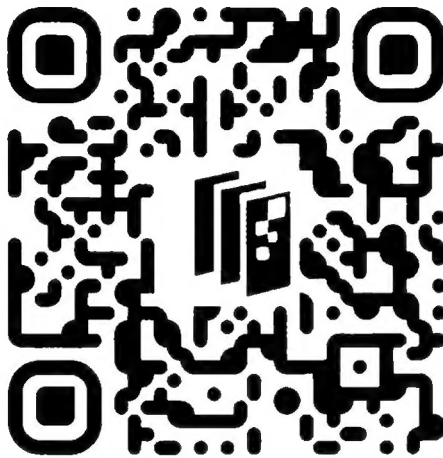
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عروض تقديمية (PowerPoint) لكتاب روضة الناظر



<https://ithraa.sa/pprawdah>

رصد ملحوظات المستفيدين وتصحيحاتهم



<https://ithraa.sa/rawdahnot>



مقدمة إثراء المتون

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فما زال أهل العلم مشغولين بتقريب علوم الشريعة لطلّابها، وتذليل صعابها لهم، وسلّكوا في ذلك سبلاً مختلفةً، في التدريس والتأليف، بين مختصرٍ وشارحٍ، وموجزٍ ومطوّلٍ، وألّفوا المتون التعليميّة في مختلف الفنون، ثمّ اعتنوا بشرحها وتقريبها للطلّاب، واجتهدوا في تسهيل العبارة وتقريب المعنى، وكذلك ألّفوا الكتب المتوسّطة، التي تجمع مهمّات المسائل في العلم الذي ألّف فيه مع الاقتصاد في ذكر الأقوال والدلائل، والتوسّط في العبارة، بحيث تكون ملائمةً للتدريس والمذاكرة، وتكون في رتبةٍ متوسّطةٍ بين المتون المختصرة، والمطوّلات المبسّطة، ومن ذلك كتاب «روضة الناظر وجنة المناظر» للفقير الأصوليّ الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسيّ (٦٢٠هـ)، وهو من الكتب التي اعتنى بها الحنابلة وأقبلوا عليها من حين تأليفها، فاشتغلوا به اختصاراً وشرحاً ودراسةً، ثمّ صار هو المعتمد في التدريس في كليّات الشريعة في هذه البلاد لعلم أصول الفقه بحيث لا يكاد ينازعه كتابٌ آخر في هذا الفنّ.

وإنّ شركة إثراء المتون قد رأت أن تعتني بهذا الكتاب لأهمّيّته واعتماده في التدريس في كليّات الشريعة؛ وذلك انطلاقاً من رؤيتها في خدمة العلوم الشرعيّة وتقريبها بمختلف الوسائل والطّرق التعليميّة المتاحة، وتأتي عنايتها

بالكتاب من عدّة جهات، أبرزها: إخراج نسخة تعليميّة من الكتاب، وعروض تقديميّة (PowerPoint)، مؤمّلةً بذلك أن تكون قد ساهمت في تقريب العلم وخدمة أهله.

وهذا العمل الذي بين يديك هو النسخة التعلّميّة من كتاب روضة الناظر لابن قدامة، وقد سبق للشركة أن أخرجت نسخة تعليميّة من كتاب «الروض المربع» للبهوتي، والتي لقيت -بحمد الله وتوفيقه- استحسان كثيرٍ من أهل العلم، وأقبل عليها طلاب العلم في الكليات الشرعية وغيرها، ورأوا فيها من تقريب محتوى الكتاب وتيسيره، ما ساهم في تجويد فهمهم لكلام المؤلّف، وحسن إدراكهم لمعانيه، وأعانهم على دراسة الكتاب ومذاكرته، وذلك مما حفّزنا في شركة إثراء المتون على إخراج نسخة تعليميّة من كتاب «روضة الناظر».

وهذا الكتاب «روضة الناظر» قد طُبِع من قبل عدّة طبعاٍ، أهمّها الطبعة التي بتحقيق الشيخ الأستاذ الدكتور: عبد الكريم بن علي النملة، -رحمه الله وغفر له-، والتي بذل فيها جهداً كبيراً، وقد حرصنا في هذه النسخة على الاستفادة من عمله، والذي نسأل الله ﷻ أن يجزيه عليه خير الجزاء، غير أنّ الذي دفعنا إلى إعادة إخراج الكتاب هو الرّغبة في إخراج نسخة تجمع إلى جودة التحقيق خدمة النصّ وتقريبه للمتعلّم، فجاءت هذه النسخة جامعةً لخصّلتين مهمّتين:

إحداهما: تحقيق الكتاب بمقابلته على أربع نسخٍ خطيّة، مع الرّجوع إلى المصادر التي استقى منها المؤلّف، أو المصادر التي اعتمدت عليه عند الحاجة، بالإضافة إلى مقابلته على طبعة د. النملة، ومراجعة نصّ الكتاب من قبل فريق

من المختصين، ثم خدمة النصّ بتخريج الأحاديث والتّعرّيف بالأعلام والفرق الواردة فيه.

والخصلة الأخرى: خدمة الكتاب من النّاحية العلميّة والفنيّة؛ رغبةً في تسهيله وتقريبه لطلّاب العلم، وذلك من ثلاث جهاتٍ:

الجهة الأولى: العنونة الجانيّة؛ لإبراز محتويات النصّ وتمييزها لدى القارئ.

والجهة الثانية: تلوين العبارات التي يحسن إبرازها للفت انتباه القارئ إليها، وهي الأدلّة النصّيّة، والتّعريف الاصطلاحيّة، والأقوال، والكلمات التي شرحها المؤلّف من غير تعريفٍ لها بالحدّ.

والجهة الثالثة: تقسيم نصّ الكتاب إلى فقراتٍ مترابطةٍ مرتّبةٍ حسب المعنى المراد بكلّ فقرةٍ منها، بحيث يكون ذلك -مع العنونة والتلوين- كالشرح لكلام المؤلّف، والبيان لمراده.

وقد كان ذلك كلّهُ بإشراف لجنةٍ علميّةٍ من المختصّين في علم أصول الفقه، أفدنا منهم في مختلف جوانب العمل، وأخذنا برأيهم في كلّ خطوةٍ تقدّمنا بها في إخراج الكتاب.

ونشير هنا إلى أنّ من أبرز الصّعوبات التي واجهناها في إخراج الكتاب، هي ضبط نصّ المؤلّف، وذلك لعدم وجود نسخةٍ للمؤلّف أو نسخةٍ مقروءةٍ عليه، مع اشتغال النّسخ التي بين أيدينا على كثيرٍ من التّصحيفات والأوهام، وكنا قد اكتفينا أوّل الأمر بمقابلة الكتاب على ثلاث نسخٍ خطيّةٍ، وهي: النّسخة

العمريّة، والنُّسخة الأزهرية، ونسخة برنستون، ثم رأينا الحاجة ماسّة إلى مقابلة الكتاب على نسخة رابعة، فوق الاختيار على النُّسخة التركيّة، ثم لم نجد ذلك كافياً في ضبط النّص، فاستعنا في المواضع المشكّلة بالنُّسخة الظّاهريّة، مع مقابلة الكتاب على طبعة الدكتور النّملة، ومراجعة المواضع المشكّلة في المصادر التي أفاد منها ابن قدامة كالمستصفى للغزالي، والعدّة لأبي يعلى، والتّمهيد لأبي الخطاب، وكذلك المؤلّفات التي اختصرت الرّوضة؛ كمختصر الطّوفي وشرحه لمختصره، ومختصر البعلي، نستعين بها على معرفة ما هو أرجح أن يكون نصّ الرّوضة الذي كتبه ابن قدامة رحمته الله.

وينضاف إلى ذلك أيضاً: خفاء مراد المؤلّف بكلامه في بعض المواضع، وطريقة عرضه لمحتويات بعض المسائل ممّا أدّى إلى مواجهة صعوبات في التّفكير والعنونة، فاجتهدنا في معالجتها وإبرازها بما يقرب معناها إلى القارئ بقدر الإمكان.

وفي الختام نسأل الله -تعالى- أن ينفع بعملنا هذا، وأن يتقبّله منا، كما يسعدنا أن نشكر من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل؛ فنشكر فريق العمل على جهودهم التي قاموا بها، وتفهمهم للصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد العمل، كما نشكر كلّ المشايخ وطلبة العلم الذين أسهموا معنا في عمل أو اقتراح أو نقد، فقد كان لذلك أثر كبير في تطويرنا، كما نشكر الزملاء في شركة إثراء المتون على جهودهم العلميّة والإداريّة والفنيّة.

ونتقدم بالشكر الجزيل لأوقاف الشيخ عبدالله بن تركي الضحيان رحمته الله، على تمويلها إعداد هذا الكتاب، ونسأل الله أن ينفع بجهود القائمين عليها، وأن يبارك في أوقاف الواقف وذريته، وأن يجزيهم خير الجزاء.

كما لا ننسى أن نشكر مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية على تمويلهم المبارك في إنشاء هذه الشركة، والشكر موصول لشركة عطاءات العلم على دعمهم الإداري المتواصل للشركة.

وأخيراً فالمرجو ممن يطالع هذا الكتاب ألا يخل علينا بملحوظاته التي يراها، فالعلم رحمٌ بين أهله، يسدُّ بعضهم بعضاً. .
والحمد لله أولاً وآخراً.

المشرف على المشروع

د. عبد العزيز بن إبراهيم الشبل



عملنا في الكتاب



أولاً: مقابلة النسخ المخطوطة:

جمعنا النسخ المخطوطة للكتاب، وقد اجتمع لنا من ذلك سبع نسخ، فانتقينا من هذه النسخ خمس نسخ؛ لاعتباراتٍ عدّة، وهذه النسخ هي:

١. النسخة العمرية (ع):

وهي نسخة المدرسة العمرية المحفوظة في دار الكتب الظاهرية برقم: (٨١ أصول)، (٢٨٧٥ عام)، رقم الفيلم: (٨٥٨).

وهذه النسخة نسخة تامة، وبحالة جيدة، وعلى هوامشها تصحيحات وتعليقات وحواشٍ بخط النّاسخ، وفي بعضها ما يدلّ على أنّها تعليقات لمن قرئت عليه، وهي مع ذلك نسخة متقدّمة، كُتبت سنة (٧٣٣هـ).

وقد خلت من المقدّمة المنطقيّة، ونصّ على ذلك في أوّل الكتاب حيث قال: «المقدّمة متروكة هاهنا».

وقُسم الكتاب في هذه النسخة إلى ثمانية أبواب، وقد ارتبطت صفحاتها بطريقة التعقيية.

وهي من أوقاف الشيخ أحمد بن يحيى بن عطوة التميمي النجدي الحنبلي على مدرسة الشيخ أبي عمر في الصّالحية، كما جاء ذلك في الورقة الأولى من النسخة.

عدد الأوراق: (١٤٣) ورقة.

المسطرة: (١٩) سطرًا، ومتوسّط عدد الكلمات في السطر: (١١) كلمةً تقريبًا.

الخط: مشرقى، ولعله قد كتب بلونين ولكن لم يظهر ذلك في التصوير، ومن عادة النَّاسخ عدم الالتزام بالنُّقط والهمز، وربما عكس ذلك فنقط المهمل، ومن عادته أيضًا كتابة الألف الممدودة ألفًا مقصورةً، مثال ذلك: (كذا) يكتبها: (كذئ).

اسم الناسخ: محمد بن أحمد بن محمد الألواحي.

تاريخ النسخ: ١٢/٦/٧٣٣هـ.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، رب زدني علمًا وفهمًا.

الحمد لله العلي الكبير، العليم القدير... أما بعد فهذا كتابٌ نذكر فيه أصول الفقه والاختلاف فيه ودليل كلِّ قولٍ على وجه الاختصار والاقتصار من كلِّ قولٍ على المختار ونبيّن من ذلك ما نرتضيه ونجيب من خالفنا فيه...».

آخرها: «... وترجّح العلة المؤثرة على الملائمة، والملائمة على الغريب، والمناسبة على الشبهة؛ لأنه أقوى في تغليب الظن، والله سبحانه أعلم.

تمّ الكتاب بحمد الله ومنه وكرمه، وصلى الله على خير رسله محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وكان الفراغ من نسخه يوم الأحد الثاني عشر من شهر جمادى الآخر، سنة ثلاثٍ وثلاثين وسبع مئة، أحسن الله عاقبتها.

علّقَه لنفسه العبدُ الفقير إلى الله تعالى، المعترف بذنبه، الراجي عفو ربه: محمد بن أحمد بن محمد الألواحي، عفا الله عنهم وعن جميع المسلمين».

وقد رمزنا لها بـ(ع).

٢. نسخة برنستون (ب):

وهي نسخة محفوظة بجامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية برقم: (٤٠٩٧).

وهذه النسخة شبه تامة، سقط من أولها ورقة واحدة تقديرًا، بتدئ بقول المؤلف (٢/أ): «قبل معرفة معنى الفقه، والفقه في أصل الوضع: الفهم...».

وهي خالية من المقدمة المنطقية.

وحالتها جيدة وخطها حسن، إلا أنه يعيبها كثرة السقط فيها؛ فإن الناسخ حصل له انتقال نظر في مواضع عديدة من الكتاب فسقطت عليه كلمات وجمل، وأحيانًا يكون هذا السقط بالأسطر.

ومما يعيبها أيضًا خلوها من التصحيحات وآثار المقابلة، فالتصحيحات لا توجد إلا في أوائل الكتاب فقط، وبعدها لا يكاد يوجد تصحيح سوى مواضع يسيرة، وآخر بلاغ مقابلة قيد في الورقة: (١١)، وبعدها لم يقيد أي بلاغ إلى نهاية الكتاب.

وعلى هوامش النسخة حواشٍ طويلة استمرت إلى الصفحة: (٦١)، وبعدها انقطعت هذه الحواشي.

وارتبطت صفحاتها بطريقة التعقية.

عدد الأوراق: (١٤٣) ورقة.

المسطرة: (١٧) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر من: (١٠)، إلى: (١٤) كلمة تقريبًا.

الخط: مشرقي واضح، وكتب باللونين الأسود والأحمر.

اسم الناسخ: عمر بن أحمد بن مجلي العذبي المشرقي [أو: المشرقي].

تاريخ النسخ: ١٨ / ٧ / ٧٣٧هـ.

أولها: «قبل معرفة معنى الفقه في أصل الوضع الفهم قال الله تعالى إخبارًا عن موسى ﷺ واحلل عقدة من لساني...».

آخرها: «... وترجَّح العلة المؤثرة على الملائمة، والملائم على الغريب، والمناسبة على الشبهة؛ لأنه أقوى في تغليب الظن، والله أعلم.

نجز بفضل الله وعونه وصلواته وسلامه على سيدنا محمد النبي وآله وصحبه، على يد العبد الفقير إلى اللطيف الخبير: عمر بن أحمد بن مجلي العذبي المشرقي [أو: المشرقي]، بصدر الجامع الأقصى، ثامن عشر رجب الفرد من شهور سنة سبع وثلاثين وسبع مئة».

وقد رمزنا لها بـ(ب).

٣. النسخة الدمنهورية (الأزهرية) (ز):

وهي نسخة خزانة الشيخ أحمد الدمنهوري المحفوظة في المكتبة الأزهرية برقم: (٤٢٣٦ عام)، (٢٨٤ أصول).

وهي نسخة تامة، مصحَّحة ومُقابلة على أصلها، وعليها تقييداتٌ وحواشٍ منسوبةٌ لحاشية ابن نصر الله الكناني التي كتبها على الروضة سنة (٨٣٨هـ).

وهذه النسخة متقنة في الجملة، خالية من السَّقَط والتَّصْحِيف إِلَّا في مواضع يسيرة، غير أن آخر ورقتين منها (٢٠٢، ٢٠٣) من قول المؤلف في فصل التعارض: «... إجماعاً منهم. الثالث: أن هذا عادة الناس في حرائثهم وتجاراتهم...» إلى

آخر الكتاب، كتبنا بخطّ مختلف، ووقع فيهما بعض الأوهام من النَّاسخ، من ذلك أنه قدّم المرجّحات الخارجيّة فجعلها في المرجّحات العائدة إلى المتن، وأخر المرجّحات العائدة إلى المتن فجعلها في المرجّحات الخارجيّة. وقد أثبت في هذه النسخة المقدّمة المنطقيّة.

وقسم الكتاب في هذه النسخة إلى مقدّمة وثمانية كتب. ولم ترتبط صفحاتها بطريقة التعقّية.

عدد الأوراق: (٢٠٤) ورقة.

المسطرة: (١٥) سطرًا، ومتوسّط عدد الكلمات في السطر: (١٢) كلمة تقريبًا، وقد تزيد إلى: (١٥) كلمة.

الخط: مشرقي نسخي.

اسم النَّاسخ: لم يُذكر.

تاريخ النَّسخ: لم يُذكر.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن.

الحمد لله العلي الكبير، العليم القدير... أمّا بعد فهذا كتابٌ نذكر فيه أصول الفقه والاختلاف فيه ودليل كلّ قولٍ على وجه الاختصار والاقتصار من كلّ قولٍ على المختار ونبين من ذلك ما نرتضيه ونجيب من خالفنا فيه...».

آخرها: «... ويرجع العلة المؤثرة على الملائمة، والملائم على الغريب، والمناسبة على الشبهة؛ لأنه أقوى في تغليب الظن، والله سبحانه أعلم.

تم الكتاب بحمد الله ومنه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، ورضي الله عن أصحاب رسول الله.

وقد رمزنا لها بـ(ز).

٤. النسخة التركبة (س):

وهي نسخة محفوظة في مكتبة يوسف آغا بالمكتبة السليمانية برقم: (٦٠٧). وهي نسخة تامة، ومصححة ومقابلة ومضبوطة بالشكل، وعليها حواشٍ وتعليقات.

وقد اشتملت على المقدمة المنطقية في أولها.

ومع عناية الناسخ بها من حيث المقابلة والتصحيح والضبط بالشكل إلا أن التصحيف فيها كثير.

وارتبطت صفحاتها بطريقة التعقية.

عدد الأوراق: (١٤٦) ورقة.

المسطرة: (٢١) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١١) كلمة تقريبًا.

الخط: مشرقى نسخي.

اسم الناسخ: شرف الدين عثمان بن أحمد بن شهاب الكسكري البلبلي الجيلي الحنبلي.

تاريخ النسخ: محرم سنة ٧٦٦هـ.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر ولا تعسر.

قال الشيخ الإمام العالم موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي رحمته الله:

الحمد لله العلي الكبير، العليم القدير... أمّا بعد فهذا كتاب نذكر فيه أصول الفقه والاختلاف فيه ودليل كلّ قولٍ على وجه الاختصار والاقتصار من كلّ قولٍ على المختار ونبين من ذلك ما نرتضيه ونجيب من خالفنا فيه...».

آخرها: «... وترجيح العلّة المؤثّرة على الملائمة، والملائم على الغريب، والمناسبة على الشبهة؛ لأنه أقوى في تغليب الظن، والله تعالى أعلم.

آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين...».

وقد رمزنا لها ب(س).

٥. النسخة الظاهرية (ل):

وهي نسخةٌ محفوظةٌ في دار الكتب الظاهرية برقم: (٢٨٧٤)، رقم الفيلم: (٨٥٨).

وهذه النسخة شبه تامة، سقط من أولّها ورقةٌ واحدةٌ تقديرًا، وحالتها غير جيّدة؛ فقد أصابها رطوبةٌ أو تلفٌ أذهب كثيرًا من الكلام، وفي مواضع كثيرة من الكتاب قد يُتمّم الكلام بقلم آخر؛ استدراكًا لهذا النقص، وخطّها قديمٌ حسنٌ.

وهي نسخةٌ مصحّحةٌ ومقابلةٌ على أصلها، وعليها تعليقاتٌ وحواشٍ.

وقد ذكر فيها المقدّمة المنطقيّة.

وارتبطت صفحاتها بطريقة التعقيبة.

عدد الأوراق: (١٧٣) ورقة.

المسطرة: (١٦) سطرًا، ومتوسّط عدد الكلمات في السطر: (٩) كلمات.

الخط: مشرقى نسخي.

اسم الناسخ: لم يذكر.

تاريخ النسخ: لم يذكر.

أولها: «في الأمر والنهي والعموم والاستثناء والشرط وما يقتبس من الألفاظ من إشارتها وإيمائها...».

آخرها: «... ويرجح العلة المؤثرة على الملائمة، والملائم على الغريب، والمناسبة على الشبهية؛ لأنه أقوى في تغليب الظن والله سبحانه أعلم، تم الكتاب».

وقد رمزنا لها بـ(ل).

طريقة عملنا في المقابلة:

أولاً: المقابلة على المخطوطات.

بعد جمع النسخ وانتقاء المناسب منها قابلنا الكتاب كاملاً على النسخ الأربع: (ع، ب، ز، س).

وأما النسخة (ل) فقد قابلنا عليها المقدّمة المنطقية؛ لتكون المقدمة المنطقية مقابلة على ثلاث نسخ (ز، س، ل)؛ لخلوّ (ع، ب) منها كما تقدّم، واستعنا أيضاً بـ(ل) في بقية الكتاب عند الحاجة، وأثبتنا منها بعض الفروقات المهمة.

ثم بعد المقابلة أثبتنا في متن الكتاب ما اتّفقت عليه جميع النسخ؛ فإن اختلفت فثبت منها ما نراه صواباً مناسباً لسياق كلام المؤلف، مع الإشارة في الحاشية إلى ما في النسخ الأخرى من الفروق والزيادات، إذا رأينا أنّ ما في النسخ

الأخرى قد يكون مؤثراً في المعنى أو في سياق الكلام، فإن كان غير مؤثراً فلا نشير إليه؛ لطبيعة الكتاب التعليميّة.

ونشير إلى أننا اعتمدنا في تقسيم كتاب روضة الناظر إلى ثمانية كتب، وفي عناوين هذه الكتب الثمانية على النسخة الأزهرية (ز)، وهو تقسيم موافق لما ذكره ابن قدامة في مقدمة الروضة، وكذلك إذا وقع اختلاف في الأبواب أو الفصول فإننا نعتد ما في النسخة الأزهرية (ز) من دون إشارة إلى اختلاف النسخ، اكتفاءً بما بيناه هنا، سوى مواضع قليلة رأينا فيها أن ما ورد في نسخ أخرى أجود فأثبتناه مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

ونشير هنا إلى أنه وقع في مواضع قليلة جداً من الكتاب كلمات نقطع بخطها من حيث اللغة والسياق، واتفقت عليها جميع النسخ، فصححناها في متن الكتاب مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

ثانياً: المقابلة على طبعة د. النملة.

بعد مقابلة الكتاب على المخطوطات التي تقدّم ذكرها، قابلنا الكتاب على النسخة التي اعتنى بها فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: عبد الكريم بن علي النملة -رحمه الله وغفر له-، وكانت المقابلة على الطبعة الخامسة عشرة المنشورة عام ١٤٣٥ هـ؛ وذلك رغبةً في تجويد العمل، وإشراكه ﷺ في الأجر، وأثبتنا بعض الفروق التي رأيناها مهمّةً.

وطريقتنا في إثبات الفروق ما يلي:

إذا وجدنا ما في طبعة د. النملة أجود من الوارد في نسخنا المخطوطة؛ فإننا

وغالبًا ما يكون ذلك بالنقل عن كتاب المستصفى للغزالي، واعتمدنا في النقل عنه على الطبعة التي بتحقيق د. حمزة بن زهير حافظ ما لم نشر إلى خلاف ذلك.

ثانيًا: ما يتعلق بالخدمة العلميّة والفنيّة للكتاب:

كانت خدمتنا لهذا الكتاب علميًا وفنيًا في أربعة جوانب، وهي:

أولًا: العناوين الجانبية:

فقد أثرنا الكتاب بعناوين جانبية تُوضّح كلام المؤلف، وتُبرز مكوّناته الرئيسيّة، وتُميّز بعضها عن بعض، كالتّعريفات، والأقوال، والأدلة، والاعتراضات الواردة عليها، والأجوبة عنها، ونحو ذلك من العناصر التي يحسن إبرازها والتّنبية عليها.

وراعينا في صياغة العناوين الوضوح والإيجاز بحيث تحقق الفائدة للقارئ من غير إثقالٍ للهوامش بها.

ثانيًا: التعريف بالأعلام والفرق الواردة في الكتاب:

فقد عرّفنا بالأعلام والفرق الوارد ذكرها في كلام المؤلف، وحرصنا أن تكون هذه التعريفات مختصرةً حتى لا تُثقل حواشي الكتاب، والتزمنا التعريف بالأعلام والفرق عند أوّل موطنٍ ترد فيه، وألحقنا بالكتاب فهرسًا لمواضع تراجمهم؛ تسهيلًا للاستفادة منها.

وأبرز المراجع التي اعتمدت في ذلك:

- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ).
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري (٤٥٦هـ).

- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).
- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٥٢٦هـ).
- الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني (٥٤٨هـ).
- الأنساب، لأبي سعد السمعاني (٥٦٢هـ).
- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو ابن الصلاح (٦٤٣هـ).
- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي (٧٤٢هـ).
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ).
- تاريخ الإسلام، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ).
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر القرشي (٧٧٥هـ).
- ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لأبي طاهر الفيروزآبادي (٨١٧هـ).
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ).

- الأعلام، لخير الدين بن محمد الزركلي (١٣٩٦هـ).

ثالثاً: تخريج أحاديث الكتاب

سلكنا في تخريج أحاديث الكتاب المنهج الآتي:

١. التزمنا تخريج أحاديث الكتاب كلّها من مسند إمام المذهب الإمام أحمد، سواء كان في الصّحيحين أو في غيرهما.

٢. إذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما: فنكتفي بالتخريج منهما مع مسند الإمام أحمد.

٣. إذا لم يكن الحديث في الصَّحيحين أو في أحدهما: فنخرجه من كتب السُّنة المشهورة؛ كالسُّنن الأربعة مع المسند، فإن لم يكن فيها: فمن بقية كتب السنة دون استقصاء؛ خشية الإطالة.

٤. نقلنا أحكام الأئمة على الأحاديث التي في غير الصَّحيحين، وحرصنا على أحكام الأئمة المتقدمين؛ كالإمام أحمد، وابن معين، وابن عدي، والدارقطني، وربما نقلنا أحكام غيرهم من أهل العلم؛ كابن عبد الهادي، وابن الملقن، وابن حجر، وغيرهم، دون استقصاء لأحكامهم، ودون دراسة للأسانيد؛ خشية إثقال الحواشي.

رابعاً: توثيق النقول

يحكي ابن قدامة في مواضع من الروضة نقولاتٍ عن بعض أهل العلم، كروايات الإمام أحمد، وبعض الكلمات للقاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب، فنوثق هذه النقول في الحاشية، بقولنا: «انظر: كتاب كذا وكذا...»، وإذا لم يكن ما في المصدر المذكور موافقاً لما نقله ابن قدامة فإننا نقول: «قارن بما في:....»، علماً بأننا قد اكتفينا بتوثيق النُّقولات النَّصِّيَّة دون حكاية الأقوال والاختيارات ونحوها؛ خشية الإطالة.

خامساً: تلوين النَّصِّ وتقسيمه إلى فقراتٍ

وقد جاء ذلك حسب الآليَّة الآتية:

(١) استخدمنا الألوان التالية في توضيح كلام المؤلف:

١. اللون الأحمر: لتمييز التعريفات الاصطلاحية.
 ٢. اللون الأخضر: لتمييز الآيات والأحاديث.
 ٣. اللون الأزرق: لتمييز رؤوس الأقوال الخلافية.
 ٤. اللون الأسود الغامق: لتمييز عبارات القول وما أشبهها، مثل: (قلنا، ولنا)، مما يأتي لبيان بدء: أدلة، أو اعتراضات، أو أجوبة عنها، وكذلك لتمييز تعداد الأوجه ونحوها عند المؤلف، مثل: (من خمسة أوجه: الأول: ...).
 ٥. اللون الأحمر الغامق: لتمييز المصطلحات الأصولية التي شرحها المؤلف ولم يعرفها بالحدّ.
 ٦. اللون الأسود (العادي): وذلك في كلام المؤلف فيما عدا ما تقدّم.
- (٢) تقسيم النصّ إلى فقرات، وكان ذلك وفق آلية تبيّن تسلسل كلام المؤلف، وبناء بعضه على بعض، وحرصنا أن يكون ذلك التقسيم معيّنًا على فهم مراد المؤلف، فهو كالشرح له، من غير أن نضيف حرفًا واحدًا إلى كلام المؤلف أو نتصرّف فيه بتقديم ولا تأخير، وكانت الآلية على النحو التالي:
١. قسمنا كلام المؤلف إلى أربع مستويات، بحيث يكون المستوى الثاني متأخرًا في بداية السطر عن المستوى الأول، والثالث متأخرًا عن الثاني، وكذلك الأمر في المستوى الرابع، ووضعنا علامة تميّز كلّ مستوى من المستويات المتأخّرة (الثاني: •، الثالث: o، الرابع: □).
 ٢. إذا ذكر المؤلف أمورًا متعدّدة، كأن يذكر عدّة أدلّة لقول واحد، أو عدّة اعتراضات، أو أوجوبة، أو تعريفات؛ فإنّا نرقّمها بأرقام نضعها بين

معكوفين، مع تلوينها بلون مميز ([١]، [٢]).

القول الثالث	وقالت طائفة: يجوز في زمن النبي ﷺ ولا يجوز بعده؛
أدلة القول الثالث	[١] لأن أهل قباء قبلوا خبر الواحد في نسخ القبلة ^(١) .
	[٢] وكان النبي ﷺ يبعث آحاد الصحابة إلى أطراف دار الإسلام، فينقلون النسخ والمنسوخ.
	[٣] ولأنه يجوز التخصيص به، فجاز النسخ به كالماتر.

٣. التقاسيم والأنواع والأحوال ونحوها مما يرد في كلام المؤلف ويحسن تفكيره، إذا كانت مسبقة بكلام يمكن تفريعه عليه، تُفَقَّر كما في المثال التالي:

حالات التأليف بين المفردات	التأليف بين مُفْرَدَيْنِ لا يخلو:
	• إما أن يُنسب أحدهما إلى الآخر بنفي،
	• أو إثبات؛
	○ كقولنا: «العالم حادث»،
	○ و«العالم ليس بقديم».

٤. إذا ذكر المؤلف أمثلة متعددة فإننا نجعلها في مستوى جديد بحيث تكون في فقرة واحدة، كما في المثال التالي:

	ما لا يتيم الواجب إلا به ينقسم إلى:
	[١] ما ليس إلى المكلف؛
	○ كالقدرة واليد في الكتابة، وحضور الإمام والعدو في الجمعة،
	■ فلا يُوصف بوجوب.
	[٢] وإلى ما يمتلئ باختيار العبد؛
	○ كالطهارة للصلاة، والسعي إلى الجمعة، وغسل جزء من
	الرأس مع الوجه، وإسالك جزء من الليل مع النهار في
	الصوم،
	■ فهو واجب.

٥. إذا ورد في كلام المؤلف ما يعود على فقرتين أو أكثر فإنه يجعل في مستوى جديد مندرج تحت ما قبله، كما في المثال التالي:

القول الثاني	وقال أبو الخطّاب: هو نظري؛
دليل القول الثاني	<ul style="list-style-type: none"> • لأنه لا يُعِيد العلم بنفسه، ما لم يتَّظَّم في النَّفسِ مَقْدَمَتَانِ: <p>○ إحداهما^(١): أَنَّ هَؤُلَاءِ -مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَكَثَرَتِهِمْ- لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ جَامِعٌ، وَلَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ.</p> <p>○ الثَّانِيَّةُ^(٢): أَنَّهُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْوَاقِعَةِ.</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ فَيَسْتَبِي الْعِلْمُ بِالصِّدْقِ عَلَى الْمَقْدَمَتَيْنِ.

٦. إذا ورد استدلال في كلام المؤلف فإنه يجعل في مستوى جديد، سواء كان استدلالاً واحداً أو أكثر، كما في المثال التالي:

القول الأول (اختيار المؤلف)	وإجماع أهل المدينة ليس بحجة.
القول الثاني	وقال مالك: هو حجة؛
دليل القول الثاني	<ul style="list-style-type: none"> • لِأَنَّهَا مَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَمَنْزِلُ الْوَحْيِ، وَبِهَا أَوْلَادُ الصَّحَابَةِ، فَيَسْتَحِيلُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ، وَخُرُوجِهِ عَنْهُمْ.

التعريف بكتاب (روضة الناظر) ومؤلفه

أولاً: التعريف بالمؤلف^(١):

اسمه ونسبه:

هو الإمام الفقيه موفق الدين، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي.

مولده:

ولد في شعبان من سنة إحدى وأربعين وخمسمائة (٥٤١هـ) بجماعيل من قرى نابلس.

مكانته وثناء العلماء عليه:

للإمام ابن قدامة رحمه الله مكانة كبيرة جداً في الفقه، حتى قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «ما دخل الشام - بعد الأوزاعي - أفقه من الشيخ موفق»^(٢)، ولا يخفى ما لمؤلفاته الفقهية من أثر على الفقه عامة وعلى فقه الحنابلة خاصة، لا سيما كتابه المغني الذي صار مرجعاً مهماً في الخلاف العالي، وكتابه المقنع الذي دارت في فلكه كثير من مؤلفات الحنابلة بعد ذلك، وله مع ذلك أيضاً تقدّم واشتغال في عدد

(١) ينظر في ترجمة ابن قدامة: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٢٨١)، وشذرات الذهب لابن

العماد (٧/ ١٥٥)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي (ص ٥٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٢٨٦).

من العلوم الشرعية سوى الفقه، منها علم الأصول الذي أُلّف فيه كتابه هذا.
ولأهل العلم كلمات كثيرةٌ نبّهوا فيها على مكانته وفضله، هذا ذكرٌ لبعضها:
يقول أبو عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ) الفقيه الشافعي المعروف: «ما رأيت
مثل الشيخ الموفق»^(١).

ويقول الحافظ ضياء الدين المقدسي (٦٤٣هـ): «كان إمامًا في القرآن
وتفسيره، إمامًا في علم الحديث ومشكلاته، إمامًا في الفقه بل أوجد زمانه فيه،
إمامًا في علم الخلاف، أوجد زمانه في الفرائض، إمامًا في أصول الفقه، إمامًا في
النحو، إمامًا في الحساب»^(٢).

ويقول الحافظ أبو عبيد اليونيني (٦٥٨هـ): «أمّا ما علمته من أحوال شيخنا
وسيدنا موفق الدين فإنني إلى الآن ما أعتقد أنّ شخصًا ممن رأيتُه حصل له من
الكمال في العلوم والصفات الحميدة التي يحصل بها الكمال سواه»^(٣).

ويقول الحافظ أبو شامة المقدسي الدمشقي (٦٦٥هـ): «كان إمامًا من أئمة
المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، في العلم والعمل»^(٤).

ويقول ابن كثير (٧٧٤هـ): «إمامٌ عالمٌ بارعٌ، لم يكن في عصره بل ولا قبل
دهره بمدةٍ أفقه منه»^(٥).

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٨٧/٣).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٨٦/٣).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٨٧/٣).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٨٥/٣).

(٥) البداية والنهاية لابن كثير (١١٧/١٧).

وقد أفرد الضياء المقدسي سيرته في جزأين، وأفردها الذهبي بالتأليف كذلك.

مؤلفاته^(١):

لابن قدامة رحمته الله مؤلفات كثيرة، نقتصر منها على مؤلفاته المطبوعة، ونذكرها مرتبةً حسب الفنون.

مؤلفاته في الفقه:

١. المغني شرح مختصر الخرقى، وهو من أشهر كتبه وأعظمها نفعاً، ذكر فيه مذهب الحنابلة مع الخلاف العالي، وبالغ في تجويده وتحريره، ويقول فيه العز ابن عبد السلام: «ما طابت نفسي بالفتيا حتى صار عندي نسخة المغني»^(٢) مع معاصرته لابن قدامة ومقاربتة إياه في المنزلة.

٢. الكافي في فقه الإمام أحمد، ذكر فيه الاختلاف في المذهب مع الاستدلال والترجيح.

٣. المقنع في فقه الإمام أحمد، وهو من أشهر كتبه، اقتصر فيه على ذكر مذهب الإمام أحمد، وما فيه من الاختلاف، وأخلاه من الدليل.

٤. عمدة الفقه، اقتصر فيه على قول واحد - هو الرّاجح عنده من مذهب أحمد - ليكون عمدةً لقارئه.

٥. الهادي أو عمدة الحازم، ذكر فيه المسائل الزائدة على مختصر الخرقى من كتاب الهداية لأبي الخطاب.

(١) انظر: معجم مصنفات الحنابلة للطريقي (٦٩/٣).

(٢) شذرات الذهب لابن العماد (١٦١/٧).

مؤلفاته في أصول الفقه:

له في أصول الفقه كتابٌ واحدٌ، وهو كتاب: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه.

مؤلفاته في العقيدة:

١. لمعة الاعتقاد، وهو أشهر مؤلفاته في العقيدة.
٢. البرهان في بيان القرآن.
٣. المناظرة في القرآن.
٤. رسالة في القرآن وكلام الله.
٥. الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم، وهذه المؤلفات الأربع كلُّها في القرآن وأنه كلام الله جلَّ وعلا.
٦. تحريم النظر في كتب الكلام، ويُسمَّى: الرد على ابن عقيل.
٧. إثبات صفة العلو.
٨. ذم التأويل.
٩. ذم ما عليه مدعو التصوُّف، وطبع أيضًا بعنوان: فتيا في ذم الشبابة والرقص والسماع.
١٠. منهاج القاصدين في فضل الخلفاء الراشدين، بيَّن فيه مذهب أهل السنة في الصحابة.

مؤلفاته في الزهد:

١. كتاب التَّوَابِين.

٢. الرقة والبكاء.

٣. المتحابين في الله.

٤. الوصية.

مؤلفاته الأخرى:

١. التبيين في أنساب القرشيين.

٢. الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار.

٣. قنعة الأريب في تفسير الغريب، اختصر فيه كتاب أبي عبيد في غريب الحديث مع زيادات قليلة من كتاب ابن قتيبة، ومن المصنّف نفسه.

٤. المنتخب من العلل للخلال.

٥. ذم الموسوسين.

وفاته:

توفي ﷺ يوم عيد الفطر من سنة عشرين وستمائة (٦٢٠هـ)، ودفن من الغد بجبل قاسيون.

ثانياً: التعريف بكتاب (روضة الناظر):

اسمه:

القدر الذي اتَّفقت عليه النُّسخ المخطوطة من اسم الكتاب، هو: (روضة الناظر وجنة المناظر)، وأما تنمُّ العنوان فاختلفت فيه النُّسخ المخطوطة، والمعنى فيها واحدٌ، وهو أن هذا الكتاب في أصول الفقه على مذهب الإمام

أحمد رحمه الله تعالى^(١).

وكلمة (جُنَّة) مضبوطة بضم الجيم في النسخة العمرية (ع)، والأزهرية (ز)، وكذلك ذكر ابن بدران (١٣٤٦هـ) أن (جُنَّة) تضبط «بضم الجيم، وتشديد النون المفتوحة»^(٢).

وكثيراً ما يختصر اسم الكتاب عند ذكره والنقل عنه فيقال: (الروضة)، أو (الروضة في أصول الفقه) كما صنع الطوفي، وابن أبي الفتح البعلي في مقدمتهما لمختصريهما^(٣).

(١) هكذا جاء العنوان في النسخة العمرية (١/أ): «كِتَابُ رَوْضَةِ النَّاطِرِ وَجُنَّةِ الْمُنَاطِرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الْأَثَمَةِ، وَمُخَيِّ السُّنَّةِ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ»، ويلاحظ أنه ضبط آخر (جنة) بالضم أيضاً، والوجه كسرهما، وهذا العنوان هو الذي أثبتناه على غلاف الكتاب.

وهكذا جاء العنوان في النسخة الأزهرية (١/أ): «كِتَابُ رَوْضَةِ النَّاطِرِ وَجُنَّةِ الْمُنَاطِرِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ، قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنُورَ ضَرْيَحِهِ». وأما بقية نسخنا فلما غير معنونة كالنسخة التركية (س)، أو سقطت منها ورقة الغلاف كنسخة برنستون (ب)، والظاهرية (ل)، وينظر: مقدمة تحقيق روضة الناظر للنملة (١/٣٣) فقد ذكر العناوين المثبتة على النسخ الموجودة عنده.

وتلخيص الروضة للبعلي (٧٠٩هـ) جاء عنوانه هكذا: «تلخيص روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»، وهذا مثبت على نسخة قديمة نسخت في حياة البعلي سنة (٧٠٥هـ)، تنظر مقدمة تحقيق التلخيص (ص ٣٠).

(٢) المدخل لابن بدران (ص ٤٦٢).

(٣) تلخيص البعلي (١/٣)، ومختصر الطوفي مع شرحه (١/٩٢).

مكانته:

تبوأ الكتاب مكانةً عاليةً، فكان مرجعاً رئيساً في أصول الفقه في الدرس والتأليف عند الحنابلة منذ تأليفه إلى اليوم، فنجد ابن أبي الفتح البعلي (٧٠٩هـ) يختصره، وكذلك الطوفي (٧١٦هـ) يختصره ويشرح مختصره، ثم القاضي علاء الدين الكناني (٧٧٧هـ) يشرح مختصر الطوفي له، وهذه العناية به تدلُّ على مكانته في المذهب.

وذكر الشيخ بكر أبو زيد أن ثلاثة من تأليف الحنابلة في أصول الفقه «قد نالت حظاً وافراً من الاشتغال بالاختصار والشرح، وهي: روضة الناظر لابن قدامة، ومختصرها للطوفي، والتحرير للعلاء المرداوي»^(١).

ويقول ابن بدران: «إنه أنفع كتاب لمن يريد تعاطي الأصول من أصحابنا، فمقام هذا الكتاب بين كتب الأصول مقام المقنع بين كتب الفروع»^(٢).

ثم نجده أيضاً ضمن المصادر التي رجع إليها من ألّف في أصول الفقه من الحنابلة، كابن مفلح (٧٦٣هـ) في كتابه في الأصول^(٣)، وابن اللحام البعلي (٨٠٣هـ) في مختصره^(٤)، والمرداوي (٨٨٥هـ) في التحرير وشرحه التحبير^(٥).

وصار مرجعاً أيضاً للمؤلفين في أصول الفقه من أصحاب المذاهب الأخرى

(١) المدخل المفصل لبكر أبو زيد (٩٤١/٢).

(٢) المدخل لابن بدران (ص ٤٦٥).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب (ص ٦٩).

(٤) رجع إليه في مواضع كثيرة جداً، ينظر على سبيل المثال (ص ٥٤، ٦٠، ٦٢).

(٥) انظر: مقدمة المؤلف لكتابه التحبير شرح التحرير (٩/١).

في معرفة مذهب الحنابلة كالقرافي المالكي (٦٨٤هـ) في نفائس الأصول^(١)، والزرکشي الشافعي (٧٩٤هـ) في البحر المحيط^(٢)، فقد ذکرا روضة الناظر في المصادر التي اعتمدوا عليها في تأليفهم.

مصادره:

من أهم المصادر التي اعتمد عليها ابنُ قدامة في الروضة كتاب المستصفى للغزالي، ولمَّا تكَلَّم الطوفي عن ترتيب أبواب كتاب الروضة، ذکر أنَّ ابن قدامة في الترتيب «تابع في كتابه الشيخُ أبا حامدٍ الغزاليِّ في (المستصفى)، حتَّى في إثبات المقدِّمة المنطقيَّة في أوَّله، وحتَّى قال أصحابنا وغيرهم ممَّن رأى الكتابين: إن (الروضة) مختصر (المستصفى)، ويظهر ذلك قطعاً في إثباته المقدِّمة المنطقيَّة، مع أنه خلاف عادة الأصوليين من أصحابنا وغيرهم، ومن متابعتَه على ذکر كثيرٍ من نصوص ألفاظ الشيخ أبي حامد»^(٣).

ويقول الشيخ عبد الكريم النملة: إنِّي «بعد تتبُّع واستقراء ما ورد في الكتاب من مسائل وجدته لا يخرج عن أربعة كتبٍ في أصول الفقه، وهي:

١ - المستصفى لأبي حامد الغزالي.

وغالب (روضة الناظر) من هذا الكتاب.

٢ - العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الحنبلي.

(١) انظر: مقدمة المؤلف لكتابه نفائس الأصول (٩٥/١).

(٢) انظر: مقدمة المؤلف لكتابه البحر المحيط (١٦/١).

(٣) شرح مختصر الروضة للطوفي (٩٨/١).

نقول: «هكذا في جميع النسخ، والذي في طبعة د. النملة: ...»^(١).

إذا خالفنا د. النملة في قراءته للنسخ فإننا نقول: «في طبعة د. النملة: ...، والمثبت من (...)»^(٢).

وأما إذا أثبتنا في المتن خلاف ما اختاره فضيلته في المتن فنقول: «المثبت في طبعة د. النملة: ...، والمثبت هنا من (...)»^(٣).

ونعني بقولنا: «جميع النسخ»، النسخ الخمس التي تقدّم وصفها. والذي يمنعنا من إثبات ما في طبعة د. النملة مع كونه أجود أحياناً، أحد أمور ثلاثة:

الأول: أن يكون ما في طبعة د. النملة معزّواً إلى بعض النسخ التي اعتمدها في التحقيق، ولكن يتبيّن لنا بمراجعة تلك النسخ أن الوارد فيها موافقٌ لبقية النسخ، فنكتفي بالإشارة إلى ما في طبعة د. النملة مع تنبيهنا على أن المثبت من

(١) من ذلك مثلاً: عند قول المؤلف (ص ٢٤): «في الدماغ غريزة وصفة تهيئ للتخيل بها، تباين بها بقية الأعضاء، كما بينة العين لهما»، في طبعة د. النملة (١/ ١٦٨): «لها»، ولم يذكر فضيلته عند هذه اللفظة اختلاف النسخ، والمثبت عندنا هو من جميع النسخ.

(٢) من ذلك مثلاً: عند قول المؤلف (ص ١٢): «فاعدل إلى اللوازم؛ لكن يصير رسمياً»، في طبعة د. النملة (١/ ٨٠): «لكي يكون رسمياً»، ولم يذكر فضيلته اختلاف النسخ عند هذه الكلمة، والمثبت عندنا هو من جميع النسخ.

(٣) من ذلك مثلاً: عند قول المؤلف (ص ٧١): «واختلف في الأفعال في الأعيان»، في طبعة د. النملة (١/ ١٩٧): «في الأفعال وفي الأعيان»، وفضيلته اختار إثبات الواو في قوله: «وفي الأعيان» اعتماداً على نسخة (ب) عنده، وهي نسخة متأخرة، واختارنا إثبات ما في جميع النسخ الموجودة عندنا.

جميع النسخ، والنسخ المشتركة ثلاث، وهي: (ع، ز، ل)، ورمزها بالترتيب في طبعة د. النملة: (ص، هـ، ل)^(١).

الثاني: أن يكون ما في طبعة د. النملة معزواً إلى بعض النسخ التي لم نعتمدها في التحقيق، وهي: نسخة ابن بدران، والتي رمز لها د. النملة بـ(ب)، وتاريخ نسخها ١٣٠٩ هـ، والنسخة المطبوعة مع شرح ابن بدران في مكتبة المعارف عام ١٤٠٢ هـ، والتي رمز لها الدكتور النملة بـ(ط)، ونسخة ابن مفلح، والتي رمز لها الدكتور النملة بـ(م)^(٢).

الثالث: أن يكون د. النملة صوّب ما في المتن بناءً على اجتهاده وليس بناءً على قراءته للنسخ^(٣).

ثالثاً: النقل عن المصادر التي أفاد منها ابن قدامة في الروضة.

وقع في متن الروضة عباراتٌ يُشكل فهمها، وتكون في المصدر الذي أفاد منه ابن قدامة أوضح وأقرب إلى الفهم، فنقل عبارة المصدر الذي أفاد منه ابن قدامة في الحاشية.

(١) من ذلك مثلاً: عند قول المؤلف (ص ٥٦): «ولذلك انعقد الإجماع»، في طبعة د. النملة (١/١٦٨): «وكذلك انعقد الإجماع»، وعزى لفظة: (وكذلك) إلى النسخة العمرية (ع)، والظاهرية (ل)، وتبين بمراجعتهما أنهما موافقتان لبقية النسخ.

(٢) من ذلك مثلاً: عند قول المؤلف (ص ٦٢): «لا يعاقب على ما ترك من غسل الرأس وصوم الليل»، في طبعة د. النملة (١/١٨٣): «لا يعاقب على ما ترك من غسل جزء من الرأس مع الوجه، وإمساك جزء من الليل مع النهار»، وهذه العبارة انفردت بها نسخة ابن بدران.

(٣) من ذلك مثلاً: عند قول المؤلف (ص ٢٩٥): «إلى دليلٍ ظنّ مع انتفاء المغير»، في طبعة د. النملة (٢/٥٠٨): «إلى دليلٍ مع ظنّ انتفاء المغير»، والتصويب من فضيلته.

٣- التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الحنبلي.

وهذان الكتابان استفاد منهما روايات الإمام أحمد، والمذهب الحنبلي كله.

٤- الوصول إلى الأصول لأبي الفتح ابن برهان.

قد رجع إلى هذا الكتاب واعتمد عليه في بعض المناقشات والترجيحات^(١).

مختصراته وشروحه:

للكتاب ثلاثة مختصرات:

١- تلخيص روضة الناظر لابن أبي الفتح البعلي الحنبلي (٧٠٩هـ)، وهو

من أقدم مختصرات الكتاب، طبع بتحقيق الدكتور/ أحمد السراج.

٢- مختصر الروضة للطوفي (٧١٦هـ)، ويسمى: البلبل في أصول الفقه،

وهو وشرحه للطوفي أيضًا من أهم كتب الحنابلة في أصول الفقه.

٣- إمتاع العقول بروضة الأصول، للشيخ عبد القادر بن شيبه الحمد.

وله عدة شروح:

١- حجة المنقول والمعقول في شرح روضة الأصول، لابن المجاور،

حسن بن محمد النابلسي المصري (٧٧٣هـ)، ذكره ابن عبد الهادي^(٢).

٢- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر، للشيخ عبد القادر بن

(١) مقدمة تحقيق روضة الناظر للنملة (٣٩/١).

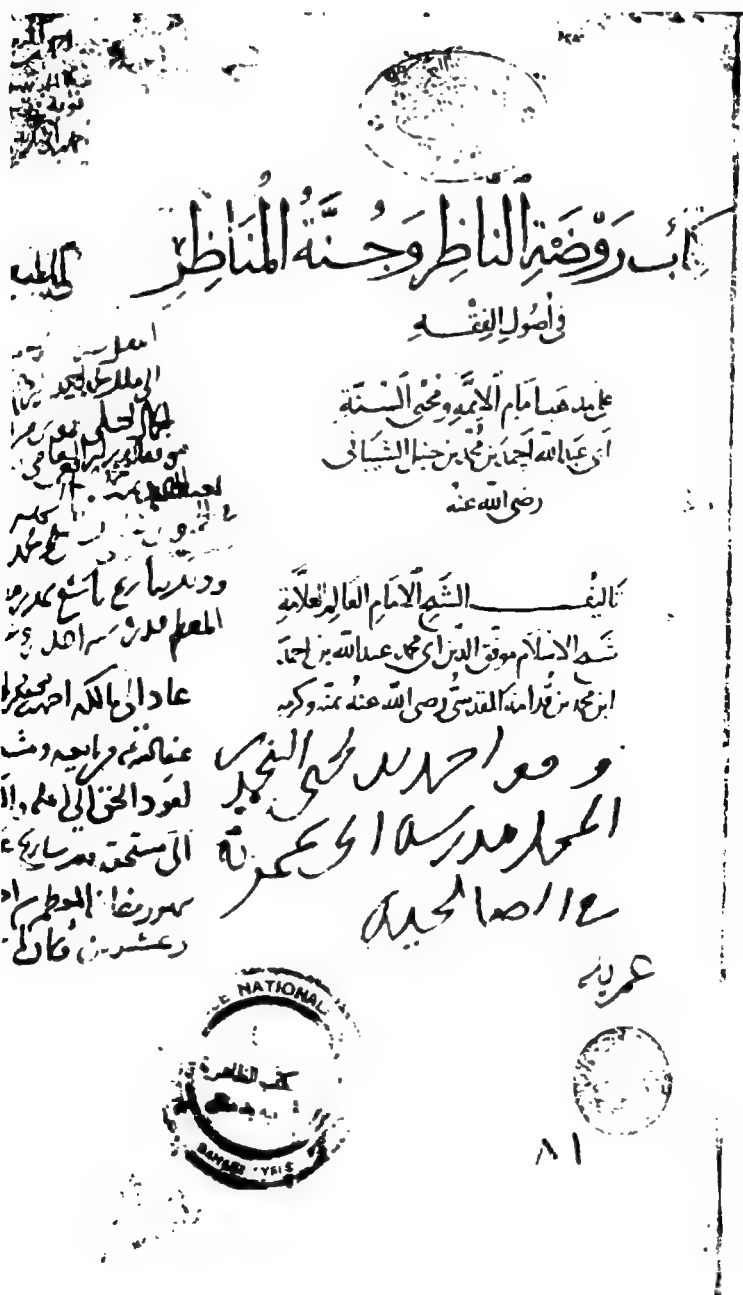
(٢) الجواهر المنصّدة في طبقات متأخري أصحاب الإمام أحمد لابن عبد الهادي (ص ٢٥).

- أحمد بن مصطفى بدران الدّومي ثم الدّمشقي (١٣٤٦هـ)، وهو في عامّة منقول من شرح الطوفي على مختصر الروضة.
- ٣- مذكرة في أصول الفقه، للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٩٣هـ).
- ٤- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، للشيخ الدكتور عبد الكريم بن علي النملة (١٤٣٥هـ).
- ٥- كشف الساتر شرح غوامض روضة الناظر، للشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو.
- ٦- فتح الولي الناصر بشرح روضة الناظر، للشيخ الدكتور علي بن سعد الضويحي.



نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق





صورة الورقة الأولى من النسخة العمرية (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علما ونمنا
الحمد لله العلي المير العليم القدير الحكيم الخبير الذي حل عن التشبيه
والنظير ونهاني عن الشريك والوزير ليس كمثله شيء وهو اسمع البصير
وصلى الله على محمد البشير النذير السراج المنيّر المخصوص بالمقام المحمود
والعرض المورود في اليوم العبوس القطري وعلى اصحابه الاطهار
النجباء الاخيار واهل بيته الابرار الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم
بالنظير وعلى الناسين لهم باحسان والمقدين لهم في كل زمان
اما بعد فهذه اذات لكرامة اصول الفقه والاختلاف فيه ودليل
كل قول في وجه الاختصار والاقتصاد من كل قول في المختار ومن
من ذلك ما تزكّيه وتحيي من خالفه في ديننا مقدمة لطيفة
في اوله ثم اتبعناها ثمانية ابواب المقدمة متروكة هاهنا
الاول في جميع الحكم واقسامه الثاني في تفصيل الاصول
وهي الباب والسنة والجماع والاستصحاب الثالث
في بيان الاصول المختلف فيها الرابع في تقاسيم الاسماء الخماس
في الامر والنهي والعموم والاستقنا والشرط وما يقتبس من
الالفاظ من اشارتها وامايتها والسادس في القياس الذي هو
فرع للاصول السابع في علم المجتهد الذي يستمر الحكيم من هذه
الادلة والمقابلة الثامن في حجج الادلة المتعارضة
ونسأل الله تعالى ان يعيننا فيها بتفعيله ويوفقنا في جميع الاجوال

ثابتا بر و ايات كثره والآخر بر وايه واحد او اجد هما نص صريح
والآخر بقدير او اضمار او يكون اجد هما اصلا بنفسه والآخر
اصلا لآخر او اجد هما الحق على تقليده والآخر اختلف فيه ا و
يلون دليل احد الوصفين فليست فامعينا والآخر اجمعوا على
انه بدليل ولم يكن معينا او يكون اجد هما مغيرا للفق الاصل
والآخر سمعا عليه فالغير او اجد هما حكم شرعي والآخر على الحكم
على الحقيقة وتشرح العلة الموثرة على الملايمه والملايمه
على الغريب والمناسبه على الشبهه لانه اقوي في تغليب الظن
والله سبحانه اعلم

م الحاب محمد الله ومنه وزمه وصلى الله على خير رسله محمد واله
و وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وكان الفراغ من نسخ هذا يوم الاثنين الحادي عشر من شهر جمادى الثاني

سنة ثلاث و مئتين وسبع مائة

عقله لنفسه العبد المذنب الى الله تعالى المعترف بذنوبه

الراجي عفوره محمد بن احمد بن محمد الالواجي عفا الله عنهم

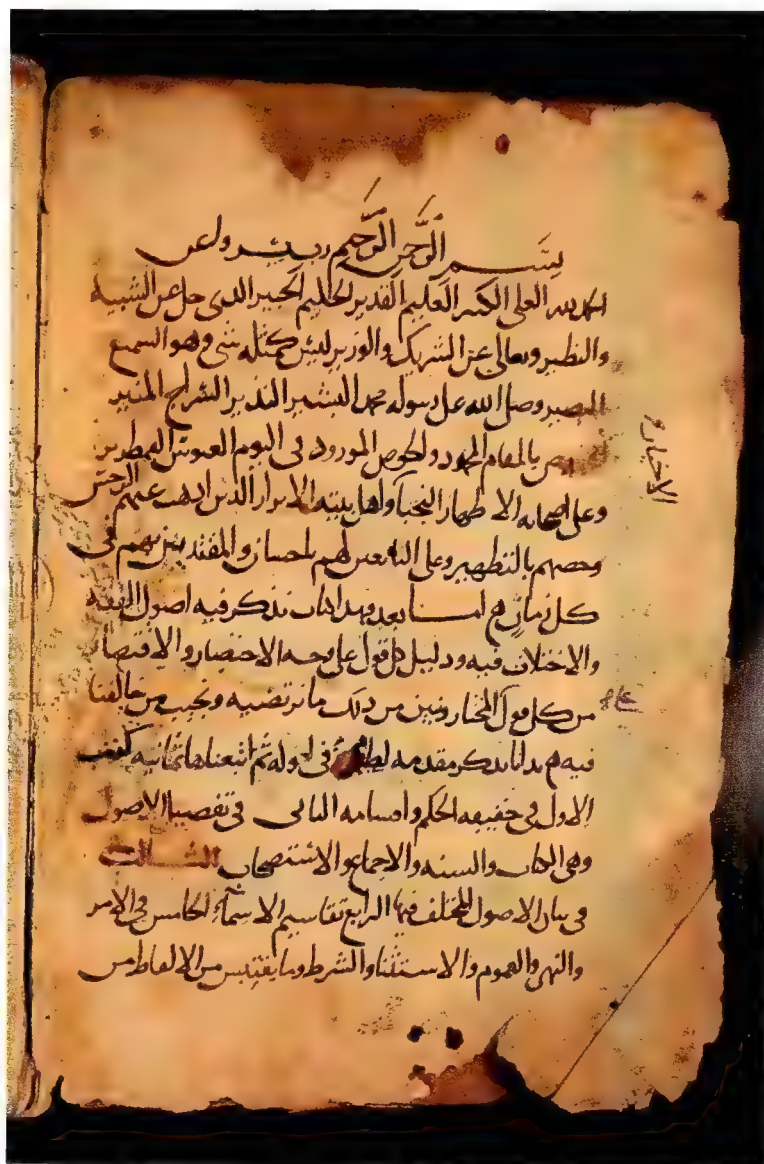
و عن جميع المسلمين



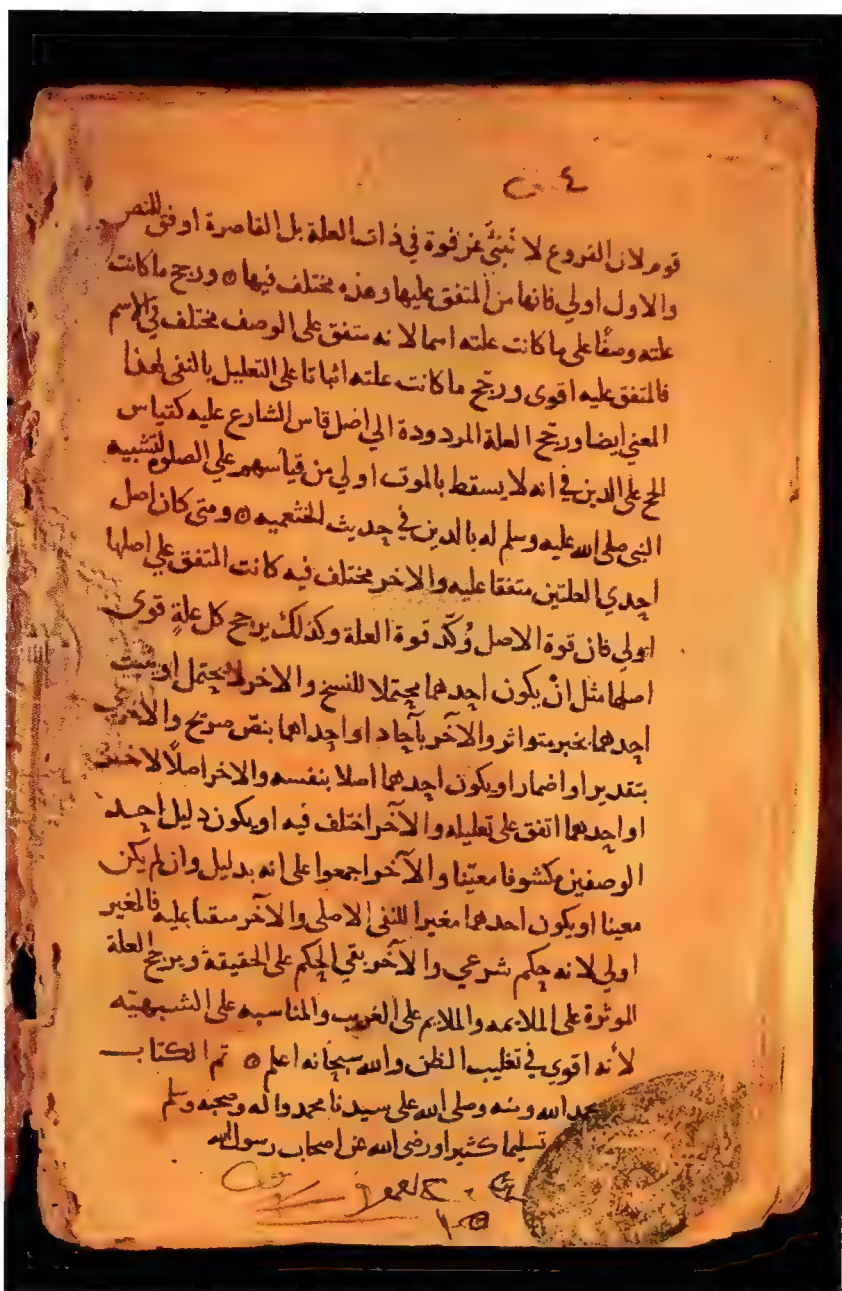
[illegible]



صورة الورقة الأولى من النسخة الأزهرية (ز)



صورة لأول الكتاب من النسخة الأزهرية (ز)



صورة الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية (ز)



صورة الورقة الأولى من النسخة التركية (س)

كل علم قوي أصلها مثل أن يكون أحدهما محققا للشيء والآخر
لا يحيط ويثبت أحدهما غير متواتر والآخر باحدا أو أحدهما
ثابتة برؤايات كثيرة والآخر بواحدة واحدة أو أحدهما بيقين
صريح والآخر بتقدير أو اضمارا ويكون أحدهما أصلا لنفسه
والآخر أصلا لآخر أو أحدهما اتفق على تعليله والآخر اختلف
فيه أو يكون دليل أحد الوصفين مكشورا فعينا والآخر مجمعا
على أنه دليل ولم يكن فعينا أو يكون أحدهما مغيرا للشيء الأصلي
والآخر صلا والآخر فعينا عليه فالمغير أولى أنه حكم شرعي والآخر
نفي الحكم على الحقيقة وتوجيه العلة المبرزة على الملازمة والملازم
على العزيم والمناسبة على الشبهة لأنه أقوى في تعليل
الكل والله تعالى أعلم آخر الكتاب والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على السيدنا محمد وآله أجمعين فرفع
من كتبه يوم الجمعة في قتال الحروب الشرس من يد الفقيه
ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي كان له في العلم
من قوة العينة السامية في البقعة المعروفة ببليل عاف الله عنه
ولو الدين ولم ينظر ولم يقرأ أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
كل رسول الله فقرأ آتني يدخلون الجنة قبل اغنياءهم خمسين مائة
الفضل بن مالك
رسول الله سمعت رب القدر يقول من أحدث ولم يخطئ يتوفى فقد جفاني
أحدث وتوفى ولم يخطئ وكعبتين فقد جفاني ومن أحدث وتوفى وأصل
عقبتين ودعا للدينه ودينه بما يشاء أو ما أحبته فقد جفوته واستجوبت بما في
الحكم بن مالك سمعت عن رسول الله

صورة الورقة الأولى من النسخة الظاهرية (ج)

للسخ والآخر لا احتمال وثبت أحدهما بخبر متواتر والآخر باحاد أو أحدهما ثابتا بروايات
كثيرة والآخر برواية واحدة أو أحدهما بنص صريح والآخر بتقدير أو ضار أو يكون أحدهما
أصلا بنفسه والآخر أصلا لآخر أو أحدهما الحق على تعليله والآخر مختلف فيه أو يكون
دليل أحد الوصفين مكشوفنا معينا والآخر أجمع على أنه دليل ولم يكن معينا أو يكون
أحدهما معدا للشيء الأصلي والآخر مضافا عليه فالمعبر أولى لأنه حكم شرعي والآخر
نفي الحكم على الحقيقة وصرح العمل الموضح على الملازمة والملازم على الغريب
والمناسبة على الشبهة لأنه أقوى في تغليب الظن والله سبحانه أعلم بالصواب



رُضِيَّةُ الظِّلِّ وَجَنَّةُ الْمَظِلِّ

فِي أُصُولِ الْفَقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الْأُمَمِ وَمُجْمَعِ السُّنَّةِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيَّ (رضي الله عنه)

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ الْمَلَّامَةُ الْفَقِيهُ

مُؤَفَّقُ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنَ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ

(٥٤١-٦٢٠ هـ)

الجزء الأول

(أول الكتاب - الاستصلاح)

نسخة محققة ومخرجة وملونة ومعنونة
ومقسمة إلى فقرات لتسهيل الفهم

تحقيق وعناية

شركة إثراء المتون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب زدني علماً وفهماً

الحمد لله العليّ الكبير، العليم القدير، الحكيم الخبير، الذي جلّ عن الشبيه والنظير، وتعالى عن الشريك والوزير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وصلّى الله على رسوله محمّد البشير النذير، السراج المنير، المخصوص بالمقام المحمود، والحوض المورود، في اليوم العوس القمطرير، وعلى آله وأصحابه الأطهار النجباء الأخيار، وأهل بيته الأبرار، الذين أذهب عنهم الرجس، وخصّهم بالتطهير، وعلى التابعين لهم بإحسان، والمقتدين بهم في كلّ زمان.

أمّا بعد: فهذا كتابٌ نذكر فيه «أصول الفقه» والاختلاف فيه، ودليل كلّ قولٍ على وجه الاختصار، والاقتصار من كلّ قولٍ على المختار، ونبيّن من ذلك ما نرتضيه، ونجيب من خالفنا فيه.

بدأنا بذكر مقدّمة لطيفة في أوله، ثمّ أتبعناها ثمانية كتب^(١):

تقسيم الكتاب

(١) في (ع، س): أبواب، والمثبت من (ز)، واختلاف النسخ في هذا الموضع ترتب عليه الاختلاف في تسمية أجزاء الكتاب الثمانية، وقد اعتمدنا ما في (ز)، وسنكتفي بالإشارة هنا عن التنبيه لذلك في المواضع اللاحقة.

وفي (ع) زيادة: (المقدمة متروكة ها هنا)، وذلك أن نسخة (ع) جاءت خالية من المقدمة المنطقية - كما مرّ معنا في مقدمة التحقيق -، وقد اعتمدنا في إثباتها على النسخ: (ز) و(س) و(ل).



- الأول: في حقيقة الحكم وأقسامه.
- الثاني: في تفصيل الأصول، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والاستصحاب.
- الثالث: في بيان الأصول المختلف فيها.
- الرابع: في تقاسيم الأسماء.
- الخامس: في الأمر، والنهي، والعموم، والاستثناء، والشرط، وما يُقتبس من الألفاظ من إشارتها وإيمائها.
- السادس: في القياس الذي هو فرع الأصول^(١).
- السابع: في حكم المجتهد الذي يستثمر الحكم من هذه الأدلة، والمقلد.
- الثامن: في ترجيح الأدلة المتعارضات.

ونسأل الله - تعالى - أن يعيننا فيما نبتغيه، ويوفقنا في جميع الأحوال لما يرضيه، ويجعل عملنا صالحاً، ويجعله لوجهه خالصاً، بمنه ورحمته. واعلم أنك لا تعلم معنى «أصول الفقه» قبل معرفة معنى «الفقه».

والفقه في أصل الوضع: الفهم؛ قال الله تعالى - إخباراً عن موسى عليه السلام -:

﴿وَأَخْلَلَ عِقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۖ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ * [طه: ٢٧، ٢٨].

وفي عرف الفقهاء: العلم بأحكام الأفعال الشرعية؛

الفقه لغة

الفقه اصطلاحاً

• كالحِلِّ والحُرْمَةِ، والصَّحَّةِ والفسادِ ونحوها.

○ فلا يُطلق اسمُ «الفقيه» على مُتَكَلِّمٍ، ولا مُحَدِّثٍ، ولا مُفَسِّرٍ، ولا نَحْوِيٍّ.

وأصولُ الفقه: أدلَّتُهُ الدَّالَّةُ عليه من حيثِ الجُمْلَةُ لا من حيثِ التَّفْصِيلِ؛

أصول الفقه
اصطلاحاً

[١] فإنَّ الخلافَ يشتملُ على أدلَّةِ الفقه، لكن من حيثِ التَّفْصِيلِ؛

الفرق بين الفقه
وأصول الفقه

○ كدلالةِ حديثٍ خَاصٍّ على مسألةِ «النِّكاحِ بلا وَلِيٍّ»،

• والأصولُ لا يُتَعَرَّضُ فيها لِأَحَادِ المسائلِ إلا على طريقِ ضَرْبِ
المثال؛

○ كَقَوْلِنَا: «الأمرُ يقتضي الوجوبَ» ونحوه،

■ فَبِهَذَا يَخَالِفُ أصولُ الفقهِ فُرُوعَهُ.

[٢] ونظرُ الأصوليِّ في وُجُوهِ دِلَالَةِ الأدلَّةِ السَّمْعِيَّةِ على الأحكامِ
الشَّرْعِيَّةِ.

محل نظر الأصولي

والمقصودُ: اقتباسُ الأحكامِ من الأدلَّةِ.

الغاية من علم
أصول الفقه





المقدمة



حصر مدارك
العقول

اعلم أن مدارك العقول تنحصر في:

[١] الحد،

[٢] والبرهان،

دليل الانحصار

وذلك لأن إدراك العلوم على ضربين:

[١] إدراك الدّوات المفردة، كعلمك بمعنى: العالم، والحادث،

والقديم.

[٢] والثاني: إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض، نفيًا

وإثباتًا.

○ فإنك تعلم أولاً معنى: «العالم، والحادث، والقديم» مفردة،

○ ثم تنسب مفردًا إلى مفرد، فتنسب الحادث إلى العالم

بالإثبات، فتقول: «العالم حادث»، وتنسب القديم إليه

بالنفي، فتقول: «العالم ليس بقديم».

فالضرب الأول يستحيل التصديق والتكذيب فيه؛

• إذ لا يتطرقُّ إلَّا إلى خَبَرٍ^(١)، وأقلُّ ما يتركَّبُ منه الخبرُ مفردانِ.
والضَّرْبُ الثَّانِي يَتَطَرَّقُ إليه التَّصْدِيقُ والتَّكْذِيبُ

ما يتطرق إليه
التصديق والتكذيب
من المدركات

○ وقد سَمَّى قومُ الضَّرْبِ الأوَّلَ: تَصَوُّرًا، والثَّانِي: تَصْدِيقًا.

اسماء مدركات
العقول

○ وسَمَّى آخَرُونَ الأوَّلَ: مَعْرِفَةً، والثَّانِي: عِلْمًا.

○ وسَمَّى النَحْوِيُّونَ الأوَّلَ: مفردًا، والثَّانِي: جُمْلَةً^(٢).

وينبغي أن يُعْرَفَ البَسِيطُ قَبْلَ مُرَكَّبِهِ؛

إدراك البسيط
مقدم على المركب

• فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ المفْرَدَ كَيْفَ يَعْرِفُ المُرَكَّبَ؟ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ
معنى «العالم» و«الحادث» كيف يعرف أن «العالم حادث»؟



ومعرفة المفردات قِسْمانِ:

اقسام التصور

[١] أَوَّلِيٌّ: وهو الذي يَرْتَسِمُ مَعْنَاهُ في النَّفْسِ من غيرِ بحثٍ وطلَبٍ؛

التصور الأولي
اصطلاحًا

كالوجود، والشَّيء.

[٢] ومطلوبٌ: وهو الذي يدلُّ اسمُهُ منه على أمرٍ جُمْلِيٍّ غيرِ مُفَصَّلٍ.

التصور المطلوب
اصطلاحًا

والضرب الثاني: قسمان أيضًا:

اقسام التصديق

[١] أَوَّلِيٌّ: كالضَّرُورِيَّاتِ.

(١) في (س) زيادة: واحد.

(٢) قوله: «وسمَّى النَحْوِيُّونَ الأوَّلَ مفردًا، والثَّانِي جُمْلَةً» ليست في (ز).

[٢] ومطلوبٌ: كالنظريَّاتِ.

فالمطلوبُ من المعرفة لا يُقتَنَصُ إلا بالحدِّ.
والمطلوبُ من العلم لا يُقتَنَصُ إلا بالبرهانِ؛
• فَلِذَلِكَ قلنا: مداركُ العقولِ تنحصرُ فيهما.

طرق تحصيل
التصور والتصديق





فصل

أقسام الحد

والحدُّ ينقسمُ ثلاثة أقسام:

[١] حقيقي،

[٢] ورسمي،

[٣] ولفظي.



فالحقيقي: هو القول الدالُّ على ماهية الشيء.

الحد الحقيقي
اصطلاحاً

والماهية: ما يصلح جواباً للسؤال بصيغة «ما هو».

الماهية اصطلاحاً

فإنَّ صيغَ السؤالِ التي تتعلَّقُ بِأَمْهَاتِ المطالبِ أربعة:

صيغ السؤال عن
أَمْهَاتِ المطالب

• أحدها: «هلَّ» يُطلَبُ بها إمَّا أصلُ الوجودِ، وإمَّا صِفَتُهُ.

• والثاني: «لِمَ» سؤالٌ عن العِلَّةِ، وجوابُهُ بالبرهَانِ.

• والثالث: «أَيَّ» يُطلَبُ بها تمييزُ ما عُرِفَ جُمْلَتُهُ.

• والرابع: «ما» وجوابُهُ بالحدِّ.

• وسائرُ صيغِ السؤالِ كـ «متى»، و«أَيَّانَ»، و«أَيْنَ» يَدْخُلُ في مَطْلَبِ:

«هلَّ»؛ إذ المطلوبُ به صفةُ الوجودِ.

والكيفية: ما يصلحُ جواباً للسؤالِ بِكَيْفٍ؟

الكيفية اصطلاحاً

والماهيّة تتركّب من الصّفات^(١) الدّاتيّة.



أنواع الأوصاف التي
تتركب منها الحدود:
١. الوصف الذاتي

والذّاتي: كلّ وصفٍ يدخلُ في حقيقةِ الشّيءِ دخولاً لا يُتصوّرُ فهُمُ
معناه دونَ فُهمِهِ،

• كالجِسميّة للفرسِ، واللّونيّة للسّوادِ؛

○ إذْ مَنْ فُهِمَ «الفرسَ» فُهِمَ جِسمًا مخصوصًا، فالجِسميّةُ
داخلَةٌ في ذاتِ الفَرَسِيّةِ دُخولاً به قَوائِمُها في الوجودِ، والعَقْلُ
لو قَدَّرَ عَدمَها بَطَلَ وُجودُ الفرسِ، ولو خَرَجَتْ عَنِ الذّهنِ
بَطَلَ فُهمُ الفرسِ^(٢).

والوصفُ اللازمُ: ما لا يفارقُ الذّاتَ، لكنَّ فُهمَ الحقيقةِ غيرُ موقوفٍ
عليه؛

• كالظّلِّ للفرسِ عندَ طلوعِ الشّمسِ، فإنّه لازمٌ غيرُ ذاتيٍّ؛

○ إذْ فُهمُ حقيقةِ الفَرَسِ غيرُ موقوفٍ على فُهمِهِ،

• وكونُ الفرسِ مخلوقَةً، أو موجودةً، أو طويلةً، أو قصيرةً، كلّها
لازمةٌ لها غيرُ ذاتيّةٍ؛

○ فإنّكَ تفهمُ حقيقةَ الشّيءِ وإن لم تَعْلَمْ وُجودَهُ.

(١) في (س) زيادة: العرضية.

(٢) في (س): الفرسية.

٣. الوصف العارض
وأما الوصف العارض: فما ليس من ضروريته أن يلازم، بل يتصور^(١)
مُفَارَقَتُهُ، إمَّا سريعًا؛ كحُمْرَةِ الخَجَلِ، أو بطيئًا؛ كصَفْرَةِ الذَّهَبِ.
• والصَّبَا، والكُهُولَةُ والشَّيْخُوخَةُ، أوصافٌ عَرَضِيَّةٌ؛
○ إذ لا يَقِفُ فَهْمُ الحَقِيقَةِ عَلَى فَهْمِهَا، وَيَتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهَا.



اقسام الأوصاف
الذاتية
ثُمَّ الْأَوْصَافُ الذَّاتِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى:
[١] جنس،
[٢] وفصل.
الجنس اصطلاحًا
فالجنس: هو الذَّاتِي المشترك بين شيئين فصاعدًا مختلفين
بالحقيقة^(٢).

اقسام الجنس
ثُمَّ هُوَ مُنْقَسِمٌ إِلَى:
[١] عامٌّ لا أعمَّ منه؛ كالجوهر ينقسم إلى جِسْمٍ وَغَيْرِ جِسْمٍ.
○ والجِسْمُ ينقسم إلى نَامٍ وَغَيْرِهِ.
○ والنَّامِي ينقسم إلى حيوانٍ وَغَيْرِ حيوان.
○ والحيوان ينقسم إلى آدَمِيٍّ وَغَيْرِهِ.

(١) هكذا في جميع النسخ هنا وفي الموضع الآتي، وقد يكون الأقرب للسياق: تتصور، وهو
المثبت في طبعة د. النملة (١/٧٤).
(٢) قوله: «فصاعدًا مختلفين بالحقيقة» ليست في (ز، س).

[٢] وإلى خاص لا أخص منه؛ كالإنسان.

ولا أعم من الجوهر إلا الموجود، وليس بذاتي.

ولا أخص من الإنسان إلا الأحوال العَرَضِيَّة من الطول، والقصر،
والشَّيْخُوخَة ونحوها.

والفصل: ما يَفْصِلُه عن غَيْرِه ويُمَيِّزُه به؛ كالأحاسيس في الحيوان، فإنه
يشارك الأجسام في الجِسْمِيَّة، والإحساس يَفْصِلُه عن غيره.

الفصل اصطلاحاً



فِيُشْتَرَطُ فِي الْحَدِّ:

شروط الحد
الحقيقي:

● أن يُذَكَّرَ الجنس والفصل معاً.

١. ذكر الجنس
والفصل معاً

● وينبغي أن يُذَكَّرَ الجنس القريب؛

٢. ذكر الجنس
القريب

○ ليكون أدل على الماهية، فإنك إن اقتصرت على ذكر البعيد
بعدت، وإن ذكرت القريب معه^(١) كَرَزْتَ.

■ فلا تَقُلْ -في حدِّ الآدمي-: «جِسْمٌ ناطِقٌ» بل حيوانٌ
ناطقٌ.

■ وقُلْ -في حدِّ الخمر- «شَرَابٌ مُسْكِرٌ»، ولا تَقُلْ «جِسْمٌ
مُسْكِرٌ».

(١) في (ز): معها، والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب؛ لعود الضمير على الجنس
البعيد، انظر: المستصفى (١/ ٨٣).

○ ثم ينبغي أن يُقدَّم ذكر الجنس على الفصل،

▪ فلا تقل في حدِّ الخمر: «مُسْكِرُ شَرَابٍ»، بل العكس،

وهذا لو تركه ^(١) تشوَّش النَّظْمُ، ولم يخرج عن الحقيقة.

● وإذا كان للمحدود ذاتياتٌ متعدِّدة فلا بُدَّ من ذكر جميعها؛

٣. ذكر جميع
الأوصاف الذاتية

○ ليحصل بيان الماهية.

● وينبغي أن يفصل بالذاتيات؛ ليكون الحدُّ حقيقيًّا، فإنَّ عَسَرَ ذلك

٤. الفصل بالذاتيات

عليك فاعدل إلى اللوازم؛ لكن ^(٢) يصير رسميًّا، وأكثر الحدود
رسميًّا؛ لعسر ذلك الذاتيات.

واختَر من:

ما يجتنب في الحد
الحقيقي:

● إضافة الفصل إلى الجنس،

١. إضافة الفصل
إلى الجنس

○ فلا تقل في حدِّ الخمر: «مُسْكِرُ الشَّرَابِ»، فيصير الحدُّ لفظيًّا

غير حقيقي.

● وأبعد من هذا: أن تجعل مكان الجنس شيئًا كان وزال،

٢. ذكر الأوصاف
الذاتية المفقودة

○ فتقول في الرماد: «خَشَبٌ مُحْتَرِقٌ»؛ فإنَّ الرماد ليس بخشب.



(١) في (ل): ترك.

(٢) في طبعة د. النملة (١/ ٨٠): لكى، والمثبت من جميع النسخ.

الحد الرسمي
اصطلاحاً

وَأَمَّا الْحَدُّ الرَّسْمِيُّ: فَهُوَ اللَّفْظُ الشَّارِحُ لِلشَّيْءِ بِتَعْدِيدِ أَوْصَافِهِ الذَّاتِيَّةِ وَاللَّازِمَةِ، بَحِثٌ يَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ؛

• كَقَوْلِهِ - فِي حَدِّ الْخَمْرِ -: «مَائِعٌ يَقْدِفُ بِالزَّبْدِ، يَسْتَحِيلُ إِلَى الْحُمُوضَةِ، وَيُحْفَظُ فِي الدَّنِّ»، تَجْمَعُ مِنْ عَوَارِضِهِ وَلَوْازِمِهِ مَا يُسَاوِي بِجُمْلَتِهِ الْخَمْرَ، بَحِثٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ خَمْرٌ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُ خَمْرٍ.

وَاجْتَهَدُ أَنْ يَكُونَ:

أُمُورٌ تَرَاعَى فِي
الْحُدُودِ

[١] مِنَ اللَّوَازِمِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْرُوفَةِ،

○ وَلَا تَحَدُّ الشَّيْءَ بِأَخْفَى مِنْهُ،

○ وَلَا بِمِثْلِهِ فِي الْخَفَاءِ،

[٢] وَلَا تَحَدُّ شَيْئًا بِنَفْيِ ضِدِّهِ،

○ فَتَقُولُ فِي الزَّوْجِ: «مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ»، وَفِي الْفَرْدِ: «مَا لَيْسَ بِزَوْجٍ»،

فَيَدُورُ الْأَمْرُ، وَلَا يَحْصُلُ بَيَانٌ.

[٣] وَاجْتَهَدُ فِي الْإِيجَازِ مَا اسْتَطَعْتُ،

[٤] فَإِنْ اخْتَجَجْتُ فَاطَلَبْتُ مِنْهَا مَا هُوَ أَشَدُّ مَنَاسِبَةً لِلْغَرَضِ^(١).



(١) فِي الْمُسْتَصْفَى (١/ ٥٤): «الرَّابِعَةُ: أَنْ تَحْتَزَّزَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَالْمَجَازِيَةِ الْبَعِيدَةِ، وَالْمَشْتَرَكَةِ الْمَتَرَدَّةِ، وَاجْتَهَدُ فِي الْإِيجَازِ مَا قَدَرْتُ، وَفِي طَلَبِ اللَّفْظِ النَّصِّ مَا أَمْكُنْكَ، فَإِنْ أَعْوَزَكَ النَّصِّ وَافْتَقَرْتَ إِلَى الْاسْتِعَارَةِ فَاطْلُبْ مِنَ الْاسْتِعَارَاتِ مَا هُوَ أَشَدُّ مَنَاسِبَةً لِلْغَرَضِ».

وَأَمَّا الْحَدُّ اللَّفْظِيُّ: فَهُوَ شَرْحُ اللَّفْظِ بِلَفْظٍ أَشْهَرَ مِنْهُ؛

الحد اللفظي
اصطلاحاً

• كَقَوْلِكَ فِي الْعُقَارِ: «الْحَمَرُ»، وَفِي اللَّيْثِ: «الْأَسَدُ».

وَيُشْتَرَطُ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَظْهَرَ مِنَ الْأَوَّلِ.

شرط الحد اللفظي



وَأَسْمُ الْحَدِّ شَامِلٌ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْأَوَّلُ؛

سبب تسمية القسم
الأول بالحقيقي

• فَإِنَّ مَعْنَى «الْحَدِّ» يَقْرُبُ مِنْ مَعْنَى حَدِّ الدَّارِ، وَلِلدَّارِ جِهَاتٌ

مُتَعَدِّدَةٌ إِلَيْهَا يَنْتَهِي الْحَدُّ، فَتَحْدِيدُهَا: بِذِكْرِ جِهَاتِهَا الْمُخْتَلَفَةِ

الْمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي الدَّارُ مُحْصُورَةٌ بِهَا مَشْهُورَةٌ،

• فَإِذَا سَأَلَ عَنْ حَدِّ الشَّيْءِ فَكَأَنَّهُ يَطْلُبُ الْمَعَانِي وَالْحَقَائِقَ الَّتِي

بِائْتِلَافِهَا تَتِمُّ حَقِيقَةُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَتَتَمَيَّزُ بِهِ عَمَّا سِوَاهُ،

○ فَلِذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ «الْلَفْظِيُّ» وَ«الرَّسْمِيُّ» حَقِيقِيًّا.

وُسَمِّيَ الْجَمِيعُ بِاسْمِ «الْحَدِّ»؛

سبب تسمية
الأقسام الثلاثة
باسم الحد

• لِأَنَّهُ جَامِعٌ مَانِعٌ؛ إِذْ هُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الْمَنْعِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْبَوَابُ

حَدَّادًا؛ لِمَنْعِهِ مِنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ.

فَحَدُّ الْحَدِّ إِذَا: هُوَ اللَّفْظُ الْجَامِعُ الْمَانِعُ.

الحد اصطلاحاً



الاختلاف في
تعريف الحد
الحقيقي اصطلاحاً

واخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ:

[١] فَقِيلَ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُفَسَّرُ لِمَعْنَى الْمَحْدُودِ عَلَى وَجْهِ يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ.

[٢] وَقِيلَ: هُوَ الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى ماهِيَةِ الشَّيْءِ.
وَحَدَّهُ قَوْمٌ: بَأَنَّهُ نَفْسُ الشَّيْءِ وَذَاتُهُ.

○ وهذا لا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛

■ لِكَوْنِ الْمَحْدُودِ هَهُنَا غَيْرَ الْمَحْدُودِ ثَمَّ، وَإِنَّمَا يَقَعُ
التَّعَارُضُ بَعْدَ التَّوَارُدِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

بيانه: أَنَّ الْمَوْجُودَ لَهُ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

مراتب الوجود في
الوجود

● الْأُولَى: حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ.

● الثَّانِيَةُ: ثُبُوتُ مِثَالِ حَقِيقَتِهِ فِي الدَّهْنِ، وَهُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِالْعِلْمِ.

● الثَّالِثَةُ: اللَّفْظُ الْمُعْبَّرُ عَمَّا فِي النَّفْسِ.

● الرَّابِعَةُ: الْكِتَابَةُ^(١) عَنِ اللَّفْظِ.

○ وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مُتَوَازِيَةٌ مُتَطَابِقَةٌ.

■ فَإِذَا: الْمَحْدُودُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ^(٢) غَيْرُ الْمَحْدُودِ فِي

الْآخَرِ، فَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ل) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِالنُّونِ: الْكُنْيَاةُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ز، س)، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي

الْمُسْتَصْفَى (٩٦/١).

(٢) فِي (س): الْحَدِيدِينَ.



فصل



طرق الاعتراض
على الحد:

الطريقة المحظورة
للاعتراض على
الحد

وزعم أهل هذا العلم أن الحد لا يُمنع؛

- لتعذر البرهان على صحته، فإن الحد أقل ما يتركب من مفردين، فيحتاج في البرهان عن كل مفرد إلى حد يشتمل على مفردين، ثم يتسلسل ذلك إلى أن يصير إلى الأوليات المعلومه ضروره، لكن قل ما يمكن انتهاؤه^(١) إليها،

- والنظر وضع للتعاون على إظهار الحق، فلا يوضع على وجه لا يمكن إثباته أو يعسر.

بل طريق الاعتراض عليه:

[١] النقص^(٢)،

الطرق المشروعة
للاعتراض على
الحد

[٢] أو المعارضة بحد آخر.

فإن عجز المستدل عن نقض حد المعارض كان منقطعاً، وإن أبطله صَحَّ حده.

مثاله: قولنا - في حد الغصب -: «إثبات اليد العادية على مال الغير». فربما قال الحنفى: لا نسلم أن هذا هو حد الغصب.

مثال للاعتراض
على الحد

(١) في (ل): إنهاؤه.

(٢) في (س، ل): بالنقص.

قلنا: هو مُطَرَّدٌ مُنْعَكِسٌ، فما الحدُّ عندك؟
فيقولُ: «إثباتُ اليدِ العاديةِ المُزيلَةِ لليدِ المُحَقَّةِ».
قلنا: يبطلُ بالغاصبِ من الغاصبِ، فإنَّه غاصبٌ يضمنُ للمالكِ، ولم
يُزَلْ اليدَ المُحَقَّةَ، فإنَّها كانت زائلةً، والله أعلم.





فصل في البرهان



وهو الذي يُتَوَصَّلُ به إلى العلومِ التَّصْدِيقِيَّةِ المطلوبةِ بالنَّظَرِ.

وهو عبارة عن: أقاويلَ مخصوصةٍ، أُلِّفَتْ تَأْلِيفًا مخصوصًا، بشرطٍ يلزَمُ منه رأيٌّ، هو مطلوبٌ من النَّظَرِ^(١).

البرهان اصطلاحاً

• وتُسَمَّى هذه الأقاويلُ: مقدّماتٍ.

ويتطَرَّقُ الخلُّ إلى البرهانِ:

أوجه تطرّق الخل
إلى البرهان

[١] من جهةِ المقدّماتِ تارةً،

[٢] ومن جهةِ التَّركيبِ تارةً،

[٣] ومنهما تارةً،

○ على مثالِ البيتِ المبنيّ:

■ تارةً يختلُّ لعِوَجِ الحيطانِ، وانخفاضِ السَّقْفِ إلى قريبٍ من الأرضِ،

■ وتارةً لَشَعَثِ اللَّبَنَاتِ، وَرَخَاوَةِ الجُدُوعِ،

■ وتارةً لهما جميعاً.

فمن يريدُ نظَمَ البرهانِ:

طريقة نظم
البرهان

• يبتدئُ أولاً بالنَّظَرِ في الأجزاءِ المفردةِ،

أقل مكون للمقدمة
والبرهان

- ثم في المقدمات التي فيها النظم والترتيب.
 - وأقل ما يحصل منه المقدمة: مفردان.
 - وأقل ما يحصل منه البرهان: مقدمتان.
- ثم يجمع المقدمتين فيصوغ منهما برهاناً، وينظر كيفية الصياغة.





فصل



اقسام الدلالات
اللفظية

واعلم أن دلالة الألفاظ على المعنى تنحصر في:

اقسام دلالة اللفظ
على المعنى

[١] المطابقة،

[٢] والتضمن،

[٣] واللزوم.

○ فالمطابقة^(١): كدلالة لفظ «البيت» على معنى البيت.

○ والتضمن: كدلالته على السقف، ودلالة لفظ «الإنسان» على الجسم.

○ واللزوم: كدلالة لفظ «السقف» على الحائط؛ إذ ليس جزءاً من السقف، لكنه لا ينفك عنه، فهو كالرفيق الملازم.

ولا يستعمل في نظر العقل ما يدل بطريق اللزوم؛

● لأن ذلك لا ينحصر في حد؛ إذ السقف يلزم الحائط، والحائط: الأس، والأس: الأرض، فلا ينحصر.

○ بل اقتصر على الأوتن: المطابقة والتضمن.

ما لا يستخدم من
الدلالات اللفظية
في النظر العقلي



(١) ليست في (ل).

أقسام اللفظ
باعتبار خصوص
المعنى وشموله

ثُمَّ اللَّفْظُ يَنْقَسِمُ إِلَى:

[١] ما يدلُّ على معيَّن؛

○ كـ «زيد»، و«هذا الرَّجُل».

اللفظ المعين
اصطلاحاً

● وحدّه: اللَّفْظُ الذي لا يمكنُ أن يكونَ مفهومه إلا ذلك الواحد.

[٢] وإلى: ما يدلُّ على واحدٍ من أشياء كثيرة، تتفقُ في معنى واحدٍ،

● ويسمَّى: مُطلقاً؛

○ كقولنا: «فرس»، و«رجل».

[٣] فإن دخلت عليه الألف واللام صار: عامّاً، يتناول جميع ما يقع

عليه ذلك.

○ فإن قيل: فالسَّماءُ، والأرضُ، والإلهُ، والشمسُ، والقمرُ،

مدلولها مفردٌ مع الألف واللام؟

○ قلنا: امتناعُ الشَّرْكَه لم يكن لوضعِ اللَّفْظِ، بل لاستحالةِ

وجودِ المشارِك؛

■ إذِ الشَّمْسُ في الوجودِ واحدةٌ، ولو فرضنا عوالمَ في كلّ

واحدٍ شمسٌ، كان قولنا: «الشمسُ» شاملاً لكلِّ.





ثم تنقسم الألفاظ إلى:

أقسام الألفاظ
باعتبار نسبتها
للمعاني

[١] مترادفة،

[٢] ومتباينة،

[٣] ومُتَوَاطِئَة،

[٤] ومُشْتَرَكَة.

فالمترادفة: أسماء مختلفة لمسمى واحد؛

١. الألفاظ المترادفة

• كاللَيْثِ والأسدِ،

• والعُقَارِ والخَمْرِ.

فإن كان أحدهما يدلُّ على المسمى مع زيادة لم يكن من المترادفة؛

شرط الترادف

• كالسَّيْفِ، والمهْنَدِ، والصَّارِمِ؛

○ فإنَّ المهْنَدَ يدلُّ على السَّيْفِ مع زيادة نسبته إلى الهندِ،

○ والصَّارِمُ يدلُّ عليه مع صِفَةِ الحِدَّةِ،

■ فخالَفَ إذا مفهومُه مفهوم السَّيْفِ.

وأما المتباينة: فالأسماء المختلفة للمعاني المختلفة؛

٢. الألفاظ المتباينة

• كالسَّمَاءِ والأَرْضِ.

وهي الأكثر.

وأما المتواطئة: فهي الأسماء المنطبعة على أشياء متغيرة بالعددِ،

٣. الألفاظ المتواطئة

مُتَّفَقَة بالمعنى التي وُضِعَ الاسمُ عليها؛

• كالرَّجُلِ: ينطلق على زيدٍ، وعمرٍ، والجسمِ: ينطلق عليهما وعلى

السَّمَاءِ والأَرْضِ؛ لَاتَّفَاقِهِمَا فِي مَعْنَى الْجِسْمِيَّةِ.

وَأَمَّا الْمُشْتَرَكَةُ: فَهِيَ الْأَسْمَاءُ الْمُنْطَلِقَةُ عَلَى مُسَمِّيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ بِالْحَقِيقَةِ؛

٤. الألفاظ
المشتركة

● كَالْعَيْنِ: لِلْعُضْوِ النَّاطِرِ، وَالذَّهَبِ.

● وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمُتَضَادِّينِ؛

○ كَالْجَلَلِ: لِلْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ،

○ وَالْجَوْنِ: لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ،

○ وَالْقُرْءِ: لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ،

○ وَالشَّفَقِ: لِلْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ.

وَقَدْ يَقْرُبُ الْمُشْتَرَكُ مِنَ الْمُتَوَاطِي؛

اشتباه الألفاظ
المشتركة
بالمتواطئة

● كَالْحَيِّ، يَقَعُ عَلَى الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ، يُظَنُّ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَوَاطِي، وَهُوَ

مِنَ الْمُشْتَرَكِ؛ إِذِ الْمُرَادُ مِنْ حَيَاةِ النَّبَاتِ: الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ نَمَاؤُهُ،

وَمِنَ الْحَيَوَانِ: الَّذِي يَحْسُ بِهِ وَيَتَحَرَّكُ بِالْإِرَادَةِ،

○ فَيُسَمَّى هَذَا: مُشْتَبِهًا.

● وَالْمُخْتَارُ: يُطْلَقُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ، فَلِذَلِكَ يَصَحُّ تَسْمِيَةُ

الْمَكْرَهُ مُخْتَارًا، وَيُطْلَقُ عَلَى مَنْ تَحْكُمُ قُدْرَتُهُ فِي اسْتِعْمَالِهِ فَلَا

تَتَحَرَّكُ دَوَائِعِيهِ مِنْ خَارِجٍ، وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْمَكْرَهُ، فَلَيْفَهُمْ هَذَا.

○ وَلَهُ نَظَائِرُ فِي النَّظَرِيَّاتِ تَاهَتْ فِيهَا عَقُولُ كَثِيرٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ،

فَلْيُسْتَدَلَّ بِالْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ.





فصل

أسباب إدراك المعاني

سبب الإدراك يُسمى قوَّة.

والمعاني المُدْرَكَةُ ثلاثة^(١):

أقسام المعاني
باعتبار أسباب
إدراكها

[١] محسوسة،

[٢] ومُتَخَيَّلَةٌ،

[٣] ومعقولة.

ففي حَدَقَتِكَ معنى تميَّزَتْ به عن الجبهة حتَّى صِرْتَ تبصرُ بها،
تُسمى «قوَّةً باصِرةً»، وشرطُ البَصَرِ^(٢): وجودُ المُبْصِرِ، فإذا أَبْصَرْتَ شيئاً
فهو محسوسٌ بحاسةِ البَصَرِ.

١. الحسية

فإذا انعدمَ المُبْصِرُ^(٣) انعدمَ الإبصارُ، وبقيت صورتهُ في دِمَاغِكَ كأنَّكَ
تنظرُ إليها، فيسمى ذلك «تَخَيُّلاً»، فَعَيْبَةُ الشَّيْءِ تنفي الإبصارَ، ولا تنفي
التَّخَيُّلَ.

٢. التخيلية

ولما كنتُ تُحسُّ التَّخَيُّلَ في دِمَاغِكَ فاعلم أنَّ في الدماغَ غريزةً وِصْفَةً
تُهيئُ للتَّخَيُّلِ بها، تباينُ بها بقيَّةُ الأعضاء، كُمَبَايَنَةِ العينِ لهما^(٤).

(١) عدَّ ابنُ قدامة سبباً رابعاً وهو: (الفكرة)، يأتي بيانه في المسألة (ص ٢٥).

(٢) في (س): الإبصار.

(٣) في (ز): البصر.

(٤) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (١/١٠٧): لها.

وهذه القُوَّةُ يشارك فيها الإنسانُ البهيمةَ، فمهما رأى الفرسُ الشَّعِيرَ
تذكَّرَ صُورَتَهُ، فَيَعْرِفُ^(١) أَنَّهُ موافقٌ لَهُ مُسْتَلَدُّ لَدِيهِ، ولو لَمْ تَثْبُتِ الصُّورَةُ فِي
خَيَالِهِ لَمْ يبادِرْ إِلَيْهِ، ما لَمْ يَجْرِبْهُ بِالذَّوْقِ مَرَّةً أُخْرَى.

ثُمَّ فِيكَ قُوَّةٌ ثَالِثَةٌ تُبَايِنُ البهيمةَ بها، تُسَمَّى «عَقْلًا» محلُّها القَلْبُ، تُبَايِنُ
قُوَّةَ التَّخِيلِ أَشَدَّ مِنْ مُبَايِنَةِ قُوَّةِ التَّخِيلِ قُوَّةَ الإِبْصَارِ.
ثُمَّ فِيكَ قُوَّةٌ رَابِعَةٌ: تُسَمَّى «الفكرة»^(٢) شَأْنُهَا:

٣. العقلية

٤. التفكيرية

• أَنْ تَقْدِرَ عَلَى تَفْصِيلِ الصُّورِ^(٣) الَّتِي فِي الْخِيَالِ، وَتَقْطِيعِهَا وَتَرْكِيبِهَا،
وَلَيْسَ لَهَا إِدْرَاكُ شَيْءٍ آخَرَ، بَلْ إِذَا خَطَرَ فِي الْخِيَالِ صُورَةُ إِنْسَانٍ قَدَرَ
أَنْ يَجْعَلَهَا نِصْفَيْنِ: نِصْفُ إِنْسَانٍ، وَنِصْفُ فَرَسٍ، وَرَبَّمَا صَوَّرَ^(٤) إِنْسَانًا
يَطِيرُ؛ إِذْ^(٥) يَثْبُتُ فِي الْخِيَالِ صُورَةُ الْإِنْسَانِ وَالطَّيْرَانِ مُفْرَدَيْنِ، وَالْفِكْرَةُ
تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، كَمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ نِصْفَيْ الْإِنْسَانِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْتَرَعَ صُورَةً
لَا مِثْلَ لَهَا.



(١) فِي (ز): فَتَعْرِفَ.

(٢) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفِي الْمُسْتَصْفَى (١/١٢٢): الْمَفْكْرَةُ.

(٣) فِي (ل): الصُّورَةُ.

(٤) فِي (س): صُورَتِ.

(٥) فِي (ل): إِذَا.



فصل



القضايا التي
يتركب منها
البرهان

حالات التأليف بين
المفردات

- التأليف بين مُفْرَدَيْنِ لَا يَخْلُو:
- إِمَّا أَنْ يُنسَبَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِنَفْيٍ،
 - أَوْ إِبْتَاتٍ؛

○ كَقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ حَادِثٌ»،

○ وَ«الْعَالَمُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ».

يُسَمَّى النَّحْوِيُّونَ:

• الْأَوَّلَ: مَبْتَدَأً،

• وَالثَّانِيَ: خَبَرًا.

وَيُسَمَّى الْفَقَهَاءُ:

• حُكْمًا،

• وَمَحْكُومًا عَلَيْهِ،

وَيُسَمَّى الْجَمِيعُ: قَضِيَّةً.

تسمية المفردات
المؤلفة



والقضايا أربع:

أنواع القضايا
الحملية

[١] قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ».

[٢] وَقَضِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ، نَحْوُ: «بَعْضُ النَّاسِ عَالِمٌ».

[٣] وقضيةٌ عامّةٌ، كقولنا: «كُلُّ جَسْمٍ مُتَحَيِّزٌ».

[٤] وقضيةٌ مُهملةٌ؛ كقوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ».

[العصر: ٢].

وربّما وضع بعض المغالطين المهملة موضع العامة؛

الخلط بين القضية
المهملة والعامة

• كقول الشافعية: «المطعوم ربويٌّ»، دليله: البرّ والشّعيرُ.

• فيقال:

○ إن أردتم كلّ مطعوم فما دليله؟ والبرّ والشّعير ليس كلّ المطعومات.

○ وإن أردتم البعض لم تلزم النتيجة؛ إذ يُحتمل أن السّفَرَجَل من البعض الذي ليس برّبويٍّ.



أضرب البرهان

صورة البرهان
وشرطه

فصل

قد ذكرنا^(١) أَنَّ البرهانَ مقدّمتانِ يتولّدُ منهما نتيجةٌ،

ولا يُسمّى برهاناً إلا إذا كانت المقدّمتانِ قَطْعِيَّتَيْنِ،

• فإن كانت مَظَنُونَةٌ سُمِّيَتْ: قياساً فقهيّاً،

• وإن كانت مُسَلِّمَةٌ سُمِّيَتْ: قياساً جدليّاً،

○ وتسميئُها قياساً مجازاً؛ إذ حاصلُها: إدراجُ خصوصٍ تحتِ

عمومٍ، والقياسُ: تقديرُ شيءٍ بشيءٍ آخرَ.



والبرهانُ على خمسةٍ أضربٍ:

الأوّل: قولنا: كلُّ نبيذٍ مُسكرٍ، وكلُّ مُسكرٍ حرامٌ، فيلزمُ منه أن كلَّ نبيذٍ حرامٌ؛ ضرورةً متى سلّمْتَ المقدّمتانِ^(٢)؛ إذ كلُّ عقلٍ صدّقَ بالمقدّمَتَيْنِ فهو مضطرٌّ إلى التّصديقِ^(٣) بالنتيجةِ مهما أحضرهما^(٤) في الدّهنِ.

• ووجهُ دلالتِهِ: أنّا جعلنا المُسكرَ صِفَةً للنَّبيذِ، ثمَّ حكمنا على

الضرب الأول:
أن تكون العلة
حكماً في مقدمة
ومحكوماً عليها في
الأخرى

(١) أي عند قوله -في تعريف البرهان-: «هو عبارة عن أقاويلٍ مخصوصةٍ، ألّفَتْ تأليفاً

مخصوصاً، بشرطٍ يلزمُ منه رأيٌ، هو مطلوبٌ مِنَ النَّظَرِ» (ص ١٨).

(٢) في (ز): المقدّمات.

(٣) قوله: «فهو مضطرٌّ إلى التّصديقِ» مكانها في (ل): صدّق.

(٤) في (ز): أحضرها.

الصفة بالتحريم، فبالضرورة يدخل الموصوف فيه.

- ولو بطل قولنا: «النبيذ حرام» مع كونه مُسكرًا: بطل قولنا: «كلُّ مسكرٍ حرام».



ثمَّ اعلم أنَّ كلَّ واحدةٍ من المقدمتين تشتمل على جزئين: مبتدأ وخبر، فتصير أجزاء البرهان أربعة أمور، منها واحدٌ مكرَّر في المقدمتين، فتعودُ إلى ثلاثة؛ إذ لو بقيت أربعة لم تشارك المقدمتان في شيءٍ واحد؛ مثل قولنا: «النبيذ مسكرٌ»، و«المغصوبُ مضمونٌ»، فلم ترتبط إحداهما بالأخرى.

مكونات البرهان

ويُسمَّى المكرَّر علةً،

مسميات ما يتكون
منه البرهان

- فإنه لو قيل لك: لم حرمت النبيذ؟ قلت: لأنه مُسكرٌ.

ويُسمَّى ما جرى مجرى «النبيذ»: محكومًا عليه.

وما جرى مجرى «الحرام»: حكمًا.

وما يشتمل على المحكوم عليه: المقدمة الأولى.

وما يشتمل على الحكم: المقدمة الثانية.

ولهذا الضرب شرطان:

شروط الضرب
الأول من البرهان

- أحدهما: أن تكون الأولى مُثبتةً، ولو كانت نافية لم تنتج.
- والثاني: أن تكون الثانية عامّةً، ليدخل فيها المحكوم عليه بسبب

عمومها، فلو قلت: «النَّبِيذُ مسكرٌ، وبعضُ المسكرِ حرامٌ» لم يلزم
تحريمُ النَّبِيذِ.



الضَّرْبُ الثَّانِي: أن تكونَ العَلَّةُ حُكْمًا في المقدَّمتين؛

● كقولنا: «لا يُقْتَلُ المسلمُ بالكافرِ؛ لأنَّ الكافرَ غيرُ مُكَافٍ، وكلُّ من
يُقْتَلُ بِهِ مُكَافٍ».

الضرب الثاني:
أن تكون العلة
محكومًا بها في
المقدمتين

○ فهاهنا ثلاثة معانٍ:

- «مكافٍ»،
- و«يُقْتَلُ بِهِ»،
- والثَّالِثُ: «الكافر».

○ والمكرَّرُ: «المكافي» فهو العَلَّةُ، وهو الحُكْمُ في المقدِّمةِ
الأولى.

وخاصيةُ هذا النِّظْمِ أَنَّهُ لا يُنتِجُ إِلَّا قَضِيَّةً نَافِيَةً.

ولهذا الضَّرْبُ شَرَطَانِ:

- أَحَدُهُما: أن تختلفَ المقدَّمتانِ في النَّفْيِ والإثباتِ.
- والثَّانِي: أن تكونَ الثَّانِيَةُ عامَّةً.

شروط الضرب
الثاني للبرهان



الضرب الثالث:
أن تكون العلة
محكوما عليها في
المقدمتين

وَالضَّرْبُ الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مُبْتَدَأً بِهَا فِي الْمَقْدَمَتَيْنِ.

وَتُسَمَّى الْفَقْهَاءُ: نَقْضًا، وَيُنْتِجُ نَتِيجَةً خَاصَّةً؛

• كَقَوْلِنَا: «كُلُّ سَوَادٍ عَرَضٌ، وَكُلُّ سَوَادٍ لَوْنٌ»، فَيَلْزَمُ مِنْهُ: أَنْ بَعْضُ الْعَرَضِ لَوْنٌ.

• وَمِنَ الْفَقْهِ: «كُلُّ بَرٍّ مَطْعُومٌ، وَكُلُّ بَرٍّ رَبَوِيٌّ»، فَيَلْزَمُ مِنْهُ: أَنَّ بَعْضَ الْمَطْعُومِ رَبَوِيٌّ.



الضرب الرابع:
برهان التلازم

وَالضَّرْبُ الرَّابِعُ: التَّلَازُمُ.

وَمِثَالُهُ:

• إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّيُّ مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةً، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ مُتَطَهِّرٌ.

• أَوْ نَقُولُ: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّيُّ مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ، فَيَلْزَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ.

وَوَجْهُ دَلَالَةِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ جَعَلَ الطَّهَارَةَ شَرْطًا لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ،

• فَيَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الْمَشْرُوطِ: وَجُودُ الشَّرْطِ، وَمِنْ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ: انْتِفَاءُ الْمَشْرُوطِ.

• وَلَا يَلْزَمُ الْعَكْسُ،

○ فَلَوْ قَالَ: «إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّيُّ مُتَطَهِّرٌ،

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ مُتَطَهِّرٌ» لَمْ يَصَحَّ؛ إِذْ قَدْ تَفْسَدُ الصَّلَاةُ

بِأَمْرِ آخَرٍ.

وجه دلالة برهان
التلازم

○ وكذلك لو قال: «ومعلوم أنَّ الصَّلَاةَ غيرُ صحيحةٍ» لا يلزم منه شيء؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا من انتفاء المشروط انتفاء الشرط.

شرط برهان
التلازم

وتحقيقه: أنَّه مهما جعل شيئاً لازماً لشيء، فيجب أن يكون اللازم أعمَّ من الملزوم، أو مساوياً له؛

- إذ ثبوت الأخصَّ يُوجبُ ثبوت الأعمَّ ضرورةً،
- وانتفاء الأعمَّ: يوجبُ انتفاء الأخصَّ،
- ولا يلزم من ثبوت الأعمَّ ثبوت الأخصَّ،
- ولا من انتفاء الأخصَّ انتفاء الأعمَّ.

○ ومثاله: إذا قلنا: «كُلُّ حيوانٍ جسمٌ»، فيلزم من ثبوت الحيوان ثبوت الجسم، ومن انتفاء الجسم انتفاء الحيوان، ولم يلزم العكس.

○ فلذلك قلنا: إنَّه يلزم من صحَّة الصَّلَاة: التَّطَهُّرُ، ومن انتفاء التَّطَهُّر: انتفاء الصَّلَاة، ولم يلزم من نفي صحَّة الصَّلَاة انتفاء التَّطَهُّر؛ ولا من وجود التَّطَهُّر وجود الصَّحَّة، لكون التَّطَهُّر أعمَّ من الصَّلَاة، والله أعلم.

أمَّا إذا كان أحدهما مساوياً للآخر، فيلزم الوجود بالوجود، والانتفاء بالانتفاء؛ لاستحالة تفارقهما، وهذا ظاهر؛

- كقولنا: إن كان زنا المُحْصَنِ موجوداً فالرَّجْم واجبٌ،

- ومعلومٌ أنَّ الرَّجْمَ واجبٌ، فيكونُ الزَّنا موجودًا،
- لكنَّهُ غيرُ واجبٍ، فلا يكونُ الزَّنا موجودًا،
- لكن الزَّنا غيرُ موجودٍ، فلا يكونُ الرَّجْمُ واجبًا.
- وكذلك كُلُّ مَعْلُولٍ لَهُ عِلَّةٌ واحدةٌ.



الضَّرْبُ الْخَامِسُ: السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ.

الضرب الخامس:
برهان السبر
والتقسيم

كقولنا:

- العالمُ إمَّا حادثٌ وإمَّا قديمٌ، لكنَّهُ حادثٌ، فليس بقديمٍ،
 - أو لكنَّهُ ليس بقديمٍ فهو حادثٌ^(١)،
 - أو لكنَّهُ قديمٌ فليس بحادثٍ،
 - أو لكنَّهُ ليس بحادثٍ، فهو قديمٌ.
- وفي الجملة: كُلُّ نَقِيضَيْنِ يُتَبَجُّ إِبْثَاتُ أَحَدِهِمَا نَفْيُ الْآخَرِ، وَنَفْيُهُ إِبْثَاتُ الْآخَرِ.
- ولا يُشْتَرَطُ انْحِصَارُ الْقَضِيَّةِ فِي قَسْمَيْنِ، لَكِنْ مِنْ شَرْطِهِ: اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِهِ.

شروط برهان
السبر والتقسيم

أَمَّا إِذَا لَمْ يُخَصَّرِ: احْتَمَلَ أَنَّ الْحَقَّ فِي قَسْمٍ آخَرَ.

- فَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إمَّا مَسَاوٍ، أَوْ أَكْثَرُ، أَوْ أَقَلُّ،

(١) قوله: «أو لكنه ليس بقديم فهو حادث» زيادة من (س).



- فإثباتُ واحدٍ يُنتِجُ نفْيَ الآخرَيْنِ،
- ونفْيُ الآخرَيْنِ يُنتِجُ إثباتَ الثالثِ،
- وإبطالُ واحدٍ يُنتِجُ: انحصارَ الحقِّ في الآخرَيْنِ.



فصل

وجميع الأدلة في أقسام العلوم ترجع إلى ما ذكرناه^(١).

وحيث يُذكر لا على هذا النظم فهو:

• إما لقصور،

• وإما لإهمال إحدى المُقدّمتين.

ثم إهمالها^(٢):

• إما لوضوحها^(٣)، وهو الغالب في الفقهيات؛

○ كقول القائل: «هذا يجب رجمه؛ لأنه زنى وهو مُحْصَنٌ»،
وترك المقدمة الأولى لاشتهارها، وهي: «وكل من زنى وهو
مُحْصَنٌ فعليه الرّجم».

○ وأكثر أدلة القرآن على هذا، قال الله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ
إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فترك: «إنهما لم تفسدا» للعلم
به.

○ وكذا^(٤) قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلُ اللَّهِ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا
لَا تَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

(١) أي عند قوله: «والبرهان على خمسة أضرب ...» (ص ٢٨).

(٢) في (ل): إهمالهما.

(٣) في (ل): وضوحهما.

(٤) في (ز): وكذلك.

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْإِهْمَالُ لِلْمَقْدَمَةِ الْأُولَى، وَقَدْ يَكُونُ لِلثَّانِيَةِ.

- وقد تُتْرَكُ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ لِلتَّلْبِيسِ عَلَى الْخَصْمِ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِتَرْكِ الْمَقْدَمَةِ الَّتِي يَعْسُرُ إِثْبَاتُهَا، وَ^(١) يَنَازَعُهُ الْخَصْمُ فِيهَا؛ اسْتِغْفَالًا لِلْخَصْمِ وَاسْتِجْهَالًا لَهُ؛ خَشْيَةً أَنْ يَصْرِّحَ بِهَا فَيَتَنَبَّهَ ذَهْنُ خَصْمِهِ لِمَنَازَعَتِهِ فِيهَا.

٢. قصد التلبيس

وَعَادَةُ الْفُقَهَاءِ إِهْمَالُ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ،

اثر الخروج عن
نظم البرهان

- فيقولون في تحريم^(٢) النَّبِيذِ: «مُسْكِرٌ، فَكَانَ حَرَامًا كَالْخَمْرِ»،
○ وَلَا تَنْقَطِعُ الْمَطَالِبَةُ عَنْهُ مَا لَمْ يُرَدَّ إِلَى النَّظْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^(٣)،
والله أعلم.



(١) في (س، ل): أو.

(٢) ليست في (ز).

(٣) أي عند قوله: «فمن يريد نظم البرهان: يتبدى أولاً بالنظر...» (ص ١٨).



فصل



مراتب الإدراك:

واليقين: ما أذعنَتِ النَّفْسُ للتَّصديقِ به، وقَطَعَتْ به، وقَطَعَتْ بأنَّ قَطَعَهَا به صحيحٌ، بحيثُ لو حُكِيَ لها عن صادقٍ خلافه لم يتوقَّف^(١) في تكذيبِ النَّاقِلِ؛

المرتبة الأولى:
اليقين

- كقولنا: «الواحدُ أقلُّ من الاثنين»،
- و«شخصٌ واحدٌ لا يكونُ في مكانين»،
- و«لا يتصوَّرُ اجتماعُ ضديْنِ».

ولنا حالةٌ ثانيةٌ، وهي: أن تُصدِّقَ بالشَّيءِ تصديقًا جزميًّا لا تتمارى فيه، ولا تشعرُ بنقيضه البتَّةَ، ولو أُشْعِرْتَ بنقيضه لعسر^(٢) إذعانُها للإصغاء، لكن لو ثبَّتْ وأصغَتْ وحكَّتْ نقيضه عن صادقٍ: أُوْرَثَ ذلك توقُّفًا عندها،

المرتبة الثانية:
الاعتقاد الجازم

- وهذا اعتقادُ أكثرِ الخلقِ، وكافَّةُ الخلقِ يُسمُّونَ هذا يقينًا، إلا آحادًا من النَّاسِ.

فأمَّا ما للنَّفْسِ سكونٌ إليه وتصديقٌ به،

المرتبة الثالثة:
الظن

- وهي تشعرُ بنقيضه،

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (١/ ١٢٩): تتوقف، والظاهر أنه الصواب؛

فالحديث عائد إلى النفس، وهو الموافق لما في المستصفى (١/ ١٤١).

(٢) في (س، ل): عسر، وفي (ز): عسر، ثم أصلحت إلى: لعسر.

• أو لا تَشْعُرُ لكن إنْ أَشْعَرْتُ^(١) به لم يَنْفِرْ طَبْعُهَا من قبوله،

○ فهو يُسَمَّى: ظَنًّا.

وله درجاتٌ في الميل إلى التَّقْصَانِ والزِّيَادَةِ لا تُحْصَى، فمن سَمِعَ من عَدْلٍ شَيْئًا سَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، فإن انْضَافَ إِلَيْهِ ثَانٍ زَادَ السُّكُونُ حَتَّى يَصِيرَ يَقِينًا.

تفاوت درجات
الظن

وبعضُ النَّاسِ يُسَمِّي هذا الظَّنَّ يَقِينًا أيضًا.



ومَدَارِكُ اليَقِينِ خَمْسَةٌ:

مدارك اليقين:

الأَوَّلُ: الأَوَّلِيَّاتُ.

١. الأوليات

وهي العَقْلِيَّاتُ المحْضَةُ التي قَضَى العَقْلُ بِمَجَرَّدِهِ بها، من غيرِ اسْتِعَانَةٍ بِحِسٍّ وَتَخِيلٍ؛

• كَعِلْمِ الْإِنْسَانِ بِوُجُودِ نَفْسِهِ،

• وَأَنَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ بِحَادِثٍ،

• وَاسْتِحَالَةَ اجْتِمَاعِ الصُّدَّيْنِ.

فهذه القَضَايَا تُصَادَفُ مُرْتَسِمَةً فِي النَّفْسِ، حَتَّى يَظُنُّ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالَمًا بها، وَلَا يَدْرِي مَتَى تَجَدَّدَتْ، وَلَا يَقِفُ حُصُولُهَا عَلَى أَمْرِ سِوَى مَجَرَّدِ الْعَقْلِ.

(١) في (ل): شعرت.

الثاني: المشاهدات الباطنة.

٢. المشاهدات
الباطنة

• كعلم الإنسان بجُوع نفسه وعطشه وسائر أحواله الباطنة التي يُدرِكُها من ليس له الحواس الخمس،

○ فليست حسيّة، ولا هي عقليّة؛ إذ تُدرِكُها البهيمة والصبي.
والأوليّات لا تكون للبهائم.

الفرق بين
المشاهدات الباطنة
والأوليّات
والحسيّات الظاهرة

الثالث: المحسوسات الظاهرة.

٣. المحسوسات
الظاهرة

وهي: المُدرَكة بالحواس الخمس، وهي: البصر، والسمع، والذوق،
والشم، واللمس.

فالمُدرَك بواحدٍ منها يَقينيّ؛

• كقولنا: الثلج أبيض، والقمر مستدير، وهذا واضح.

لكن يتطرّق الغلط إليها لعوارض؛ كتطرّق الغلط إلى الإبصار، لبُعْد،
أو قُرْب مُفرط، أو ضَعْف في العين، أو ^(١) خفاء في المرئي.

تطرّق الغلط
في المحسوسات
الظاهرة

• ولذلك ^(٢) ترى الظل ساكنًا وهو مُتحرّك، وكذلك الشمس،
والقمر، والنجوم،

• والصبي، والنبات، هو في النُمُو لا يَتَبَيَّن ذلك.

وأسبابُ الغلط في الأبصار المستقيمة ثمانية ^(٣)، منها: الانعكاس كما
في المرآة، والانعطاف كما في تزاوُر البلّور والزجاج، وغير ذلك.

(١) في (س، ل) و.

(٢) في (س): وكذلك.

(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (ز، س)، وهو الموافق لما في المستصفى (١/ ١٤٥).

٤. التجريبيات

الرَّابِعُ: التَّجْرِبِيَّاتُ^(١).

وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِاطِّرَادِ الْعَادَاتِ؛

• كَكَوْنِ النَّارِ مُحْرِقَةً، وَالْخَبْزِ مَشْبَعًا، وَالْمَاءِ مُزَوِيًا، وَالْخَمْرِ مُسْكِرًا،
وَالْحَجَرِ هَاوِيًا.

○ وَهِيَ يَقِينَةٌ عِنْدَ مَنْ جَرَّبَهَا.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ مُحْسُوسَةٌ؛

• فَإِنَّ الْحِسَّ شَاهِدَ حَجَرٍ يَهْوِي بِعَيْنِهِ، أَمَّا أَنْ كُلَّ حَجَرٍ هَاوٍ فَقَضِيَّةٌ
عَامَّةٌ لَمْ يَشَاهِدْهَا، وَلَيْسَ لِلْحِسِّ إِلَّا قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ.

الخَامِسُ: الْمُتَوَاتِرَاتُ؛

كَالْعِلْمِ بِوُجُودِ مَكَّةَ وَبَغْدَادَ.

وَلَيْسَ هُوَ بِمُحْسُوسٍ، إِنَّمَا لِلْحِسِّ أَنْ يَسْمَعَ، أَمَّا صِدْقُ الْمُخْبِرِ فَذَلِكَ
إِلَى الْعَقْلِ.

فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ مَدَارِكُ الْيَقِينِ.



فَأَمَّا مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْهَا وَلَيْسَ مِنْهَا:

[١] فَالْوَهْمِيَّاتُ،

[٢] وَالْمَشْهُورَاتُ، وَهِيَ: آرَاءُ مَحْمُودَةٍ تُوجِبُ التَّصْدِيقَ بِهَا: إِمَّا

ما ليس من مدارك
اليقين

المشهورات
اصطلاحًا

(١) في (س): التجريبات، وفي (ل): التجريبات.

شهادة الكلّ، أو الأكثر، أو جماهير^(١) الأفاضل؛

○ كقولك: «الكذب قبيح»، و«كفران المنعم، وإيلاء البريء: قبيح»، و«الإنعام، وشكر المنعم، وإنقاذ الهلكى: حسن».



(١) في (ل): «جماعة من».

فصل في لزوم النتيجة من المقدمتين

اعلم أنَّك إذا:

- جمعت مُفْرَدَيْنِ، فَنَسَبْتَ^(١) أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ - كَقَوْلِكَ: «النَّبِيُّ حَرَامٌ» - فَلَمْ يُصَدَّقْ بِهِمَا^(٢) الْعَقْلُ،
- فَلَا بَدَّ مِنْ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا:
 - تُنْسَبُ إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ حُكْمًا لَهُ،
 - وَتُنْسَبُ إِلَى الْحُكْمِ فَتَصِيرُ^(٣) حَكْمًا لَهَا،
 - فَيُصَدِّقُ الْعَقْلُ،
 - فَيَلْزَمُ - ضَرُورَةً - التَّصَدِيقُ بِنِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ.

بيانه:

- إِذَا قَالَ: «النَّبِيُّ حَرَامٌ»، فَمَنْعَ وَطْلَبِ^(٤) وَاسِطَةٍ رَبَّمَا صَدَّقَ الْعَقْلُ بِوُجُودِهَا فِي النَّبِيِّ، وَصَدَّقَ بِوَصْفِ الْحَرَامِ لَتِلْكَ الْوَاسِطَةِ،

(١) فِي (ز، ل): نَسَبْتَ.

(٢) فِي (س): بِهَا، وَفِي (ل): بَيْنَهُمَا.

(٣) فِي (ل): فِيصِيرُ.

(٤) فِي (ز) كَأَنَّهَا: فَطْلَبَ، فِي (س): فَتَطْلُبُ.

- فيقول: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ؟»
- فيقول: «نعم» إذا كان قد علمَ ذلك بالتَّجربة.
- فيقول: «وكلُّ مسكرٍ حرامٌ؟»
- فيقول: «نعم» إذا كان قد حصَّلَ ذلك بالسَّماع.
- فيلزمُ التَّصديقُ بأنَّ النَّبِيذَ حرامٌ.

فإن قيل: هذه القضية ليست خارجةً عن القضيتين؟

اعتراض

قلنا: هذا غلط؛

الجواب عنه

● فإنَّ قولك: «النَّبِيذُ حرامٌ»،

○ غيرُ قولك: «النَّبِيذُ مسكرٌ»،

○ وغيرُ قولك: «المسكرُ حرامٌ»،

■ بل هذه ثلاثُ مقدّماتٍ مختلفاتٍ لا تكريرَ فيها.

● لكنَّ قولك: «المسكرُ حرامٌ» شَمِلَ «النَّبِيذَ» بعمومه، فدَخَلَ

«النَّبِيذُ» فيه بالقوَّة، لا بالفعل؛ إذ قد يخطرُ العامُّ في الذَّهن، ولا يخطرُ الخاصُّ،

إيراد اللفظ العام
لا يعني حضور
جميع أفراده في
الذهن

○ فمن قال: «الجسمُ مُتَحَيِّزٌ» قد لا يخطرُ بباله في الحال

الثعلب، فضلاً من أن يخطرُ^(١) أنَّه مُتَحَيِّزٌ،

(١) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (١/١٣٨): «عن أن يخطر بباله».

■ فالنتيجة موجودة في إحدى المقدمتين بالقوة القريبة، فلا^(١) تخرج إلى الفعل بمجرد العلم بالمقدمتين، ما لم تحضر المقدمتين في الذهن، ووجه وجود النتيجة في المقدمتين بالقوة.

○ ولا يبعد أن ينظر الناظر إلى بغلة متفخخة البطن فيظن أنها حامل، فيقال: هل تعلم أن البغلة عاقراً؟ فيقول: نعم، فيقال: وهل تعلم أن هذه بغلة؟ فيقول: نعم، فيقال: فكيف توهمت حملها؟ فتعجب من توهمه مع علمه بالمقدمتين.



فإن قيل: فالمطلوب بالنظر معلوم أم مجهول؟

اعتراض منكري
النظر

● إن كان معلوماً فكيف تطلبه وأنت واجده^(٢)؟

● وإن كان مجهولاً فبِمَ تعلم أنه^(٣) مطلوبك؟

قلنا: هذا تقسيم غير حاصر، بل ثم قسم آخر،

● وهو أنني أعرفه من وجه دون وجه، فإني أفهم المفردات، وأعلم

جملة النتيجة المطلوبة بالقوة، ولا أعلمها بالفعل،

○ فهو كطالب الأبق في البيت، فإني أعرفه بصورته وأجهله

(١) في (س، ل): لا.

(٢) في (س، ل): واجد.

(٣) ليست في (ل).

بمكانه، وكونه في البيت أفهمه مفردًا، فهو معلومٌ لي بالقوة،
وأطلبُ حصوله من جهة حاسة البصر، فإذا رأيته في البيت
صدقتُ بكونه فيه.





فصل



أقسام البرهان
باعتبار المستدل به:

وإذا استدللت بالعلّة على المعلول فهو: برهانُ علّة؛

١. برهان العلة

• كالاستدلال بالغيم على المطر.

وإن استدللت:

٢. برهان الدلالة

• بالمعلول على العلة،

• أو بأحد المعلولين على الآخر:

○ فهو برهانُ دلالة؛

• كالاستدلال بالمطر على الغيم،

• والاستدلال بأحد المعلولين على الآخر؛

○ كقولنا:

▪ كل من صحَّ طلاقُه صحَّ ظهارُه،

▪ والذمّي يصحُّ طلاقُه فيصحُّ ظهارُه؛

○ فإنَّ إحدى التّيجتين تدلُّ على الأخرى بواسطة العِلّة؛

▪ فإنّها تُلازمُ علّتها،

▪ والأخرى تُلازمُ علّتها،

▪ ومُلازمُ المُلازمِ^(١) مُلازمٌ.



(١) في (س): الملزوم.



فصل



الاستدلال
بالاستقراء

فأما الاستدلال بالاستقراء: فهو عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على مثلها؛

الاستقراء
اصطلاحاً

كقولنا - في الوتر -: «ليس بفرض؛ لأنه يؤدي على الرّاحلة، والفرض لا يؤدي عليها».

فيقال: لم قلتم: إن الفرض لا يؤدي عليها؟
قلنا: بالاستقراء؛ إذ رأينا القضاء والنذر والأداء لا يؤدي عليها.

فهذا مخيل يصلح للظنّيات دون القطعيّات؛
• فإن حكمه بأن كل فرض لا يؤدي على الرّاحلة يمنع الخصم؛ إذ
الوتر عنده واجب يؤدي عليها.

ما يصلح
الاستدلال عليه
بالاستقراء الناقص

فنقول: هل استقرأت حكم الوتر في تصفحك أم لا؟

• فإن قال: وجدته، قيل له: ^(١) فكيف ^(٢) وجدته؟

○ فإن قال: وجدته لا يؤدي على الرّاحلة،

▪ فباطل إجماعاً،

▪ ثم هو يطلّ المقدمة الأخرى على نفسه؛ إذ هي أن الوتر

(١) قوله: «أم لا؟ فإن قال: وجدته، قيل له:» ليست في (س، ل).

(٢) في (س، ل): كيف.

يُودَّيْ عَلَى الرَّاحِلَةِ.

● وإن قال: لم أتصفحه.

○ فلم يُبَيِّنْ إِلَّا بَعْضَ الْأَجْزَاءِ، فَخَرَجَتْ الْمَقْدِّمَةُ عَنْ أَنْ تَكُونَ
عَامَّةً،

فَإِذَا لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْفَقْهِيَّاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هذا تمامُ المقدمةِ^(١).



(١) في (ز) زيادة: «وحسبنا الله ونعم الوكيل»، وفي (ل): «فلنشرع الآن في ذكر الأصول
فنقول: ...».



الكتاب الأول: في تقسيم أحكام التكليف



إلى خمسة أقسام وفي حقائقها

فنقول^(١): أقسامُ أحكامِ التَّكْلِيفِ خمسةٌ:

اقسام الحكم
التكليفي:

[١] واجبٌ،

[٢] ومندوبٌ،

[٣] ومباحٌ،

[٤] ومكروهٌ،

[٥] ومحظورٌ.

وجهُ هذه القسمة:

وجه هذه القسمة

• أَنَّ خُطَابَ الشَّرْعِ: إمَّا أَنْ يَرِدَ بِاقتضاءِ الفعلِ، أو التَّركِ، أو التَّخْيِيرِ بينهما.

○ فالذي يَرُدُّ بِاقتضاءِ الفعلِ: أمرٌ؛

▪ فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ إِشْعَارٌ بِعدمِ العقابِ عَلَى التَّركِ: فهو نَدْبٌ،

▪ وَإِلَّا: فيكونُ إيجابًا.

* تنبيه: عرّف المؤلف بأصول الفقه في أول الكتاب (ص ٣)، وانظر: حاشية رقم (١) (ص ١).

(١) قوله: «الكتاب الأول ... فنقول» زيادة من (ز).

○ والذي يَرُدُّ باقتضاء التَّركِ: نَهْيٌ؛

▪ فَإِنْ أَشْعَرَ بَعْدَ الْعِقَابِ عَلَى الْفَعْلِ: فَكَرَاهَةٌ،

▪ وَإِلَّا: فَحَظَرٌ.



القسم الأول:
الواجب

فصل



الواجب اصطلاحاً

وحدُّ الواجب:

[١] ما تُوعَدُ بالعقابِ على تركه.

[٢] وقيل: ما يُعاقبُ تاركُه.

[٣] وقيل: ما يُدْمُ تاركُه شرعاً.



العلاقة بين
الفرض والواجب

والفرض هو الواجب:

على إحدى الروايتين؛

القول الأول
(اختيار المؤلف)

• لاستواءِ حدِّهما،

دليل القول الأول

وهو قولُ الشافعيِّ.

والثانية: الفرضُ آكدُ.

القول الثاني

• فقيل: هو اسمٌ لما يُقَطَّعُ بِوُجوبِهِ، كمذهبِ أبي حنيفة.

الفرق بين الفرض
والواجب

• وقيل: ما لَا يُسَامَحُ فِي تركه عَمْدًا وَلَا سَهْوًا، نحو: أركانِ الصَّلَاةِ،

فإنَّ الفرضَ فِي اللَّغَةِ: التَّأثيرُ،

دليل القول الثاني

• ومنه فُرْضَةُ النَّهْرِ وَالْقَوْسِ.

وَالوُجُوبُ: السَّقُوطُ،

• ومنه: «وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَالْحَائِطُ» إِذَا سَقَطَا،

● وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]،

○ فَاقْتَضَى تَأَكُّدَ الْفَرْضِ عَلَى الْوَاجِبِ شَرْعًا؛ لِيُوَافِقَ مَقْتَضَاهُ
لُغَةً.

نوع الخلاف
ولا خلافَ في انقسامِ الواجبِ إلى مقطوعٍ ومظنونٍ، ولا حَجَرَ في
الاضطِّلاَحَاتِ بَعْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى.



انقسام الواجب
باعتباره ذاته

فصل



والواجب ينقسم إلى:

[١] مُعَيَّن،

[٢] وإلى مُبَهَمٍ في أقسامٍ محصورة،

فِيُسَمَّى وَاجِبًا مُخَيَّرًا؛ كخصلَةٍ من خصالِ الكَفَّارَةِ.

وأنكرت المعتزلة^(١) ذلك،

• وقالوا: لا معنى للوجوب مع التخيير.

ولنا: أَنَّهُ جائزٌ عقلاً وشرعاً:

أَمَّا العقل:

[١] فَإِنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: «أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ خِيَاطَةَ هَذَا الْقَمِيصِ،

أَوْ بِنَاءَ هَذَا الْحَائِطِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، أَيُّهُمَا فَعَلْتَهُ اكْتَفَيْتُ بِهِ، وَإِنْ

تَرَكْتَ الْجَمِيعَ عَاقِبْتُكَ، وَلَا أُوجِبُهُمَا عَلَيْكَ مَعًا، بَلْ أَحَدَهُمَا لَا

بِعَيْنِهِ، أَيُّهُمَا شِئْتُ»، كَانَ كَلَامًا مَعْقُولًا.

○ وَلَا يُمْكِنُ دَعْوَى إِجْبَابِ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِنَقِيضِهِ،

○ وَلَا دَعْوَى أَنَّهُ مَا أَوْجَبَ شَيْئًا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ عَرَّضَهُ لِلْعِقَابِ

بِتَرْكِ الْكُلِّ،

الخلاف في الواجب
المخير

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

دليل القول الثاني

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:
الجواز العقلي

(١) فرقة ظهرت أوائل القرن الثاني على يد واصل بن عطاء، قيل: إن سبب التسمية متعلق

بالنشأة، وذلك حين اعتزل واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري رحمته الله نتيجة للمناظرة في أمر

صاحب الكبيرة، ويقوم مذهبهم على أصول خمسة، ويلقبون بالقدرية والوعيدية والعدلية.

○ ولا أنه أوجبَ واحدًا معيَّنًا؛ لأنَّه صرَّحَ بالتَّخْيِيرِ،

■ لم يبقَ إلَّا أنَّه أوجبَ واحدًا لا بعينه.

[٢] ولأنَّه لا يمتنعُ في العقل أن يتعلَّقَ الغَرَضُ بواحدٍ غير مُعيَّنٍ؛

لكونِ كُلِّ واحدٍ منها وافيًا بالغرضِ حَسَبَ وِفاءِ صاحِبِهِ، فيطلبُ

منه قدرَ ما يفي بغرضِهِ، والتَّعْيِينُ فَضْلَةٌ لا يَتعلَّقُ بها الغَرَضُ، فلا

يَطْلُبُهُ منه.

وأما الشَّرْعُ:

الدليل الثاني:
الوقوع الشرعي

[١] فخصَّالُ الكَفَّارَةِ، بَلْ إعتاقُ الرِّقَبَةِ بالإضافةِ إلى إعتاقِ^(١) العبيدِ،

وتزويجُ المرأةِ الطَّالِبَةِ لِلنِّكَاحِ من أحدِ الكُفُؤَيْنِ الخَاطِبَيْنِ،

وعقدُ الإمامَةِ لأحدِ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ لها؛

○ ولا سبيلَ إلى إيجابِ الجميعِ.

[٢] وأجمعتِ الأُمَّةُ على أنَّ جميعَ خصالِ الكَفَّارَةِ غيرُ واجبٍ.

فإن قيلَ:

الاعتراض الأول
على القول الأول

● إن كانت الخصالُ متساويةً عند الله تعالى بالنسبةِ إلى صلاحِ

العبيدِ، فينبغي أن يُوجِبَ الجميعَ؛ تسويةً بينَ المتساويَّاتِ،

● وإن تميَّزَ بعضها بوصفٍ، ينبغي أن يكونَ هو الواجبَ عينًا.

قلنا: ولمَ قلتم: إِنَّ للأفعالِ صفاتٍ في ذاتها لأجلها يوجبها الله

الجواب الأول عنه

سبحانه؟

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي المستصفى (١/ ١٩٤): أعيان، وهو أصح.

- بل الإيجابُ إليه، له أن يخصَّصَ من المتساوياتِ واحدًا بالإيجابِ، وله أن يُوجِبَ واحدًا غيرَ مُعَيَّنٍ، ويجعلَ مناطَ التَّكْلِيفِ اختيارَ المكلَّفِ؛ لَيْسَهُلَ عليه الامتثالُ.

جوابٌ ثانٍ:

الجواب الثاني عنه

- أَنَّ التَّساوِيَّ يمنعُ التَّعَيَّنَ؛ لكونه عَبَثًا،
- وحصولُ المصلحةِ بواحدٍ يمنعُ من إيجابِ الزَّائِدِ؛ لكونه إِضْرَارًا مُجَرَّدًا حَصَلَتِ المصلحةُ بدونه،
- فيكونُ الواجبُ واحدًا غيرَ مُعَيَّنٍ.

فإن قيل: فالله سبحانه يعلم ما يتعلق به الإيجابُ، ويعلم ما يتأدَّى به الواجبُ، فيكونُ مُعَيَّنًا في علم الله سبحانه.

الاعتراض الثاني
على القول الأول

قلنا: الله - سبحانه - إذا أوجِبَ واحدًا لا بعينه عِلْمَهُ على ما هو عليه من نَعْتِهِ، ونَعْتُهُ أَنَّهُ غيرُ مُعَيَّنٍ، فَيَعْلَمُهُ كَذَلِكَ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بفعلِ المكلَّفِ ما لم يكن مُتَعَيَّنًا قَبْلَ فِعْلِهِ، والله أعلم.

الجواب عنه





فصل



انقسام الواجب
باعتبار وقته إلى
مضيّق وموسع

القول الأول
(اختيار المؤلف)

والواجب ينقسم -بالإضافة إلى الوقت- إلى:

[١] مُضَيِّق،

[٢] وَمُوسِع.

وأنكر أكثر أصحاب أبي حنيفة التوسيع،

• وقالوا: هو يناقض الوجوب.

القول الثاني

دليل القول الثاني

ولنا:

ادلة القول الأول

[١] أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: «ابْنِ هَذَا الْحَائِطِ فِي هَذَا الْيَوْمِ: إِمَّا فِي

أَوَّلِهِ، وَإِمَّا فِي وَسْطِهِ، وَإِمَّا فِي آخِرِهِ وَكَيْفَ أَرَدْتَ، فَمَهْمَا فَعَلْتَ:

امْتَنَلْتَ إِيْجَابِي، وَإِنْ تَرَكْتَ: عَاقَبْتُكَ»؛ كَانَ كَلَامًا مَعْقُولًا،

○ وَلَا يُمْكِنُ دَعْوَى أَنَّهُ مَا أَوْجَبَ شَيْئًا أَصْلًا،

○ وَلَا أَنَّهُ أَوْجَبَ مُضَيِّقًا؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِضِدِّ ذَلِكَ،

■ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ أَوْجَبَ مُوسَعًا.

[٢] وَقَدْ عَهِدْنَا مِنَ الشَّارِعِ تَسْمِيَةَ هَذَا الْقِسْمِ وَاجِبًا،

[أ] بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ؛

[ب] وَلِذَلِكَ^(١) انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَثَابُ ثَوَابُ الْفَرَضِ، وَتَلْزَمُهُ

(١) المثبت في طبعة د. النملة (١/١٦٨): وكذلك، والمثبت هنا من جميع النسخ.

نِيَّتُهُ، ولو كانت نفلاً لأَجَزَّتْ نِيَّةُ النَّفْلِ، بَلْ لاسْتَحَالَتْ نِيَّةُ
الْفَرْضِ مِنَ الْعَالَمِ كَوْنَهَا نَفْلاً؛ إِذِ النَّيَّةُ قَصْدٌ يَتَّبَعُ الْعِلْمَ.

فإن قيل:

اعتراض على
الدليل الثاني
للقول الأول

[أ] الواجب ما يُعاقَبُ على تركه، والصَّلَاةُ:

○ إِنْ أُضِيفَتْ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَيُعاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا، فَتَكُونُ
وَاجِبَةً حِينَئِذٍ،

○ وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى أَوَّلِهِ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ فَعْلِهَا وَتَرْكِهَا، وَفَعْلُهَا خَيْرٌ
مِنْ تَرْكِهَا، وَهَذَا حَدُّ النَّدْبِ.

[ب] وَإِنَّمَا أُثِيبَ ثَوَابُ الْفَرْضِ وَلِزِمَتُهُ نِيَّتُهُ؛

○ لِأَنَّ مَالَهُ إِلَى الْفَرْضِيَّةِ،

○ فَهُوَ كَمُعْجَلِ الزَّكَاةِ، وَالْجَامِعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ
أَوَّلَاهُمَا.

قلنا: الأقسام ثلاثة:

الجواب عن
الاعتراض على
الدليل الثاني

[١] فَعْلٌ لَا يُعاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ مطلقاً، وهو: المندوبُ.

[٢] وَقِسْمٌ يُعاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ مطلقاً، وهو الواجب المَضَيِّقُ.

[٣] وَفَعْلٌ^(١) يُعاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الْوَقْتِ، وَلَا
يُعاقَبُ بِالإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ،

○ وهذا قسمٌ ثالثٌ يفتقرُ إلى عبارةٍ ثالثةٍ، وحقيقتهُ لا تعدُّو الوجوبَ، والنَّدْبَ. وأولى عباراتِهِ: الواجبُ الموسَّعُ.

قالوا: ليسَ هذا قسمًا ثالثًا،

مناقشة للجواب

• بل هو بالإضافة إلى أوَّل الوقتِ: ندْبٌ،

• وبالإضافة إلى آخره: واجبٌ،

○ بدليل: أنَّه في أوَّل الوقتِ يجوزُ تركُه، دون آخره.

قلنا:

الجواب عن المناقشة

• بل حدُّ النَّدْبِ: ما يجوزُ تركُه مطلقًا،

○ وهذا لا يجوزُ إلَّا بشرطٍ وهو: الفعلُ بعدهُ، أو: العزمُ على الفعلِ،

▪ وما جازَ تركُه بشرطٍ فليسَ بندبٍ،

▪ كما أنَّ كلَّ واحدٍ من خصالِ الكفَّارةِ يجوزُ تركُه إلى بدلٍ.

• ومن أمرٍ بالإعتاقِ فما من عبدٍ إلَّا يجوزُ تركُه بشرطِ عتقِ ما سواه، ولا يكونُ ندبًا، بل واجبًا مخيرًا؛

○ كذا هذا يُسمَّى واجبًا موسَّعًا.

• وما جازَ تركُه بشرطٍ يُفارقُ ما جازَ تركُه مطلقًا، وما لا يجوزُ تركُه مطلقًا

○ فهو قسمٌ ثالثٌ.

نوع الخلاف

وإذا كان المعنى متفقاً عليه - وهو: الانقسام إلى الأقسام الثلاثة -؛ فلا معنى للمناقشة في العبارة.

تتمّة الجواب عن
الاعتراض على
الدليل الثاني

وأما تعجيل الزكاة:

• فإنه يجب بنية التعجيل،

• وما نوى أحد من السلف في الصلاة في أول الوقت غير ما نواه في آخره، ولم يفرقوا أصلاً، فهو مقطوع به.

فإن قيل:

مناقشة لبعض ما
ذكره أصحاب
القول الأول

• قولكم: «إنما جاز تركه بشرط العزم أو الفعل بعده» باطل؛ فإنه لو دهل أو غفل عن العزم ومات لم يكن عاصياً.

• ولأن الواجب المخير: ما خير الشارع فيه بين شيئين، وما خير بين العزم والفعل.

• ولأن قوله: «صل في هذا الوقت» ليس فيه تعرض للعزم أصلاً؛ فإيجابه زيادة.

قلنا:

الجواب عن المناقشة

• إنما لم يكن عاصياً؛ لأن الغافل لا يكلف.

• فأما إذا لم يغفل،

○ فلا يترك العزم على الفعل إلا عازماً على الترك مطلقاً، وهو حرام، وما لا خلاص عن الحرام إلا به يكون واجباً.

■ فهذا دليل وجوبه، وإن لم تدل عليه الصيغة، والله أعلم.





فصل



حكم تأخير الواجب
الموسع قبل ضيق
وقته

إذا أَّخَّرَ الواجبَ الموسَّعَ فماتَ في أثناءِ وقتهِ قبلَ ضيقه: لم يمُتْ عاصيًا؛
لأنَّه فعَلَ ما أُبيحَ لَهُ فعلُهُ؛ لكونِهِ جُوزَ لَهُ التَّأخيرُ.

الدليل الأول

فإن قيل: إنَّما جُوزَ^(١) لَهُ التَّأخيرُ بشرطِ سلامةِ العاقبةِ.

اعتراض

قلنا: هذا محالٌ؛

الجواب عنه

• فإنَّ العاقبةَ مَسْتُورَةٌ عَنْهُ.

ولو سألنا فقال: «عليَّ صومُ يومٍ، فهل يحِلُّ لي تأخيرُهُ إلى غَدٍ»، فما
جوابُهُ؟

الدليل الثاني

• إن قلنا: «نعم»، فلمَ أُنِّمَ بالتَّأخيرِ؟

• وإن قلنا: «لا»، فخِلَافُ الإجماعِ.

• وإن قلنا: «إن كانَ في عِلْمِ اللَّهِ أَنَّكَ تَمُوتُ قَبْلَ غَدٍ، لم يحِلَّ، وإلَّا
فهو يحِلُّ»، فيقول: وما يُدْرِي ما في عِلْمِ اللَّهِ؟

○ فلا بُدَّ مِنَ الجزمِ بِجَوَابِ.

فإذا: مَعْنَى الوُجُوبِ وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَهُ التَّأخيرُ، إِلَّا بِشَرَطِ
العَزْمِ، ولا يُؤَخَّرُ إِلَّا إلى وَقْتٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ البَقَاءُ إِلَيْهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

شرط تأخير
الواجب الموسع



قاعدة ما لا يتم
الواجب إلا به

فصل

مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى:

[١] مَا لَيْسَ إِلَى الْمُكَلَّفِ؛

○ كَالْقُدْرَةِ وَالْيَدِ فِي الْكِتَابَةِ، وَحُضُورِ الْإِمَامِ وَالْعَدَدِ فِي الْجُمُعَةِ،

■ فَلَا يُوصَفُ بِوُجُوبٍ.

[٢] وَإِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ؛

○ كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ، وَالسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَعَسَلِ جُزْءٍ مِنَ

الرَّأْسِ مَعَ الْوَجْهِ، وَإِمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ مَعَ النَّهَارِ فِي
الصَّوْمِ،

■ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وهذا أولي من قولنا: «يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَى الْوَاجِبِ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ»؛

● إِذْ قَوْلُنَا: «يَجِبُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ» مُتَنَاقِضٌ،

● لَكِنَّ الْأَصْلَ وَجَبَ بِالْإِيجَابِ قَصْدًا، وَالْوَسِيلَةَ وَجَبَتْ بِوَاسِطَةِ

وُجُوبِ الْمَقْصُودِ، فَهُوَ وَاجِبٌ كَيْفَ مَا كَانَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ عِلَّةُ

إِيجَابِهِمَا.

فَإِنْ قِيلَ:

● لَوْ كَانَ وَاجِبًا لِأُثْبِتَ عَلَى فَعْلِهِ، وَعُوقِبَ عَلَى تَرْكِهِ،

اعتراض على القول
بـ(وجوب مقدمة
الواجب)

- وتارك الوُضوء والصَّوم لا يُعاقَبُ على ما تَرَكَ من غَسْلِ الرأسِ وصوم الليل^(١).

قلنا:

الجواب عنه

- ومن أنبأكم أنَّ ثَوَابَ الْقَرِيبِ إِلَى الْبَيْتِ فِي الْحَجِّ مِثْلُ ثَوَابِ الْبَعِيدِ، وَأَنَّ الثَّوَابَ لَا يَزِيدُ بزيادةِ الْعَمَلِ فِي الْوَسِيلَةِ؟
- فَأَمَّا الْعُقُوبَةُ: فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ وَالصَّوْمِ،
○ وَلَا تَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الْفِعْلِ،
■ فَلَا مَعْنَى لِإِضَافَتِهِ إِلَى التَّفْصِيلِ.



(١) قوله: «الرأس وصوم الليل»، هذه العبارة هي الموجودة في جميع النسخ التي بين أيدينا، والمثبت في طبعة د. النملة (١٨٣/١) بدلاً منها: «غسل جزء من الرأس مع الوجه، وإمساك جزء من الليل مع النهار»، وهي كالشرح لكلام المؤلف، وهذه العبارة قد انفردت بها نسخة متأخرة كتبت بتاريخ ١٣٠٩ هـ.



فصل



حكم اختلاط
الحلال بالحرام

وَإِذَا اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ، أَوْ مَيْتَةٌ بِمَذَكَّاءٍ:

حَرَمَتَا^(١)؛

القول الأول
(اختيار المؤلف)

• المَيْتَةُ بِعِلَّةِ الْمَوْتِ،

• وَالْأُخْرَى بِعِلَّةِ الْإِسْتِبَاهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْمَذَكَّاءُ حَلَالٌ، لَكِنْ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُمَا.

القول الثاني

وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ؛

مناقضة القول
الثاني

• إِذْ لَيْسَ الْحِلُّ وَالْحُرْمَةُ وَصْفًا ذَاتِيًّا لِهَمَا، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ،
فَإِذَا حَرَّمَ فِعْلَ الْأَكْلِ فِيهِمَا فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِنَا: هِيَ حَلَالٌ؟!

وَإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا فِي الْأَوْهَامِ؛

منشأ القول الثاني

• حَيْثُ ضَاهَى الْوَصْفُ «بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ» الْوَصْفَ «بِالسَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ»، وَالْأَوْصَافُ الْحِسِّيَّةُ،

○ وَذَلِكَ وَهْمٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





فصل



الزيادة على أقل
الواجب الذي لا
يتقيد بحد

الواجب الذي لا يتقيد بحدٍّ محدودي؛ كالطُّمأنينة في الركوع والسُّجود،
ومُدَّة القيام والقُعود، إذا زادَ على أقلِّ الواجب:

فالزَّيادة نَدْبٌ، واختارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ^(١).

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وقال القَاضِي^(٢): الجميع واجبٌ؛

القول الثاني

• لأنَّ نسبةَ الكلِّ إلى الأمرِ واحدٌ،

دليل القول الثاني

• والأمرُ في نفسه أمرٌ واحدٌ، وهو أمرٌ إيجابٌ،

• ولا يَتَمَيَّزُ البعضُ عن البعضِ،

○ فالكلُّ امْتِثَالٌ.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] أنَّ الزَّيادةَ يجوزُ تركُها مُطلقاً من غيرِ شرطٍ ولا بَدَلٍ، وهذا هو
النَّدْبُ.

[٢] ولأنَّ الأمرَ إِنَّمَا افْتَضَى إيجابَ ما تناوَلَهُ الاسمُ فيكونُ هو
الواجبُ، والزَّيادةُ نَدْبٌ.

(١) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤذاني البغدادي، ولد سنة (٤٣٢هـ)،

وتوفي سنة (٥١٠هـ)، من كتبه: التمهيد في أصول الفقه، والهداية في الفقه.

(٢) أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء البغدادي، ولد سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي

سنة (٤٥٨هـ)، كان شيخ الحنابلة في زمانه، من كتبه: العدة في أصول الفقه.

مناقشة دليل القول
الثاني

وإن كان لا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ؛ فَيُعَقَّلُ كَوْنُ بَعْضِهِ وَاجِبًا، وَبَعْضِهِ
نَدْبًا، كَمَا لَوْ أَدَّى دِينَارًا عَنْ عِشْرِينَ.





القسم الثاني: المندوب



الندب لغة

وَالنَّدْبُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ إِلَى الْفِعْلِ.

• كَمَا قَالَ:

لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَتَذُبُّهُمْ

فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانُ^(١)

وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ:

[١] مَأْمُورٌ، لَا يَلْحَقُ بِتَرْكِه دَمٌ مِنْ حَيْثُ تَرْكُهُ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى بَدَلٍ.

المندوب اصطلاحاً

[٢] وَقِيلَ: هُوَ مَا فِي فِعْلِهِ ثَوَابٌ، وَلَا عِقَابٌ فِي تَرْكِه.



هل المندوب مأمور به؟

وَالْمَنْدُوبُ مَأْمُورٌ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَأَنْكَرَ قَوْمٌ كَوْنَهُ مَأْمُورًا.

القول الثاني

قَالُوا:

أدلة القول الثاني

[١] لِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وَالْمَنْدُوبُ لَا يُحْذَرُ فِيهِ ذَلِكَ.

(١) هذا البيت قاله: قُرَيْطُ بْنُ أَتَيْفٍ الْعَنْبَرِيُّ، انظر: ديوان الحماسة (ص ١١).

[٢] ولأن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسَّوَالِ عند كل صلاة»^(١)، وقد ندبهم إلى السَّوَالِ، عُلِمَ أَنَّ الأَمْرَ لَا يَتَنَاوَلُ المُنْدُوبَ.

[٣] ولأن الأَمْرَ: اقتضاءً جازماً لا تَخْيِيرَ مَعَهُ^(٢)، وفي النَّدْبِ تَخْيِيرٌ،
[٤] وَلَا يُسَمَّى تَارِكُهُ^(٣) عَاصِيًا.

ولنا:

ادلة القول الأول

[١] أَنَّ الأَمْرَ: اسْتِدْعَاءٌ وَطَلَبٌ، والمُنْدُوبُ مُسْتَدْعَى وَمَطْلُوبٌ،
فَيَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ الأَمْرِ.

○ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠]،

○ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [لقمان: ١٧]،

■ وَمِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُنْدُوبٌ.

[٢] وَلأنَّه شَاعَ فِي أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الأَمْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ إِجْبَابٍ وَأَمْرٍ اسْتِحْبَابٍ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٥)، والبخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ب): فيه.

(٣) قوله: «ولا يسمى تاركه»، مكانها في (ع): «ولم يسم تاركه»، وفي (ب): «ولا يسمى تاركًا».

[٣] ولأنَّ فعله طاعة:

- وليس ذلك لكونه مُرادًا؛ إذ الأمر يفارق الإرادة.
- ولا لكونه موجودًا؛ فإنه موجودٌ في غير الطاعات.
- ولا لكونه مُتابًا؛ فإنَّ المُمْتَلَّ يكون مُطيعًا وإن لم يُثَبَّ، وإنَّما الثَّواب للترغيب في الطاعات.

وقولهم: «إنَّ الأمر ليس فيه تَخْيِيرٌ»:

- ممنوعٌ.
- وإن سلَّمنا: فالمندوب^(١) كذلك؛ لأنَّ التَّخْيِيرَ عِبَارَةٌ عن التَّسْوِيَةِ، فإذا ترجَّح جهة الفعل: ارتفعتِ التَّسْوِيَةُ والتَّخْيِيرُ.
- ولم يُسمَّ تاركه عاصيًا؛
- لأنَّه أَسْمُ ذَمٍّ، وَقَدْ أَسْقَطَ اللهُ -تَعَالَى- الذَّمَّ عَنْهُ،

- لكن يُسَمَّى مَخَالِفًا وَغَيْرَ مَمْتَلٍّ، وَيُسَمَّى فَاعِلُهُ مُوَافِقًا وَمُطِيعًا.
- وقول النَّبِيِّ ﷺ: «لَأَمْرُهُمْ بِالسَّوَالِكِ...» أي: أَمَرْتُهُمْ أَمْرَ جَزْمٍ وَإِجَابٍ.
- وَقَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]
- يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، لَكِنْ يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى النَّدْبِ بِدَلِيلٍ،
- وَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ أَمْرًا؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي دَلِيلِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



مناقشة أدلة القول
الثاني:
مناقشة الدليل
الثالث

مناقشة الدليل
الرابع

مناقشة الدليل
الثاني
مناقشة الدليل
الأول

القسم الثالث: المباح

وَحَدُّهُ: مَا أَذِنَ اللَّهُ فِي فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِدَمِّ فَاعِلِهِ وَتَارِكِهِ وَلَا مَذْجِهِ.

المباح اصطلاحاً

هل المباح حكم شرعي؟

القول الأول

(اختيار المؤلف)

القول الثاني

دليل القول الثاني

وهو من الشرع.

وأنكر بعض المعتزلة ذلك؛

• إذ معنى الإباحة: نفي الحرَج عن الفعل والتَّرك،

• وذلك ثابت قبل ورود السَّمع،

○ فَمَعْنَى إِبَاحَةِ الشَّيْءِ: تَرْكُهُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ السَّمْعِ.

قلنا: الأفعال ثلاثة أقسام:

مناقشة دليل القول

الثاني:

[١] قَسَمُ صَرَّحَ فِيهِ الشَّرْعُ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، فَهَذَا خِطَابٌ،

وَلَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ إِلَّا الْخِطَابُ.

[٢] وَقَسَمُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ خِطَابٌ بِالتَّخْيِيرِ، لَكِنْ دَلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ عَلَى

نَفْيِ الْحَرَجِ عَنْ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، فَقَدْ عُرِفَ بِدَلِيلِ السَّمْعِ، وَلَوْ لَا

هُوَ لَعُرِفَ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ نَفْيُ الْحَرَجِ عَنْهُ، فَهَذَا اجْتِمَاعٌ عَلَيْهِ دَلِيلُ

الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ.

[٣] وَقَسَمُ لَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّرْعُ لَهُ بِدَلِيلٍ مِنْ أَدْلَةِ السَّمْعِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ

يَقَالَ:

- قد دَلَّ السَّمْعُ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ طَلَبُ فِعْلٍ وَلَا تَرْكٍ،
فَالْمَكْلَفُ فِيهِ مُخَيَّرٌ؛ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْعُمُومِ فِيمَا لَا يَتَنَاهَى
مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا يَبْقَى فِعْلٌ إِلَّا مَذْلُومٌ عَلَيْهِ سَمْعًا، فَتَكُونُ
إِبَاحَتُهُ مِنَ الشَّرْعِ.
- وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: «لَا حُكْمَ لَهُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فصل



واختُلِفَ في الأفعالِ في^(١) الأعيانِ المتَّفعِ بها قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ بِحُكْمِهَا.

القول الأول

فَقَالَ التَّمِيمِيُّ^(٢)، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَالْحَنْفِيَّةُ: هِيَ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛
[١] إِذْ قَدْ عَلِمَ انْتِفَاعُنَا بِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَيْنَا، وَلَا عَلَى غَيْرِنَا، فَلْيَكُنْ مُبَاحًا.

أدلة القول الأول

[٢] وَلَأَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- خَلَقَ هَذِهِ الْأَعْيَانَ لِحِكْمَةٍ لَا مَحَالَةَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِنَفْعٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ ثَبَتَ أَنَّهُ لِنَفْعِنَا.
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ^(٣)، وَالْقَاضِي، وَبَعْضُ الْمَعْتَزِلَةِ: هِيَ عَلَى الْحَظَرِ؛
[١] لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ- الْمَالِكُ وَلَمْ يَأْذَنْ.
[٢] وَلِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا، فَالْإِقْدَامُ عَلَيْهِ حَظَرٌ^(٤).

القول الثاني

أدلة القول الثاني

(١) في (ب): «في الأفعال على الأعيان»، والمثبت في طبعة د. النملة (١/ ١٩٧): «في الأفعال وفي الأعيان»، والمثبت هنا من بقية النسخ.
(٢) أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، ولد سنة (٣١٧هـ)، وتوفي سنة (٣٧١هـ)، من فقهاء الحنابلة.
(٣) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي الورّاق، توفي سنة (٤٠٣هـ)، شيخ الحنابلة في زمانه، من كتبه: تهذيب الأجوبة.
(٤) في (ع، ب): خطر، وفي (ز) بلا نقط.

القول الثالث

وقال أبو الحسن الحرَزي^(١)، وطائفة الواقفية: لا حكم لها؛

دليل القول الثالث

- إذْ مَعْنَى الْحُكْمِ: الْخِطَابُ، وَلَا خِطَابَ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ،
- وَالْعَقْلُ لَا يُبَيِّحُ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُعَرِّفٌ لِلتَّرْجِيحِ وَالْإِسْتِوَاءِ،

مناقشة دليل القول الثاني

وقبح التصرف في ملك الغير:

- إِنَّمَا يُعْلَمُ بِتَحْرِيمِ الشَّارِعِ وَنَهْيِهِ.
- وَلَوْ حُكِّمَتْ فِيهِ الْعَادَةُ إِنَّمَا قُبِحَ فِي حَقِّ مَنْ يَتَصَرَّرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ، بَلْ يَقْبُحُ الْمَنْعُ مِمَّا لَا ضَرَرَ فِيهِ؛ كَالظِّلِّ وَضَوْءِ النَّارِ.

وهذا القول هو اللائق بالمذهب؛

تخريج مذهب الحنابلة في المسائل

- إِذِ الْعَقْلُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ، عَلَى مَا سَنَدُكُرُهُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-، وَإِنَّمَا تَثَبُّتُ الْأَحْكَامُ بِالسَّمْعِ^(٢).

(١) في (ع): الحرزي، وفي (ب) كُتِبَ: (الجزري) أو نحوها، ثم ضرب عليها وُضِّحَ في الهامش بـ: (الأشعري)، وفي (ز): الحرري بلا نقط، والمثبت من (ل). وهو أبو الحسن الجزري أو الحرزي، اختلفت نسبته في كتب الحنابلة على هذين الوجهين، وليس بالمشهور، ويعرف بصحبة أبي علي النجاد (٣٦٠هـ)، وله جزء في أصول الفقه ينقل منه أبو يعلى في العدة.

واختلف في تعيينه، فقليل: هو أبو الحسن عبد العزيز بن أحمد (٣٩١هـ)، أو أبو الحسن أحمد بن نصر (٣٨٠هـ)، وكلاهما بغداداي يعرف بالخرزي، والله أعلم.

(٢) أي عند قوله: «اعلم أن الأحكام السمعية لا تُدرَكُ بالعقل...» (ص ٢٩٢).

الأدلة على إباحة
الأعيان المنتزعة بها
بعد ورود الشرع

وقد دلَّ السَّمْعُ عَلَى الْإِبَاحَةِ عَلَى الْعُمُومِ:

- [١] بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].
- [٢] وَبِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣] الآية.
- [٣] وَقَوْلِهِ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآية.
- [٤] وَبِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، ونحو ذلك.

- [٥] وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ»^(١).
- [٦] وَقَوْلِهِ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا: مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(٢).

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ: أَنَّ مَنْ حَرَّمَ شَيْئًا أَوْ أَبَاحَهُ: كَفَاهُ فِيهِ اسْتِصْحَابُ حَالِ الْأَصْلِ.

ثمرة الخلاف



- (١) أخرجه الترمذي (١٧٢٦)، وابن ماجه (٣٣٦٧) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه مرفوعاً. أنكره الإمام أحمد وابن معين كما في جامع العلوم والحكم (ص ٥٢١)، ورجَّح إرساله أبو حاتم (العلل لابنه ص ١٥٠٣)، والعقيلي (٣/ ٣٣)، وقال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه»، ثم ساقه موقوفاً، وقال: «وكان الحديث الموقوف أصح»، وقال: «سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه محفوظاً».
- (٢) أخرجه أحمد (١/ ١٧٩)، والبخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.



فصل



هل المباح مأمور به؟

المباح غير مأمور به؛

• لَأَنَّ الْأَمْرَ: اسْتِدْعَاءُ وَطَلَبٌ، وَالْمَبَاحُ مَأْذُونٌ فِيهِ، وَمُطْلَقٌ ^(١) غَيْرُ مُسْتَدْعَى وَلَا مَطْلُوبٍ.

الدليل على أن المباح غير مأمور به

وَتَسْمِيَّتُهُ مَأْمُورًا تَجَوُّزٌ.

حقيقة تسمية المباح مأمورًا

فَإِنْ قِيلَ: تَرَكَ الْحَرَامَ مَأْمُورٌ بِهِ، وَالشُّكُوتُ الْمَبَاحُ يُتْرَكُ بِهِ الْكُفْرُ وَالْكَذِبُ الْحَرَامُ، فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ.

اعتراض

قُلْنَا:

الجواب عنه

• فَلْيَكُنِ الْمَبَاحُ وَاجِبًا إِذَا،

• وَقَدْ يُتْرَكُ الْحَرَامُ إِلَى الْمُنْدُوبِ فَلْيَكُنْ وَاجِبًا،

• وَقَدْ يُتْرَكُ الْحَرَامُ بِحَرَامٍ آخَرَ، فَلْيَكُنِ الشَّيْءُ حَرَامًا وَاجِبًا،

• وَلْتَكُنِ الصَّلَاةُ حَرَامًا إِذَا تَحَرَّمَ ^(٢) بِهَا مِنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ،

○ وَهَذَا بَاطِلٌ.



(١) في (ع، س) زيادة: له.

(٢) هكذا ضبطت في (ز)، وفي (س): «إِذَا يُحْرَمُ»، وفي (ع، ب) لم تضبط بالشكل، وفي

المستصفى (١/ ٢٠٩): «بل يلزم عليه كون الصلاة حرامًا إِذَا تَحَرَّمَ بِهَا مِنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ

الواجبة».

هل المباح مكلف به؟

فإن قيل: فهل الإباحة تكليفٌ؟
قُلْنَا:

- من قال: التَّكْلِيفُ: «الأمرُ والنَّهي»، فَلَيْسَتْ الإِبَاحَةُ كَذَلِكَ.
- ومن قال: التَّكْلِيفُ: «ما كُفِّ اعتقادُ كونه من الشَّرْعِ»، فَهَذَا كَذَلِكَ.

○ وهذا ضَعِيفٌ؛ إذ يُلْزَمُ عليه جميعُ الأحكامِ.

اختيار المؤلف





القسم الرابع: المكروه



وهو: ما تركهُ خيرٌ من فعلِهِ.

المكروه اصطلاحاً

وقد يُطلقُ ذلك:

إطلاقات المكروه

[١] على المحظور.

[٢] وقد يُطلقُ على ما نُهي عنه نُهي تنزيه، فلا يتعلّق بفعله عقابٌ.





فصل



الأمر المطلق لا
يتناول المكروه

والأمر المطلق لا يتناول المكروه؛

[١] لأنَّ الأمر: استِداءٌ وطلبٌ، والمكروه غيرُ مُستدعى ولا
مطلوبٍ.

أدلة ذلك

[٢] ولأنَّ الأمرَ ضدُّ النَّهي، فيستحيلُ أن يكونَ الشيءُ مأموراً ومنهياً.

[٣] وإذا قلنا: إنَّ المباحَ ليسَ بمأمورٍ، فالمنهيُّ عنه أولى.





القسم الخامس: الحرام

الحرامُ ضدُّ الواجبِ: فيستحيلُ أن يكونَ الشَّيْءُ الواحدُ واجبًا حَرَامًا،
طَاعَةً مَعْصِيَةً من وجهٍ واحدٍ،

التضاد بين الحرام
والواجب

إِلَّا أَنْ الواحدَ ينقسمُ إلى:

اقسام الواحد:

• واحدٍ بالنوع،

• وإلى واحدٍ بالعين.

والواحدُ بالنوعِ يجوزُ أن ينقسمَ إلى واجبٍ وحرامٍ، ويكونُ انقسامُهُ
بالإضافة؛

١. الواحد بالنوع،
وجواز انقسامه إلى
واجب وحرام

• لأنَّ اختلافَ الإضافاتِ والصفاتِ تُوجبُ المغايرةَ،

والمغايرةُ تكونُ:

انواع المغايرة

[١] تارةً بالنوع،

[٢] وتارةً باختلافِ الوصفِ؛

كالسُّجودِ لله -تعالى- واجبٌ، والسُّجودُ للصَّنمِ حَرَامٌ، والسُّجودُ لله
-تعالى- غيرُ السُّجودِ للصَّنمِ:

مثال الواحد بالنوع

• قَالَ اللهُ -تعالى-: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا
لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧].

• فالإجماعُ منعقدٌ على أَنَّ السَّاجِدَ للصَّنمِ عاصٍ بنفسِ السُّجودِ
والقصدِ جميعاً، والسَّاجِدَ لله مُطِيعٌ بهما جميعاً.

وَأَمَّا الْوَاحِدُ بِالْعَيْنِ؛

٢. الواحد بالعين،
والخلاف في جواز
انقسامه إلى واجب
وحرام

• كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ مِنْ عَمْرٍو، فَحَرَكْتُهُ فِي الدَّارِ وَاحِدٌ
بِعَيْنِهِ.

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي صِحَّتِهَا:

حكم الصلاة في
الدار المغصوبة

فُرُوي: أَنَّهَا لَا تَصَحُّ؛

القول الأول

• إِذْ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْأَفْعَالِ حَرَامًا وَاجِبًا،
وَهُوَ مَتَنَاقِضٌ؛

دليل القول الأول

○ فَإِنَّ فِعْلَهُ فِي الدَّارِ وَهُوَ: «الْكُونُ فِي الدَّارِ، وَرُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ
وَقِيَامُهُ وَقُعُودُهُ» أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ هُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهَا، مِنْهَيٌّ
عنها،

■ فَكَيْفَ يَكُونُ مُتَقَرِّبًا بِمَا هُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهِ، مُطِيعًا بِمَا هُوَ

عَاصٍ بِهِ؟!

وُرُوي: أَنَّ الصَّلَاةَ تَصَحُّ؛

القول الثاني

• لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَهُ وَجْهَانِ مُتَغَايِرَانِ، هُوَ مَطْلُوبٌ مِنْ
أَحَدِهِمَا، مَكْرُوهٌ مِنَ الْآخَرِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مُحَالًا، إِنَّمَا الْمُحَالُ: أَنْ
يَكُونَ مَطْلُوبًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُكْرَهُ مِنْهُ؛
○ فَفِعْلُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَلَاةٌ مَطْلُوبٌ،
○ مَكْرُوهٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَضَبٌ،

دليل القول الثاني

- وَالصَّلَاةُ مَعْقُولَةٌ^(١) بِدُونِ الْغَضَبِ،
- وَالْغَضَبُ مَعْقُولٌ بِدُونِ الصَّلَاةِ،
- وَقَدْ اجْتَمَعَ الْوَجْهَانِ الْمَتَغَايِرَانِ.

فَنَظِيرُهُ:

مثالان في انفكاك
الجهة مع اتحاد
الفعل

- [١] أَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: «خِطْ هَذَا الثُّوبَ وَلَا تَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ،
فَإِنْ امْتَثَلْتَ أَعْتَقْتُكَ، وَإِنْ ازْتَكَبْتَ النَّهْيَ عَاقَبْتُكَ»، فَخَاطَ
الثُّوبَ فِي الدَّارِ: حَسَنَ مِنَ السَّيِّدِ عِتْقُهُ وَعُقُوبَتُهُ.
- [٢] وَلَوْ رَمَى سَهْمًا إِلَى كَافِرٍ فَمَرَّقَ مِنْهُ إِلَى مُسْلِمٍ: لَا اسْتَحَقَّ سَلْبَ
الْكَافِرِ، وَلَزِمَتْهُ دِيَّةُ الْمُسْلِمِ؛ لِتَضَمُّنِ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَمْرَيْنِ
مُخْتَلَفَيْنِ.

وَمِنْ اخْتَارَ الرِّوَايَةَ الْأُولَى قَالَ:

مناقشة القول
الأول لدليل القول
الثاني:

- ارْتِكَابُ النَّهْيِ مَتَى أَحَلَّ بِشَرَطِ الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهَا بِالْإِجْمَاعِ،
- كَمَا لَوْ نُهِيَ الْمُحَدِّثُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَخَالَفَ وَصَلَّى،
- وَنِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِالصَّلَاةِ شَرْطٌ،
- وَالتَّقَرُّبُ بِالْمَعْصِيَةِ مُحَالٌ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ التَّقَرُّبُ بِهِ؟!
- وَقِيَامُهُ وَقُعُودُهُ فِي الدَّارِ فِعْلٌ هُوَ غَاصِبٌ^(٢) بِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ

(١) في (ع): مفعولة.

(٢) في (ز): عاص، والمثبت من بقية النسخ، وهو الأقرب لما في المستصفي (١/٢١٨).

مُتَقَرَّبًا بِمَا هُوَ عَاصٍ بِهِ؟! وَهَذَا مُحَالٌ.

وقد غَلِطَ مَنْ زَعَمَ: أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعًا؛

- لِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا يَأْمُرُونَ مَنْ تَابَ مِنَ الظُّلْمَةِ بِقَضَاءِ الصَّلَوَاتِ فِي أَمَاكِنِ الْعُصْبِ؛

إِذَا هَذَا جَهْلٌ بِحَقِيقَةِ الْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّ حَقِيقَتَهُ: الْإِتْفَاقُ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْعَصْرِ،

- وَعَدَمُ النَّقْلِ عَنْهُمْ لَيْسَ بِنَقْلِ لِلإِتْفَاقِ^(١).
- وَلَوْ نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ سَكَتُوا، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنَّهُ اشْتَهَرَ فِيمَا بَيْنَهُمْ كُلُّهُمْ: الْقَوْلُ بِنَفْيِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ فَلَمْ يُنْكِرُوهُ.
- فَيَكُونُ - حَيْثُ - فِيهِ اخْتِلَافٌ: هَلْ هُوَ إِجْمَاعٌ أَمْ لَا؟ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ^(٢).



مناقشة نقل
إجماع السلف على
تصحیح الصلاة في
الدار المغصوبة

(١) في (ع): الاتفاق.

(٢) أي في فصل: الإجماع السكوتي (ص ٢٨٣).



فصل



مُصَحِّحُو الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْضُوبَةِ قَسَمُوا النَّهْيَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

[١] الأول: ما يرجع إلى ذاتِ المنهيِّ عنه، فيضادٌ وجوبه؛

○ كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢].

[٢] وإلى ما لا يرجع إلى ذاتِ المنهيِّ عنه، فلا يَضَادُ وجوبه،

○ مثل قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، مع قول النبي ﷺ:

«لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ»^(١)، ولم يتعرَّض في النهي للصلاة،

▪ فإذا صَلَّى في ثوبٍ حريرٍ: أتى بالمطلوبِ والمكروهِ جميعاً.

[٣] القسمُ الثالثُ: أن يعودَ النهيُّ إلى وصفِ المنهيِّ عنه دون أصله؛

○ كقوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]،

▪ مع قوله: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى... وَلَا جُنُبًا إِلَّا

عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]،

▪ وقوله ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَاتِكَ»^(٢)،

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٧/١)، والبخاري (٥٨٣٤)، ومسلم (٢٠٦٩) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني (٨٢٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال الإمام أحمد: «كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ»، ذكر ذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي (٧٩٩/٢).

▪ ونهيه عن الصَّلَاةِ في المقبرة، وقارعة الطريق، والأماكن السَّبْعَةِ^(١).

▪ ونهيه عنها في الأوقات الخمسة^(٢).

فأبو حنيفة يُسمِّي المَآتِيَّ بِهِ على هذا الوجه: فاسِدًا غَيْرِ باطلٍ.
وعندنا: أن هذا من القسم الأول، وهو قول الشافعي؛

الاختلاف في تسمية
القسم الثالث:

القول الأول

القول الثاني
(اختيار المؤلف)

= وأخرج أحمد (٤٢٠/٦)، وأبو داود (٢٨٠)، وابن ماجه (٦٢٠)، والنسائي (١٢١/١) من حديث المنذر بن المغيرة، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه: «إذا أتاك قرؤك فلا تصلي»، وأعله النسائي، وانظر البدر المنير (١٢٥/٣).

وأخرج أحمد (١٩٤/٦)، والبخاري (٢٢٨)، ومسلم (٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً - في حديث فاطمة بنت أبي حبيش -: (فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة).

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٦)، وابن ماجه (٧٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يُصلَّى في سبعة مواطن: في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الإبل وفوق ظهر بيت الله».

ضعفه أبو حاتم في كتاب العلل لابنه (س ٤١٢)، والترمذي، وابن حبان في كتاب المجروحين (٣١٠/١)، وغيرهم.

(٢) أخرج أحمد (٧/٣)، والبخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

وأخرج أحمد (١٥٢/٤)، ومسلم (٨٣١) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، قال: «ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيهنَّ وأن نقبر فيهنَّ موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب».

● فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ الصَّلَاةُ فِي زَمَانِ الْحَيْضِ، لَا الْوُقُوعُ فِي الْحَيْضِ مَعَ بَقَاءِ الصَّلَاةِ مَطْلُوبَةً؛ إِذْ لَيْسَ الْوُقُوعُ فِي الْوَقْتِ شَيْئًا مُنْفَصِلًا عَنِ الْإِيقَاعِ، وَلِذَلِكَ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا.





فصل



هل الأمر بالشيء
نهي عن ضده؟

الأمر بالشيء نهي عن ضده من حيث المعنى،
فأما الصيغة فلا؛

القول الأول
(اختيار المؤلف)

تحرير محل النزاع

• فَإِنْ قَوْلُهُ «قُمْ» غَيْرُ قَوْلِهِ «لَا تَقْعُدْ».

وإنما النظر في المعنى، وهو: أَنْ طَلَبَ الْقِيَامِ هل هو بعينه طَلَبُ تَرْكِ
الْقُعُودِ؟

فَقَالَتِ الْمَعْتَزِلَةُ: لَيْسَ بِنَهْيٍ عَنْ ضِدِّهِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَلَا بِتَضَمُّنِهِ،
وَلَا بِإِلَازِمِهِ؛

القول الثاني

• إِذْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَأْمُرَ بِالشَّيْءِ مَنْ هُوَ ذَاهِلٌ عَنْ ضِدِّهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ
طَالِبًا لِمَا هُوَ ذَاهِلٌ عَنْهُ؟

دليل القول الثاني

• فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاهِلًا عَنْهُ فَلَا يَكُونُ طَالِبًا لَهُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا
يُمْكِنُ فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِلَّا بِتَرْكِ ضِدِّهِ،

○ فَيَكُونُ تَرْكُهُ ذَرِيعَةً بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، لَا بِحُكْمِ ارْتِبَاطِ الطَّلَبِ
بِهِ، حَتَّىٰ لَوْ تُصَوَّرَ -مَثَلًا- الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّادِينَ فَفَعَلَ، كَانَ
مُمْتَلًا،

▪ فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ^(١) غَيْرُ
مَأْمُورٍ بِهِ.

(١) فِي (ع): وَاجِبًا.

القول الثالث

دليل القول الثالث

وقال قوم: فَعَلَّ الضَّدَّ: هو عَيْنُ تَرْكٍ ضِدِّهِ الْآخَرُ،

- فَالْسُّكُونُ عَيْنُ تَرْكِ الْحَرَكَةِ، وَشُغْلُ الْجَوْهَرِ حَيْزًا عَيْنُ تَفْرِيعِهِ
لِلْحَيْزِ الْمُنْتَقِلِ عَنْهُ، وَالْبُعْدُ مِنَ الْمَغْرِبِ هُوَ الْقُرْبُ مِنَ الْمَشْرِقِ:
هُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَشْرِقِ قُرْبٌ، وَإِلَى الْمَغْرِبِ بُعْدٌ.

○ فَإِذَا: طَلَبُ السُّكُونِ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ أَمْرٌ، وَإِلَى الْحَرَكَةِ نَهْيٌ.

وفي الجملة:

سبب الخلاف

دليل القول الأول

- أَنَّا لَا نَعْتَبِرُ فِي الْأَمْرِ الْإِرَادَةَ، بَلِ الْمَأْمُورُ: مَا اقْتَضَى الْأَمْرُ امْتِثَالَهُ.
- وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي تَرْكَ الضَّدِّ، ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْامْتِثَالُ إِلَّا بِهِ،
فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فهذه أقسامُ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ.

وَلْنُبَيِّنَ -الآنَ- التَّكْلِيفَ: مَا هُوَ؟ وَشُرُوطُهُ.



التكليف

فصل



التكليف لغة

التَّكْلِيفُ فِي اللُّغَةِ: إلْزَامُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ؛ أَيْ: مَشَقَّةٌ.

• قَالَتِ الْخَنَسَاءُ فِي صَخْرٍ:

يُكَلِّفُهُ الْقَوْمُ مَا نَابَهُمْ

وَإِنْ كَانَ أَصْغَرَهُمْ مَوْلِدًا^(١)

التكليف اصطلاحاً

وهو في الشَّرِيعَةِ: الْخِطَابُ بِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ.

وَلَهُ شُرُوطٌ:

أنواع شروط
التكليف

• بَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُكَلَّفِ.

• وَبَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمُكَلَّفِ بِهِ.

أَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُكَلَّفِ؛ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ:

شروط المكلف:

[١] عَاقِلًا،

[٢] يَفْهَمُ الْخِطَابَ.

فَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ: فَغَيْرُ مُكَلَّفَيْنِ؛

١. الصبي والمجنون
غير مكلفين

• لِأَنَّ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ: الطَّاعَةُ وَالْإِمْتِثَالُ،

دليل عدم تكليفهم

• وَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِقَصْدِ الْإِمْتِثَالِ،

• وَشَرْطُ الْقَصْدِ: الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ، وَالْفَهْمُ لِلتَّكْلِيفِ؛

(١) انظر: ديوان الخنساء (ص ٣١)، وقد جاء فيه بلفظ «ما عَالَهُم»، بدلاً من: «ما نَابَهُم».

○ إذ من لا يفهم كيف يقال له: «افهم»؟ ومن لا يسمع لا يقال له: «تكلم»، وإن سمع ولم يفهم كالبهيمة، فهو كمن لا يسمع.

ومن يفهم فهما ما غير المميز فخطابته ممكن، لكن اقتضاء الامتثال منه - مع أنه لا يصح منه قصد صحيح - غير ممكن.

ووجوب الزكاة والغرامات في مال الصبي والمجنون ليس تكليفاً لهما؛
● إذ يستحيل التكليف بفعل الغير.

وإنما معناه: أن الإتلاف ومِلْك النَّصَابِ سببٌ لثبوت هذه الحقوق في ذمتيهما،

● بمعنى: أنه سبب لخطاب الولي بالأداء في الحال، وسبب لخطاب الصبي بعد البلوغ،

○ وهذا ممكن، إنما المحال أن يقال لمن لا يفهم: «افهم». وإنما أهلية ثبوت الأحكام في الذمة بالإنسانية؛ التي بها يستعد لقبول قوة العقل الذي به يفهم التكليف في ثاني الحال،

● والبهيمة ليس لها أهلية فهم الخطاب، لا بالقوة ولا بالفعل، فلم يتهدأ ثبوت الحكم في ذمتها،

● والشرط لا بد أن يكون حاصلاً أو ممكن الحصول على القرب، فنقول: «هو موجود بالقوة»؛

تكليف الصبي غير المميز

خطاب الوضع في حق الصبي والمجنون ليس تكليفاً

شرط أهلية ثبوت الأحكام في الذمة

○ كما أَنَّ شَرْطَ الْمَلَكِيَّةِ: الْإِنْسَانِيَّةُ، وَشَرْطَ الْإِنْسَانِيَّةِ: الْحَيَاةُ،
وَالنُّطْفَةُ يُثَبَّتُ لَهَا الْمَلِكُ مَعَ عَدَمِ الْحَيَاةِ الَّتِي هِيَ شَرْطُ
الْإِنْسَانِيَّةِ؛ لَوْجُودِهَا بِالْقُوَّةِ،

■ فَكَذَا الصَّبِيُّ مَصِيرُهُ إِلَى الْعَقْلِ، فَصَلَحَ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي
ذِمَّتِهِ، وَلَمْ يَصْلُحْ لِلتَّكْلِيفِ فِي الْحَالِ.

فَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ: فَتَكْلِيفُهُ مُمْكِنٌ؛

تكليف الصبي
المميز

● لِأَنَّهُ يَفْهَمُ ذَلِكَ،

إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ حَطَّ التَّكْلِيفَ عَنْهُ تَخْفِيفًا؛

القول الأول
(اختيار المؤلف)

● لِيُظْهَرَ خَفِيُّ التَّدْرِيجِ^(١)؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفُ بَعْتَةً عَلَى الْحَدِّ الَّذِي
يَفْهَمُ بِهِ خِطَابَ الشَّارِعِ، وَيَعْلَمُ الرَّسُولَ وَالْمُرْسِلَ، فَنَصَبَ لَهُ
عَلَامَةً ظَاهِرَةً.

دليل القول الأول

وَقَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ يَكْلَفُ.

القول الثاني



(١) هكذا في جميع النسخ، والذي في المستصفى (١/ ٢٣٢): «لأن العقل خفي، وإنما يظهر فيه على التدرج».



فصل



تكليف الناسي
والنائم والسكران

وَالنَّاسِي وَالنَّائِمُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ^(١)؛

٢. الناسي والنائم
غير مكلفين

• لِأَنَّهُ لَا يَفْهَمُ، فَكَيْفَ يُقَالُ لَهُ: «افْهَمْ»؟

وكذا السَّكَرَانُ الَّذِي لَا يَعْقِلُ.

٣. السكران غير
مكلف

وُثِّبَتْ أَحْكَامُ أَفْعَالِهِمْ: مِنَ الْعَرَامَاتِ، وَتُقَوِّذُ طَلَاقِ السَّكَرَانِ:

الجواب عن ثبوت
الأحكام لأفعالهم

• مِنْ قِبَلِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُنْكَرُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣].

الجواب عن
مخاطبة الشارع
للسكران

[١] فَقَدْ قِيلَ: هَذَا كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَالْمَرَادُ

مِنْهُ: الْمَنْعُ مِنْ إِفْرَاطِ الشُّرْبِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ كَيْلَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ

وَقْتُ الصَّلَاةِ وَهُوَ سَكَرَانٌ.

○ كَمَا يُقَالُ: «لَا تَقْرَبِ التَّهَجُّدَ وَأَنْتَ شَبْعَانٌ»، مَعْنَاهُ: لَا تَشْبَعْ

فَيَثْقُلَ عَلَيْكَ التَّهَجُّدُ.

○ وَقَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢] أَي: الْزُمُوا الْإِسْلَامَ وَلَا تُفَارِقُوهُ، حَتَّى إِذَا

جَاءَكُمْ الْمَوْتُ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ.

[٢] وَقِيلَ: هُوَ خَطَابٌ لِمَنْ وُجِدَ مِنْهُ مَبَادِيءُ النَّشَاطِ وَالطَّرَبِ وَلَمْ يَزُلْ عَقْلُهُ؛

سبب تأويل الآية

لأنَّه إِذَا ظَهَرَ بِالْبُرْهَانِ اسْتِحَالَةُ تَوَجُّهِ الْخِطَابِ: وَجَبَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ.





فصل



تكليف المكره

فَأَمَّا الْمُكْرَهُ: فَيَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ؛

القول الأول
(اختيار المؤلف)

[١] لِأَنَّهُ يَفْهَمُ وَيَسْمَعُ،

أدلة القول الأول

[٢] وَيَقْدِرُ عَلَى تَحْقِيقِ مَا أُمِرَ بِهِ وَتَرْكِهِ.

وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: ذَلِكَ مُحَالٌ؛

القول الثاني

• لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلٌ غَيْرُ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، فَلَا يَبْقَى لَهُ خَيْرَةٌ.

دليل القول الثاني

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛

مناقشة دليل القول
الثاني

• فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ،

○ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ الْقَتْلِ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ، وَيَأْتُمُّ
بِفِعْلِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ مَا هُوَ عَلَى وَفْقِ الْإِكْرَاهِ؛ كِإِكْرَاهِ الْكَافِرِ عَلَى
الْإِسْلَامِ، وَتَارِكِ الصَّلَاةِ عَلَى فِعْلِهَا، فَإِذَا فَعَلَهَا قِيلَ: أَدَّى مَا كُلِّفَ،

التكليف بما هو
على وفق الإكراه

• لَكِنْ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْهُ طَاعَةٌ إِذَا كَانَ الْإِنْبِعَاثُ بِبَاعِثِ الْأَمْرِ، دُونَ
بَاعِثِ الْإِكْرَاهِ.

ترتب الثواب على
الفعل المكره عليه

○ فَإِنْ كَانَ إِقْدَامُهُ لِلْخَلَاصِ مِنْ سَيْفِ الْمُكْرِهِ لَمْ تَكُنْ طَاعَةً،
وَلَا يَكُونُ مُجِيبًا دَاعِي الشَّرْعِ.

○ وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُهَا مُمْتَثِلًا لِأَمْرِ الشَّارِعِ، بَحِيثٌ كَانَ يَفْعَلُهَا لَوْلَا
الْإِكْرَاهُ فَلَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهَا طَاعَةً وَإِنْ وَجِدَتْ صُورَةُ التَّخْوِيفِ.



فصل

تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ
بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ: هَلِ الْكُفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ؟

القول الأول

فَرُوي: أَنَّهُمْ لَا يُخَاطَبُونَ مِنْهَا بِغَيْرِ النَّوَاهِي؛

دليل القول الأول

• إِذْ لَا مَعْنَى لَوُجُوبِهَا مَعَ اسْتِحَالَةِ فِعْلِهَا فِي الْكُفْرِ، وَانْتِفَاءِ قَضَائِهَا فِي الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ يَجِبُ مَا لَا يُمْكِنُ امْتِثَالُهُ؟

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ.

القول الثاني

وَرُوي: أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛

أدلة القول الثاني:

لَأَنَّهُ جَائِزٌ عَقْلًا، وَقَدْ قَامَ دَلِيلُهُ شَرْعًا.

أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ:

الدليل الأول:
الجواز العقلي

• فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، وَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِجَمِيعِهَا، وَبِتَقْدِيمِ الشَّهَادَتَيْنِ مِنْ جُمْلَتِهَا»،

○ فَتَكُونُ الشَّهَادَتَانِ مَأْمُورًا بِهِمَا لِنَفْسِهِمَا؛ وَلَكُونِيهِمَا شَرْطًا لغيرِهِمَا؛

○ كَالْمُحَدِّثِ يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ.

اعتراض

فَإِنْ مَنَعَ الْحَكَمَ فِي الْمُحَدِّثِ، وَقَالَ: إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْوُضُوءِ، فَإِذَا تَوَضَّأَ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ؛

• إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ مَعَ الْحَدِّثِ؛ لِعَجْزِهِ عَنِ الْاِمْتِثَالِ.

الجواب عنه

قُلْنَا:

- فَإِذَا لَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ طُولَ عُمُرِهِ: لَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا، وَهُوَ خِلَافُ الإجماع.
- وينبغي أن لَا يَصِحَّ أمرُهُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الوُضُوءِ، بَلْ بِالتَّكْبِيرَةِ الْأُولَى؛ لَا شَرَاطِيقَ تَقْدِيمِهَا.
- وَأَمَّا الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ:

الدليل الثاني:
الدليل الشرعي

- [١] فَعُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]،
- [٢] وإِخْبَارُ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ- عَنِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿١﴾ [المدثر]، ذَكَرَ هَذَا فِي مَعْرِضِ التَّصْدِيقِ لَهُمْ تَحْذِيرًا مِنْ فِعْلِهِمْ، وَلَوْ كَانَ كَذِبًا لَمْ يَحْصُلِ التَّحْذِيرُ مِنْهُ، كَيْفَ وَقَدْ عَطَفَ عَلَيْهِ: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [المدثر]، كَيْفَ يَعْطَفُ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا عَذَابَ عَلَيْهِ؟
- [٣] وَقَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾ [الفرقان: ٦٨] آيَةٌ؛ نَصٌّ فِي مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ فِي حَقِّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْمَحْظُورَاتِ.

مناقشة دليل القول
الأول

- وفائدة الوجوب: أَنَّهُ لَوْ مَاتَ عُقُوبَ عَلَى تَرْكِهِ، وَإِنْ أَسْلَمَ سَقَطَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ.
- وَلَا يَبْعُدُ النَّسْخُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِنَالِ، فَكَيْفَ يَبْعُدُ سُقُوطُ الْوُجُوبِ بِالْإِسْلَامِ؟



شروط الفعل
المكلف به

فصل

فَأَمَّا الشُّرُوطُ الْمَعْتَبَرَةُ لِلْفِعْلِ الْمَكْلَفِ بِهِ فَثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا:

الشرط الأول: أن
يكون معلوماً

• أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ بِهِ؛

○ حَتَّى يُتَصَوَّرَ قَصْدُهُ إِلَيْهِ،

• وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛

○ حَتَّى يُتَصَوَّرَ فِيهِ ^(١) قَصْدُ الطَّاعَةِ وَالْإِمْتِثَالِ.

■ وَهَذَا يَخْتَصُّ مَا يَجِبُ بِهِ قَصْدُ الطَّاعَةِ وَالتَّقَرُّبِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا.

الشرط الثاني: أن
يكون معدوماً

• أَمَّا الْمَوْجُودُ: فَلَا يُمْكِنُ إِجَادُهُ، فَيَسْتَحِيلُ الْأَمْرُ بِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا.

الشرط الثالث: أن
يكون ممكناً

فَإِنْ كَانَ مُحَالًا؛

حكم التكليف
بالمحال

• كَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّدِّيقَيْنِ وَنَحْوِهِ:

لَمْ يَجْزِ الْأَمْرُ بِهِ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ ذَلِكَ.

القول الثاني

(١) في (ب، ز، س): منه.

بدليل:

[١] قوله تعالى: ﴿لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،
والمحال لا يُسأل دَفْعُهُ.

[٢] ولأنَّ الله -تعالى- عَلِمَ أَنَّ أبا جَهْلٍ لا يُؤْمِنُ، وقد أَمَرَهُ بالإيمانِ
وَكَلَّفَهُ إِيَّاهُ.

[٣] ولأنَّ تَكْلِيفَ الْمُحَالِ لا يَسْتَحِيلُ:

○ لصِغَتِهِ؛ إذ ليس يستحيل أن يقول: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾
[البقرة: ٦٥]، ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

○ وإن أُحِيلَ طَلَبُ الْمُسْتَحِيلِ لِلْمَفْسَدَةِ، وَمُنَاقَضَةِ الْحِكْمَةِ:
▪ فَإِنَّ بِنَاءَ الْأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ -تعالى- مُحَالٌ؛ إذ
لا يصح منها^(١) شيءٌ، ولا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَصْلَحُ.

○ ثُمَّ الْخِلَافُ فِيهِ فِي الْعِبَادِ وَاحِدٌ، وَالسَّفَهَةُ^(٢) مِنَ الْمَخْلُوقِ
مُمْكِنٌ فَلَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ أَيْضًا^(٣).

وَوَجْهُ اسْتِحَالَتِهِ:

أدلة القول الأول

[١] قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]،

(١) هكذا في جميع النسخ، والذي في المستصفى (١/٢٣٨): «ولا يقبح منه شيء».

(٢) في (ع): فالسفه.

(٣) قوله: «ثُمَّ الْخِلَافُ... ذَلِكَ أَيْضًا» ليست في (ز)، وقوله: «فلا يستحيل ذلك أيضًا»
ليست في (ع).

وَلَا نَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا [الأنعام: ١٥٢].

[٢] ولأن الأمر:

- استدعاء وطلب،
- والطلب يستدعي مطلوبا،
- وينبغي أن يكون مفهوما بالاتفاق،
- ولو قال «أبجد هوز» لم يكن ذلك تكليفا؛ لعدم عقل معناه.
- ولو علمه الأمر دون المأمور: لم يكن تكليفا؛ إذ التكليف: الخطاب بما فيه كلفة، وما لا يفهمه المخاطب ليس بخطاب.
- وإنما اشترط فهمه ليتصور منه الطاعة؛ إذ كان الأمر استدعاء الطاعة، فإن لم يكن استدعاء لم يكن أمرا،
- والمحال لا يتصور الطاعة فيه، فلا يتصور استدعاؤها، كما يستحيل من العاقل طلب الخياطة من الشجرة.
- [٣] ولأن الأشياء لها وجود في الأذهان قبل وجودها في الأعيان، وإنما يتوجه إليه الأمر بعد حصوله في العقل؛ والمستحيل لا وجود له في العقل فيمتنع طلبه.
- [٤] ولأننا اشترطنا: أن يكون مغدوما في الأعيان ليتصور الطاعة فيه، فكذاك يشترط أن يكون موجودا في الأذهان؛ ليتصور إيجاده على وفقه.

[٥] ولأننا اشتربنا للتكليف: «كونه معلوماً ومعدوماً، وكون المكلّف عاقلاً فهماً»؛ لاستحالة الامتثال بدونيهما، فكون الشيء ممكناً في نفسه أولى أن يكون شرطاً.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْمِلْنَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،

مناقشة أدلة القول

الثاني:

مناقشة الدليل الأول

● فقد قيل: المراد به: ما يتقلّ ويسقُ، بحيث يكاد يفضي إلى إهلاكه؛

○ كقوله تعالى: ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾

[النساء: ٦٦].

○ وكذلك قال النبي ﷺ في المماليك: «لا تكلفوهم ما لا يطيقون»^(١).

وقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥].

مناقشة الدليل

الثالث

● تكون؛ إظهاراً للقدرة.

و﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

● تعجيز،

○ وليس شيء من ذلك أمراً.

وتكليف أبي جهل الإيمان غير محال؛

مناقشة الدليل

الثاني

● فإن الأدلة منصوبة، والعقل حاضر، وآلته تامة.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٦١) والبخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١) من حديث أبي ذر الغفاري

رضي الله عنه مرفوعاً ولفظه: (ولا تكلفوهم ما يغلبهم).

وأخرجه بلفظ المصنف: عبد الرزاق (٩/ ٤٤٨) والبخاري (٣٩٩٢).

- ولكن عَلِمَ اللهُ - تَعَالَى - منه أَنَّهُ يتركُ ما يَقدرُ عليه؛ حَسَدًا وَعِنَادًا، والعِلْمُ يتبعُ المَعْلومَ ولا يُغَيِّرُهُ.
- وكذلك نَقولُ: اللهُ قَادِرٌ عَلَى أَن يُقِيمَ القِيَامَةَ في وَقْتِنَا وَإِن أَخْبَرَ أَنَّهُ لا يُقِيمُهَا الآنَ، وخِلَافُ خَبَرِهِ^(١) مُحالٌ، لكنِ اسْتِحالَتُهُ^(٢) لا تَرْجِعُ إلى نَفْسِ الشَّيْءِ فلا تُؤَثِّرُ فِيهِ.



(١) في (ع، ز، س) زيادة: مخبره، وقد ضرب عليها في (ب)، وهو الموافق لعبارة المستصفي (٢٣٨/١).

(٢) في (ع): استحاليه، وفي (ز): استحاله، والمثبت من: (ب، س).



فصل



متعلق التكليف

والمقتضى بالتكليف: فعل وكف.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

[١] فالفعل؛ كالصلاة.

[٢] والكف؛ كالصوم وترك الزنى والسرقه^(١).

وقيل: لا يقتضي الكف؛ إلا أن يتناول التلبس بضد من أضاده،
فيُثَابُ عَلَى ذلك لا على الترك؛

القول الثاني

• لأن «أن لا تفعل»^(٢) ليس بشيء، ولا تتعلق به قُدْرَةٌ؛ إذ لا تَعَلُّقُ
القدرةُ إلا بشيء.

دليل القول الثاني

والصحيح: أن الأمر فيه مُسْتَقِيمٌ^(٣)؛

دليل القول الأول

• فإن الكف في الصوم مقصودٌ، ولذلك تُشترطُ النيَّةُ فيه.

• والزنى والشربُ نُهي عن فعليهما؛

○ فيعاقبُ على الفعلِ،

○ ومن لم يصدُرْ منه ذلك لا يُثَابُ ولا يُعاقبُ؛ إلا إذا قصدَ

(١) قوله: «الزنى والسرقه» مكانها في (ع): «الزنى والشرب»، وفي (ب): «المحرمات والفساد».

(٢) في (س): «لأن (لا تفعل) ...»، والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في المستصفى (١/ ٢٤٤): «والصحيح أن الأمر فيه منقسم: أما الصوم فالكف فيه ... وأما الزنى والشرب ...».

كَفَّ الشَّهْوَةَ عَنْهُ مَعَ التَّمَكُّنِ فَهُوَ مُثَابٌّ عَلَى فِعْلِهِ.

■ وَلَا يَبْعُدُ: أَنْ يُقْصَدَ أَنْ لَا يَتَلَبَّسَ بِالْفَوَاحِشِ، وَإِنْ لَمْ
يُقْصَدَ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِضِدِّهَا.





الضرب الثاني من الأحكام:

ما يَتَلَقَّى من خطاب الوضع والإخبار

وهو أقسامٌ أيضًا:

أقسام الحكم الوضعي:

أَحَدُهَا: ما يظهر به الحكم.

القسم الأول: ما يظهر به
الحكم (السبب والعلة)

اعلم أنه لما عَسَرَ على الخلق معرفة خطاب الشارع في كلِّ حال:

فانذته

أظهر خطابَهُ لهم بأمرٍ محسوسةٍ، جعلها مُقتضيةً لأحكامها على مثال
اقتضاء العلة المحسوسة معلولها.

وذلك شيئان:

أنواع المقتضي
للحكم

أحدهما: العلة.

والثاني: السبب.

ونصَّبُهُمَا مُقتَضِيَيْنِ لأحكامهما حكمٌ من الشارع.

معنى كون العلة
والسبب حكمًا
شرعيًا

فله - تعالى - في الزاني حكمَان:

• أحدهما: وجوب الحدِّ عليه.

• والثاني: جعل الزَّنى مُوجبًا لَهُ.

○ فإن الزَّنى لم يكن مُوجبًا للحدِّ لِعَيْنِهِ، بل يجعل الشرع لَهُ مُوجبًا،

ولذلك يصحُّ تعليله، فيقال: إِنَّمَا نُصِبَ عِلَّةٌ لَكَذَا وَكَذَا.



العلّة لغة

فأَمَّا الْعِلَّةُ: فَهِيَ فِي اللُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَمَّا اقْتَضَى تَغْيِيرًا،

- وَمِنْهُ سُمِّيَتْ عِلَّةُ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهَا اقْتَضَتْ تَغْيِيرَ الْحَالِ فِي حَقِّهِ.
- وَمِنْهُ الْعِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَهِيَ: عِبَارَةٌ عَمَّا يُوجِبُ الْحُكْمَ لِدَاتِهِ؛

○ كَالْكَسْرِ مَعَ الْإِنْكَسَارِ، وَالتَّسْوِيدِ مَعَ السَّوَادِ.

فَاسْتَعَارَ الْفُقَهَاءُ لَفْظَ «الْعِلَّةِ» مِنْ هَذَا، وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

إطلاقات العلة عند
الفقهاء

- أَحَدُهَا: بِإِزَاءِ مَا يُوجِبُ الْحُكْمَ لَا مَحَالَةَ.

○ فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُقْتَضِي وَالشَّرْطِ وَالْمَحَلِّ وَالْأَهْلِ،
بَلِ الْعِلَّةُ: الْمَجْمُوعُ، وَ«الْأَهْلُ وَالْمَحَلُّ» وَصَفَانِ مِنَ
أَوْصَافِهَا^(١)؛ أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.

- وَالثَّانِي: أَطْلَقُوهُ بِإِزَاءِ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ، وَإِنْ تَخَلَّفَ الْحُكْمُ لِفَوَاتِ
شَرْطٍ، أَوْ وُجُودِ مَانِعٍ.

- وَالثَّالِثُ: أَطْلَقُوهُ بِإِزَاءِ الْحِكْمَةِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «الْمُسَافِرُ يَتَرَخَّصُ لِعِلَّةِ
الْمَشَقَّةِ».

○ وَالْأَوْسَطُ أَوْلَى.

اختيار المؤلف



(١) لعل الصواب: (ركنان من أركانها)، وهذا الذي نبّه عليه الطوفي في شرح مختصر الروضة

(١ / ٤٢٢) حين قال: «قال الشيخ أبو محمد: فلا فرق بين المقتضي والشرط والمحل

والأهل، بل العلة المجموع، والأهل والمحل وصفان من أوصافها.

قلت: الأولى أن يقال: هما ركنان من أركانها؛ لأنه قد ثبت أنهما جزءان من أجزائها،

وركن الشيء هو جزؤه الداخل في حقيقته».



الثاني: السَّبَبُ.

وهو في اللغة: عبارة عما حصل الحكم عنده لايه،

السبب لغة

• ومنه سُمِّيَ الحَبْلُ والطَّرِيقُ سَبَبًا.

فاستعار الفقهاء لفظة «السَّبَبِ» من هذا الموضع واستعملوه في أربعة

إطلاقات السبب
عند الفقهاء

أشياء:

• أحدها: بإزاء ما يُقابل المباشرة؛ كالحفر مع التردية: الحافر يُسمى

صاحب سَبَبٍ، والمُرْدِي صاحب عِلَّةٍ.

• والثاني: بإزاء عِلَّةِ العِلَّةِ؛ كالرَّمِي، يُسمى سَبَبًا.

• والثالث: بإزاء العِلَّةِ بدون شرطها؛ كالنَّصابِ بدونِ الحولِ.

• والرابع: بإزاء العِلَّةِ نفسها، وإنَّما سُمِّيَتْ سَبَبًا وهي مُوجِبَةٌ؛ لأنَّها

لم تكن مُوجِبَةً لعينها، بل بجعلِ الشَّرْعِ لها مُوجِبَةً فأشبهت ما

يحصلُ الحكمُ عنده لايه.



الشرط والمانع

فصل

وَمِمَّا يُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ: الشَّرْطُ.

وهو: ما يلزم من انتِفَائِهِ انتِفَاءُ الحكم؛

الشرط اصطلاحاً

• كإلحصانِ مع الرَّجْمِ، والحَوْلِ في الزَّكَاةِ.

فالشَّرْطُ: ما لا يُوجَدُ المشرُوطُ مَعَ عَدَمِهِ، ولا يلزمُ أن يُوجَدَ عندَ وُجُودِهِ.

الفرق بين الشرط والعلّة

والعلّة: يلزم من وُجُودِها وُجُودُ المعلولِ، ولا يلزمُ من عَدَمِها عَدَمُها في الشَّرْعِيَّاتِ.

والشَّرْطُ: عَقْلِيٌّ، وَلُغَوِيٌّ، وَشَّرْعِيٌّ.

أنواع الشرط

[١] فالعَقْلِيُّ: كالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ، والعِلْمِ لِلْإِرَادَةِ.

[٢] واللُّغَوِيُّ: كقوله: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ.

[٣] والشَّرْعِيُّ: كالتَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ، والإحصانِ لِلرَّجْمِ.

وُسَمِيَ شَرْطًا؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى الْمَشْرُوطِ،

سبب تسميته الشرط

• يَقَالُ: أَشْرَطَ نَفْسَهُ لِلْأَمْرِ: إِذَا جَعَلَهُ عَلَامَةً عَلَيْهِ،

• وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] أَي: عَلَامَاتُهَا.



وعكسُ الشرط: المانعُ.

وهو: ما يلزم من وجوده عدمُ الحكمِ.

المانع اصطلاحاً

ونصبُ الشيءِ شرطاً للحكمِ، أو مانعاً له: حكمٌ شرعيٌّ، على ما
قرَّناه في المقتضي للحكم^(١)، والله أعلمُ.

الشرط والمانع
حكمَان شرعيَان



(١) أي عند قوله لما ذكر العلة والسبب: «نَصَبُهَا مُقْتَضِيْنِ لِأَحْكَامِهَا حُكْمٌ مِنْ الشَّارِعِ...» (ص ١٠٢).



القسم الثاني: الصحة والفساد



القسم الثاني من
أقسام الحكم
الوضعي:

الصحة اصطلاحاً

فالصَّحَّةُ هُوَ: اعتِبَارُ الشَّرْعِ الشَّيْءَ فِي حَقِّ حَكْمِهِ.
ويُطْلَقُ عَلَى الْعِبَادَاتِ مَرَّةً وَعَلَى الْعُقُودِ أُخْرَى.

الصحة في العبادات

فالصَّحِيحُ مِنَ الْعِبَادَاتِ:

مَا أَجْزَأَ وَأَسْقَطَ الْقَضَاءَ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَالْمُتَكَلِّمُونَ يَطْلُقُونَهُ بِإِزَاءٍ: مَا وَافَقَ الْأَمْرَ، وَإِنْ وَجَبَ الْقَضَاءُ؛

القول الثاني

• كَصَلَاةٍ مِنْ ظَنٍّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ.

وَهَذَا يَبْطُلُ بِالْحَجِّ الْفَاسِدِ؛

مناقشة القول
الثاني

• فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِإِتْمَامِهِ وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا الْعُقُودُ: فَكُلُّ مَا كَانَ سَبَبًا لِحَكْمٍ

الصحة في العقود

• إِذَا أَفَادَ حَكْمَهُ الْمَقْصُودَ مِنْهُ: فَهُوَ صَحِيحٌ؛

• وَإِلَّا: فَهُوَ بَاطِلٌ.

فَالْبَاطِلُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يُثْمَرْ،

الفرق بين
الصحيح والباطل

وَالصَّحِيحُ: الَّذِي أَثْمَرَ.

وَالْفَاسِدُ مُرَادِفُ الْبَاطِلِ،

العلاقة بين الفاسد
والباطل

• فَهُمَا اسْمَانِ لِمَسْمًى وَاحِدٍ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَأَبُو حَنِيفَةَ أَثْبَتَ قِسْمًا بَيْنَ الْبَاطِلِ وَالصَّحِيحِ، جَعَلَ الْفَاسِدَ عِبَارَةً عَنْهُ،

القول الثاني

- وزعم أنه عبارة عما كان مشروعا بأصله، غير مشروع بوصفه.
- ولو صح له هذا المعنى لم يتنازع في العبارة، لكنه لا يصح؛
- إذ كل ممنوع بوصفه فهو ممنوع بأصله.

مناقشة القول
الثاني



فصل في القضاء والإعادة والأداء

القسم الثالث
من أقسام الحكم
الوضعي

الإعادة اصطلاحاً

الإعادة: فِعْلُ الشَّيْءِ مَرَّةً أُخْرَى.

الأداء اصطلاحاً

والأداء: فِعْلُهُ فِي وَقْتِهِ.

القضاء اصطلاحاً

وَالْقَضَاءُ: فِعْلُهُ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهِ الْمَعْيَنِ شَرْعاً.

مسائل في القضاء:

١. تأخير الواجب

الموسع لمن ظن
الهلاك

فَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسِعِ أَنَّهُ يَمُوتُ قَبْلَ آخِرِ الْوَقْتِ:

• لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّأْخِيرُ،

• فَإِنْ أَخَّرَهُ وَعَاشَ لَمْ يَكُنْ قَضَاءً؛ لِوُقُوعِهِ فِي الْوَقْتِ.

٢. تأخير الواجب

غير المؤقت

وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْفَوْرِ، فَلَوْ أَخَّرَهَا ثُمَّ فَعَلَهَا: لَمْ تَكُنْ قَضَاءً؛

• لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ وَقْتُهَا بِتَقْدِيرٍ وَتَعْيِينٍ.

٣. تأخير القضاء

وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ عَلَى الْفَوْرِ فَأَخَّرَ: لَمْ نَقُلْ: قَضَاءُ الْقَضَاءِ.

ضابط القضاء

فَإِذَا: اسْمُ «الْقَضَاءِ» مَخْصُوصٌ بِمَا عُيِّنَ وَقْتُهْ شَرْعاً، ثُمَّ فَاتَ الْوَقْتُ

قَبْلَ الْفِعْلِ.

٤. ما فات لعذر

القول الأول

(اختيار المؤلف)

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ فَوَاتِهِ لَغَيْرِ عُدْرٍ، أَوْ لِعُدْرٍ؛

• كَالنَّوْمِ، وَالسَّهْوِ، وَالْحَيْضِ فِي الصَّوْمِ، وَالْمَرَضِ، وَالسَّفَرِ.

القول الثاني

وَقَالَ قَوْمٌ: الصَّيَامُ بَعْدَ رَمَضَانَ مِنَ الْحَائِضِ لَيْسَ بِقَضَاءٍ؛

• لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛

دليل القول الثاني

○ إذ فعلُهُ حرامٌ؛ ولا يَجِبُ فعلُ الحرامِ، فكَيْفَ تُؤْمَرُ بما
تَعْصِي بِهِ؟

○ ولا خِلَافَ في أَنَّها لو مَاتَتْ لم تَكُنْ عَاصِيَةً.

وقِيلَ في المريضِ والمسافرِ: لا يلزُمُهُمَا الصَّوْمُ -أيضًا-، فلا يكونُ
ما يَفْعَلُ بِهِ بعدَ رَمَضَانَ قِضَاءً.

وهذا فاسِدٌ؛ لوجوه ثلاثة:

مناقشة القول
الثاني

● أحدها: ما رَوَى عن عائشة رضي الله عنها أَنَّها قالت: «كُنَّا نَحِيضُ على عهدِ
رسولِ الله ﷺ، فنُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ، ولا نُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ»^(١)،
○ والآمرُ بالقِضَاءِ إِنَّمَا هو النَّبِيُّ ﷺ على ما نُقِرُّهُ فيما يَأْتِي^(٢).

● الثاني: أَنَّهُ لا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ في أَنَّهم يَنْوُونَ الْقِضَاءَ.

● الثالثُ: أَنَّ العِبَادَةَ مَتَى أُمِرَ بها في وَقْتٍ مَخْصُوصٍ فَلَمْ يَجِبْ فِعْلُهَا
فيه، لا يَجِبُ بَعْدَهُ، ولا يَمْتَنِعُ وَجُوبُ العِبَادَةِ في الذَّمَّةِ؛ بناءً على
وُجُودِ السَّبَبِ، مَعَ تَعَذُّرِ فِعْلِهَا؛
○ كَمَا في النَّائِمِ والنَّاسِي،

○ وكما في «المُحَدِّثِ»: تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ مَعَ تَعَذُّرِ فِعْلِهَا منه
في الحالِ،

○ وديونِ الأدميين: تَجِبُ على المُعْصِرِ مع عَجْزِهِ عن أدائها.



(١) أخرجه أحمد (٢٣١-٢٣٢)، ومسلم (٣٣٥)، وأخرجه البخاري (٣٢١) بنحوه.

(٢) أي عند قوله: «الرُّبَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَقُولَ: «أَمِرْنَا بِكَذَا»، أو «نُهِنَا» ...» (ص ١٧٠).



فصل في العزيمة والرخصة



القسم الرابع
من أقسام الحكم
الوضعي:

العزيمة في اللسان: القصد المؤكّد.

العزيمة لغةً

- ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والرخصة: السهولة واليسر.

الرخصة لغةً

- ومنه: «رَخَصَ السَّعُرُ»: إذا تراجع وسهل الشراء.

فأما في عرف حَمَلَةِ الشَّرْع:

فالعزيمة:

العزيمة اصطلاحاً

[١] الحكم الثابت من غير مخالفة دليل شرعي.

[٢] وقيل: ما لَزِمَ بإيجابِ الله تعالى.

والرخصة:

الرخصة اصطلاحاً

[١] استباحة المحظور مع قيام^(١) الحَاطِرِ.

[٢] وقيل: ما ثَبَتَ على خلاف دليل شرعي لمعارضٍ راجح.

ولا يُسَمَّى ما لم يُخَالِفِ الدَّلِيلَ رخصةً وإن كان فيه سعة؛ كإسقاطِ

صَوْمِ شَوَّالٍ، وإباحة المباحات.

صور تشبه فيها
الرخصة بغيرها:
١. السعة بدون
مخالفة الدليل

(١) في (س) زيادة: السبب.

لكن ما حُطَّ عَنَّا مِنَ الْإِضْرِ الَّذِي كَانَ عَلَى غَيْرِنَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى
رُخْصَةً مَجَازًا؛ لَمَّا وَجَبَ عَلَى غَيْرِنَا، فَإِذَا قَابَلْنَا أَنْفُسَنَا بِهِ حَسَنَ إِطْلَاقِ
ذَلِكَ.

٢. التخفيف مقابل
الأمم السابقة

فَأَمَّا إِبَاحَةُ التَّيْمُمِ:

٣. إباحة التيمم

• إِنْ كَانَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِمَرْضٍ أَوْ زِيَادَةِ ثَمَنِ:
سُمِّيَ رُخْصَةً.

• وَإِنْ كَانَ مَعَ عَدَمِهِ فَهُوَ مَعْجُوزٌ عَنْهُ، فَلَا يُمْكِنُ تَكْلِيفُ اسْتِعْمَالِهِ
الْمَاءِ مَعَ اسْتِحَالَتِهِ، فَكَيْفَ يَقَالُ: السَّبَبُ قَائِمٌ؟

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يُسَمَّى أَكْلُ الْمَيْتَةِ «رُخْصَةً» مَعَ وَجُوبِهِ فِي حَالِ
الضَّرُورَةِ؟

٤. أكل الميتة
للمضطر

قُلْنَا:

• يُسَمَّى «رُخْصَةً» مِنْ حَيْثُ:

○ إِنْ فِيهِ سَعَةٌ؛ إِذْ لَمْ يُكَلِّفْهُ اللَّهُ -تَعَالَى- إِهْلَاكَ نَفْسِهِ،

○ وَلِكُونِ سَبَبِ التَّحْرِيمِ مَوْجُودًا، وَهُوَ: حُبُّ الْمَحَلِّ
وَنَجَاسَتُهُ.

• وَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى «عَزِيمَةً» مِنْ حَيْثُ: وَجُوبُ الْعِقَابِ بِتَرْكِهِ، فَهُوَ
مِنْ قَبِيلِ الْجَهَتَيْنِ.

فَأَمَّا الْحَكْمُ الثَّابِتُ عَلَى خِلَافِ الْعُمُومِ:

٥. الحكم الثابت
على خلاف العموم

• فَإِنْ كَانَ الْحَكْمُ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ لِمَعْنَى مَوْجُودٍ فِي الصُّورَةِ

المختصة؛ «كبيع العرايا» المختص من «المزانية» المنهي عنها^(١): فهو حيثئذ رخصة.

• وإن كان لمعنى غير موجود في الصورة المختصة؛ كإباحة الرجوع في الهبة للوالد، المختص من قوله ﷺ: «العائد في هبته كالعائد في قبته»^(٢) فليس برخصة؛ لأن المعنى الذي حرم لأجله الرجوع في الهبة غير موجود في الوالد.



(١) أخرجه أحمد (٥/٢)، والبخاري (٢١٧٢)، ومسلم (١٥٣٩، ١٥٤٢) من حديث ابن عمر ﷺ: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانية، والمزانية أن يباع ما في رءوس النخل بتمر بكيل مسمى إن زاد فلي، وإن نقص فعلي»، قال ابن عمر ﷺ: «حدثني زيد بن ثابت، أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها».

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٨٠)، والبخاري (٢٦٢١)، ومسلم (١٦٢٢).

الكتاب الثاني: في أدلة الأحكام

الأصول أربعة:

الأدلة المتفق عليها

[١] كتابُ الله،

[٢] وسُنَّةُ رَسُوْلِهِ ﷺ،

[٣] والإجماعُ،

[٤] ودليلُ العقلِ المُبْقِي عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِي.

واخْتَلَفَ فِي:

الأدلة المختلف فيها

• قولِ الصَّحَابِي،

• وَشَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا.

○ وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (١).

وَأَصْلُ الْأَحْكَامِ كُلُّهَا مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛

الأحكام كلها من
الله وظهورها عندنا
بالرسول ﷺ

• إِذْ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ إِنْخِبَارٌ عَنْ اللَّهِ بِكَذَا.

• وَالْإِجْمَاعُ يَدُلُّ عَلَى السُّنَّةِ.

فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى ظُهُورِ الْحُكْمِ عِنْدَنَا: فَلَا يَظْهَرُ إِلَّا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ؛

• فَإِنَّمَا لَا نَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنْ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَلَا مِنْ جَبْرِيلَ ؑ، وَإِنَّمَا

ظَهَرَ لَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) أي في الكتاب الثالث: في بيان أصول مختلف فيها (ص ٣٠١).



• والإجماع يدلُّ على أنَّهم استندوا إلى قوله.
لكن إذا لم نُحرِّرِ النَّظَرَ، وَجَمَعْنَا المَدَارِكَ: صَارَتِ الْأُصُولُ الَّتِي
يَجِبُ فِيهَا النَّظَرُ مُنْقَسِمَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَا.





فصل



الأصل الأول:
كتاب الله تعالى

العلاقة بين القرآن
والكتاب

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وكتابُ الله سُبْحَانَهُ هُوَ كَلَامُهُ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَّلَ بِهِ جِبْرِيلُ ۖ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

القول الثاني

وَقَالَ قَوْمٌ: الْكِتَابُ غَيْرُ الْقُرْآنِ.

وهُوَ بَاطِلٌ؛

بيان بطلان القول
الثاني

• قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، وَقَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]؛

○ فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ اسْتَمَعُوا الْقُرْآنَ وَسَمَوْهُ قُرْآنًا وَكِتَابًا.

• وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَمِّ (١) وَالْكِتَابِ النَّبِيِّ (٢)﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴿[الزخرف: ١-٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا﴾ [الزخرف: ٤]،

• وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٣٣) فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]،

• ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ (١) فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]،

○ سَمَّاهُ قُرْآنًا وَكِتَابًا.

• وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.



وهو: ما نُقِلَ إلَيْنَا بَيْنَ دَفَّتَيْ المَصْحَفِ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا.

وَقَيْدُنَاهُ بِالمَصَاحِفِ؛

• لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم بِالْعَوَا فِي نَقْلِهِ وَتَجْرِيدِهِ عَمَّا سِوَاهُ، حَتَّى كَرِهُوا

التَّعَاشِيرَ وَالنَّقْطَ؛ كَيْلًا يَخْتَلِطُ بِغَيْرِهِ، فَتَعْلَمُ أَنَّ المَكْتُوبَ فِي

المَصْحَفِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَمَا خَرَجَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنْهُ؛

• إِذْ يُسْتَحِيلُ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي عَلَى حِفْظِ الْقُرْآنِ،

أَنْ يُهْمَلَ بَعْضُهُ فَلَا يُنْقَلُ، وَيُخْلَطُ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.





فصل



الاحتجاج بالقراءة
الشاذة

المراد بالقراءة
الشاذة

فَأَمَّا مَا نَقُلَ نَقْلًا غَيْرَ مُتَوَاتِرٍ؛

• كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فصيامُ ثلاثة أيامٍ متتابعاتٍ»^(١)،

فقد قَالَ قومٌ: ليسَ بِحُجَّةٍ؛

القول الأول

• لِأَنَّهُ خَطَأٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الرَّسُولِ تَبْلِيغُ الْقُرْآنِ طَائِفَةً مِنْ

دليل القول الأول

الْأُمَّةِ تَقُومُ الْحُجَّةُ بِقَوْلِهِمْ، وَلَيْسَ لَهُ مُنَاجَاةُ الْوَاحِدِ بِهِ.

• وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ مِنَ الْقُرْآنِ:

○ اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا،

○ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا،

■ وَمَعَ التَّرَدُّدِ لَا يُعْمَلُ بِهِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ حُجَّةٌ؛

القول الثاني
(اختيار المؤلف)

• لِأَنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا فَهُوَ خَبَرٌ،

دليل القول الثاني

○ فَإِنَّهُ رَبَّمَا سَمِعَ الشَّيْءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرًا، فَظَنَّهُ قُرْآنًا.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٥١٣)، وسعيد بن منصور في التفسير (٨٠٥، ٨٠٦)، وابن أبي

شيبه (٣/ ٨٧)، والبيهقي في السنن الكبير (١٠/ ٦٠) من طرق.

وليس شيء من تلك الطرق التي روي منها الخبر متصلًا عنه ﷺ، قال البيهقي: «وكل

ذلك مراسيل عن عبد الله بن مسعود، والله أعلم».

○ وَرُبَّمَا أُبْدِلَ لَفْظَةً بِمِثْلِهَا ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، كَمَا رُوِيَ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُجَوِّزُ مِثْلَ ذَلِكَ ^(١)، وَهَذَا يُجَوِّزُ فِي
الْحَدِيثِ دُونَ الْقُرْآنِ.

▪ فِيهِ الْجُمْلَةُ: لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَسْمُوعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ،
وَمَرُورِيًّا عَنْهُ، فَيَكُونُ حُجَّةً كَيْفَ مَا كَانَ.

وَقَوْلُهُمْ: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا».

مناقشة دليل القول
الأول

قُلْنَا: لَا يُجَوِّزُ ظَنُّ هَذَا بِالصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛

• فَإِنَّ هَذَا افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ وَكَذِبٌ عَظِيمٌ؛ إِذْ جَعَلَ رَأْيُهُ وَمَذْهَبُهُ الَّذِي
لَيْسَ هُوَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا عَنْ رَسُولِهِ: قُرْآنًا.

• وَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم لَا يَجُوزُ نِسْبَةُ الْكَذِبِ إِلَيْهِمْ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ
وَلَا فِي غَيْرِهِ، فَكَيْفَ يَكْذِبُونَ فِي جَعْلِ مَذَاهِبِهِمْ قُرْآنًا؟
○ فَهَذَا بَاطِلٌ يَقِينًا.



(١) أخرج سعيد بن منصور في التفسير (٣٤)، وابن أبي شيبة (٤٨٨/١٠)، والطبراني
في الكبير (٨٦٨٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين،
فاقرءوا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، فإنما هو كقول أحدكم: هلم، وتعال».



فصل



المجاز في القرآن

القول الأول
(اختيار المؤلف)

المجاز اصطلاحاً

أمثله في القرآن

والقرآنُ يَشْتَمِلُ على الحقيقةِ والمجازِ،

- وهو: اللَّفْظُ المستعملُ في غيرِ موضوعِهِ الأصليِّ على وجهِ يَصَحُّ؛
- كقولِهِ: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَايِطِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿فَمَنْ أَعْتَذَرِ عَلَىٰكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٥٧] أي: أولياء الله.

○ وذلك كله مجاز؛ لأنه استعمال اللَّفْظِ في غيرِ موضوعِهِ.

ومن مَنَعَ ذلك؛

القول الثاني

• فَقَدْ كَابَر.

ومن سلَّمه، وقال: لَا أُسَمِّيه مَجَازًا؛

• فهو نزاعٌ في عِبَارَةٍ لَا فائِدَةَ في المِشَاحَةِ فِيهِ، والله أعلم.



وجود الألفاظ
الأعجمية في
القرآن

القول الأول

دليل القول الأول

القول الثاني

دليل القول الثاني

فصل

قَالَ الْقَاضِي: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ لَفْظٌ بغيرِ الْعَرَبِيَّةِ؛

• لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ

ءَايَاتُهُ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، وَلَوْ كَانَ فِيهِ لُغَةُ الْعَجَمِ: لَمْ

يَكُنْ عَرَبِيًّا مُحْضًا، وَأَيَّاتٌ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى،

• وَلِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ تَحَدَّاهُمْ بِالْإِتْيَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَا يَتَحَدَّاهُمْ

بِمَا لَيْسَ مِنْ لِسَانِهِمْ وَلَا يُحْسِنُونَهُ.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعُكْرَمَةَ^(١) أَنَّهُمَا قَالَا: فِيهِ أَلْفَاظٌ بغيرِ

الْعَرَبِيَّةِ^(٢).

• قَالُوا: ﴿نَاشِئَةٌ أَلِيلٌ﴾ [المزمل: ٦] بِالْحَبَشِيَّةِ^(٣)، وَ﴿مِشْكُورَةٌ﴾

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُكْرَمَةُ الْمَدَنِيُّ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمْ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٠٤هـ)، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ فِي الْمَدِينَةِ.

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي مَوَافَقَةِ الْخَيْرِ الْخَيْرِ (١/ ٢٥): «لَمْ أَرُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا جَاءَ عَنْهُمَا تَفْسِيرُ أَلْفَاظٍ وَقَعَتْ فِي الْقُرْآنِ أَطْلَقًا أَنَّهَا بِلِسَانِ غَيْرِ الْعَرَبِ...»، وَانْظُرْ: مَا ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ (٢/ ١٣٩) فِي سَرْدِهِ لِمَا قِيلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ مِنْ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ.

(٣) أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (١٣/ ١-١٤) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣/ ٢٠) عَنْ عُكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ قَالَ: «الْناشِئَةُ بِالْحَبَشِيَّةِ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ قَالُوا: نَشَأَ».

هنديّة^(١)، و﴿إِسْتَبْرَقِ﴾^(٢) فارسيّة^(٣).

مناقشة دليل القول
الأول

وقال من نصّر هذا: اشتمال القرآن على كلمتين ونحوهما أعجميّة لا يُخرِجُهُ عن كَوْنِهِ عربيًّا، وعن إطلاقِ هذا الاسمِ عليه، ولا يمهدُّ للعربِ حُجَّةً؛ فإنَّ الشُّعْرَ الفَارِسِيَّ يُسَمَّى فَارِسِيًّا، وإنَّ كانَ فيه آحادُ كلماتٍ عربيّةٍ. ويمكنُ الجمعُ بين القولين: بأن تكونَ هذه الكلماتُ أصلُها بغيرِ العربيّةِ، ثمَّ عربّتها العربُ واستعملتها، فصارت من لسانها بتعريبها واستعمالها لها، وإن كان أصلُها أعجميًّا.

الجمع بين القولين



(١) قال السيوطي في الدر المنثور (١١/٦٧): «أخرج عبْدُ بنُ حُمَيْدٍ عن ابنِ عباسٍ ؓ قال: المشكاة بلسان الحبشة»، وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (١٤٥٦٩) عن مجاهد أنه قال: «المشكاة: الكوة بلغة الحبشة».

(٢) في (س) زيادة: وسجّل.

(٣) أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٧٩٦) عن الضَّحَّاك قال: «الإسْتَبْرَقُ: الديباج الغليظ، وهو بلغة العجم: استبره»، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/١٣٨) دون موضع الشاهد منه.



فصل



المحكم والمتشابه في
القرآن

وفي كتاب الله سبحانه مُحْكَمٌ ومُتَشَابِهٌ،

• كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ

هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

تفسير المحكم
والمتشابه
القول الأول

قَالَ الْقَاضِي: الْمُحْكَمُ: الْمَفْسَّرُ، وَالْمُتَشَابِهُ: الْمُجْمَلُ؛

• لِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ سَمَّى الْمُحْكَمَاتِ: «أُمَّ الْكِتَابِ»،

• وَأُمُّ الشَّيْءِ: الْأَصْلُ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْهُ غَيْرُهُ،

○ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْكَمُ غَيْرَ محتاجٍ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ هُوَ أَصْلٌ

بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(١): الْمُتَشَابِهُ: هُوَ الَّذِي يَغْمُضُ عِلْمُهُ عَلَى غَيْرِ الْعُلَمَاءِ

القول الثاني

الْمُحَقِّقِينَ؛ كَالآيَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ؛

• كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وَقَالَ فِي

آيَةٍ أُخْرَى: ﴿قَالُوا يَتَوَلَّيْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، وَنَحْوِ

ذَلِكَ.

(١) أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِي، وَلَدَ سَنَةَ (٤٣١هـ)، وَتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٣هـ)،

مِنْ كَتَبِهِ: الْوَاضِحُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ.

القول الثالث

وَقَالَ آخَرُونَ: الْمُتَشَابَهُ: الحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ فِي أَوَائِلِ السُّورِ،
وَالْمُحْكَمُ: مَا عَدَاهُ.

القول الرابع

وَقَالَ آخَرُونَ: الْمُحْكَمُ: الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَالْحَرَامُ وَالْحَلَالُ،
وَالْمُتَشَابَهُ: الْقَصَصُ وَالْأَمْثَالُ.

القول الخامس
(اختيار المؤلف)

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْمُتَشَابَهَ: مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَجِبُ
الْإِيمَانُ بِهِ، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِتَأْوِيلِهِ؛

● كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]،
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بَنَدَى﴾
[ص: ٧٥]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾
[القمر: ١٤]، ونحوه.

فَهَذَا اتَّفَقَ السَّلَفُ ﷺ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ، وَإِمْرَارِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَتَرْكِ
تَأْوِيلِهِ.

أدلة القول
الخامس

[١] فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ ذَمَّ الْمُتَبَعِينَ^(١) لِتَأْوِيلِهِ، وَقَرَنَهُمْ - فِي الذَّمِّ -
بِالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْفِتْنَةَ، وَسَمَّاهُمْ أَهْلَ زَيْغٍ.

○ وَلَيْسَ فِي طَلَبِ تَأْوِيلِ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمُجْمَلِ وَغَيْرِهِ مَا يُدْخِلُهُ
صَاحِبُهُ، بَلْ يُمدِّحُ عَلَيْهِ؛ إِذْ هُوَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ،
وَتَمْيِيزِ الْحَلَالِ مِنَ الْحَرَامِ.

[٢] ولأنَّ في الآية قرائن تدلُّ على أنَّ الله سبحانه مُنْفَرِدٌ بعلمِ تأويلِ المتشابه، وأنَّ الوقفَ الصَّحِيحَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ لَفْظًا وَمَعْنَى،

○ أما اللَّفْظُ؛ فَلأنَّه لو أَرَادَ عَطَفَ «الرَّاسِخِينَ» لَقَالَ: «وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ» بِالْوَاوِ.
○ وَأَمَّا الْمَعْنَى؛

[أ] فَلأنَّه ذَمَّ مُتَبَعِي التَّأْوِيلِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِلرَّاسِخِينَ مَعْلُومًا: لَكَانَ مُتَبَعِيهِ مَمْدُوحًا لَا مَذْمُومًا.

[ب] وَلأنَّ قَوْلَهُمْ: ﴿آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧] يدلُّ على نوع تفويضٍ وتسليمٍ لشيءٍ لم يَقِفُوا على مَعْنَاهُ، سَيِّمًا إِذْ^(١) أَتَبَعُوهُ بِقَوْلِهِمْ: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فَذَكَرَهُمْ رَبَّهُمْ -ههنا- يَعطِي الثِّقَةَ بِهِ، وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِهِ، وَأَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ، وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ الْمُحَكَّمُ.

[ج] وَلأنَّ لَفْظَةَ «أَمَّا» لَتَفْصِيلِ الْجُمْلِ، فَذَكَرَهُ لَهَا فِي: ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِيبٌ﴾ [آل عمران: ٧] مَعَ وَصْفِهِ إِيَّاهُمْ بِابْتِغَاءِ الْمُتَشَابِهِ، وَابْتِغَاءِ تَأْوِيلِهِ، يَدُلُّ عَلَى قِسْمٍ آخَرَ يُخَالِفُهُمْ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ وَهُمْ «الرَّاسِخُونَ»، وَلَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ لَمْ يُخَالِفُوا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ فِي ابْتِغَاءِ التَّأْوِيلِ.

■ وإذا قد ثبت أنه غير معلوم التأويل لأحد: فلا يجوز
حملة على غير ما ذكرناه؛ لأن ما ذكر من الوجوه
يَعْلَمُ تأويله كثير من الناس.

فإن قيل: فكيف يُخاطبُ الله الخلق بما لا يعقلونه، أم كيف يُنزل على
رسوله ما لا يُطْلَعُ على تأويله؟

اعتراض على القول
الخامس

قلنا: يجوز أن يُكَلِّفَهُمُ الإيمان بما لا يَطْلَعُونَ على تأويله؛

الجواب عنه

• لِيُخْتَبَرَ طَاعَتُهُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ
الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ
الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية، ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا
الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠].

• وكما اخْتَبَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ
مَعْنَاهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).



(١) في هامش (ز): «آخر الجزء الأول من أجزاء المصنّف».



باب النسخ



النسخ لغة

النَّسخُ في اللُّغة:

[١] الرَّفْعُ والإزالة، ومنه: «نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ»، و«نَسَخَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ».

[٢] وقد يُطلق لإرادة: مَا يُشْبِهُ النِّقْلَ؛ كقولهم: «نَسَخْتُ الكِتَابَ».

○ فأما النَّسخُ في الشَّرْعِ، فَهُوَ بِمعْنَى: الرَّفْعِ والإزالة لا غير.

وحَدُّهُ: رفعُ الحكمِ الثَّابِتِ بِالخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ بِخِطَابٍ مَتَرَاخٍ عَنْهُ.

● وَمَعْنَى «الرَّفْعِ»: إِزَالَةُ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لِبَقْيِ ثَابِتًا، عَلَى مِثَالِ رفعِ حكمِ الإجارةِ بِالْفَسْخِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَفَارِقُ زَوَالَ حُكْمِهَا بَانْقِضَاءِ مُدَّتِهَا.

● وَقَيِّدْنَا الحَدَّ «بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ»؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْعِبَادَاتِ فِي الشَّرْعِ مَزِيدٌ لِحُكْمِ الْعَقْلِ مِنْ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ، وَلَيْسَ بِنَسْخٍ.

● وَقَيِّدْنَاهُ «بِالْخِطَابِ الثَّانِي»؛ لِأَنَّ زَوَالَ الْحُكْمِ بِالمَوْتِ وَالْجَنُونِ لَيْسَ بِنَسْخٍ.

● وَقَوْلُنَا: «مَعَ تَرَاخِيهِ عَنْهُ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَّصِلًا بِهِ، كَانَ بَيِّنًا وَإِتِمَامًا لِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَتَقْدِيرًا لَهُ بِمُدَّةٍ وَشَرْطٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ: النَّسخُ كَشْفُ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ بِخِطَابٍ ثَانٍ.

النسخ اصطلاحاً:
القول الأول
(اختيار المؤلف)
شرح التعريف

القول الثاني

مناقشة القول
الثاني

[١] وهذا يوجب أن يكون قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] نسخاً، وليس فيه معنى الرفع؛ فإن قوله^(١) إذا لم يتناول إلاَّ النهار فهو متقاعد^(٢) عن الليل بنفسه، فما معنى نسخه؟! وإنما يرفع ما دخل تحت الخطاب الأول.

[٢] وما ذكره تخصيص.

[٣] على^(٣) أن نسخ العبادة قبل وقتها والتمكن من امتثالها جائز، وليس فيه بيان لانقطاعها.

وحدَّ المعترضة النسخ بأنه: الخطاب الدالُّ على أن مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه لولاه لكان ثابتاً.

ولا يصح؛

القول الثالث

مناقشة القول
الثالث

• لأن حقيقة النسخ الرفع، وقد أخلوا الحدَّ عنه.

فإن قيل: تحديد النسخ بالرفع لا يصح؛ لخمس أوجه:

الاعتراض الأول
على القول الأول

• أحدها: أنه لا يخلو؛ إمَّا أن يكون رفعاً لثابت، أو ما لا ثبات له؛

○ فالثابت لا يمكن رفعه،

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة ابن بدران (١/١٩١) زيادة: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٢) قوله: «فهو متقاعد» مكانها في (ع): متقاعدًا، وفي (س): «فهو متباعد»، والمثبت من (ب، ز، ل) وهو الموافق لما في المستصفى (١/٢٨٨).

(٣) في (ع، ب، ز، س): وعلى، والمثبت من (ل).

○ وما لا ثبات له لا حاجة إلى رفعه.

• الثاني: أن خطاب الله تعالى قديم، فلا يمكن رفعه.

• الثالث: أن الله تعالى إنما أثبت له حسنه، فالنهى يؤدي إلى أن ينقلب الحسن قبيحاً.

• الرابع: أن ما أمر به: إن أراد وجوده، كيف ينهى عنه حتى يصير غير مرادٍ؟

• الخامس: أنه يدل على البداء؛ فإنه يدل على أنه بدا له مما كان حكم به، ونديم عليه، وهذا محال في حق الله تعالى.

قُلْنَا:

الجواب عنه

أما الأول: ففاسد؛ فإننا نقول: بل هو رفع لحكم ثابت لولاه لبقية ثابتاً؛ كالكسر من المكسور، والفسخ في العقود،

• ولو^(١) قال قائل: إن الكسر إما أن يرد على معدوم أو موجود؛

○ فالمعدوم لا حاجة إلى إعدامه،

○ والموجود لا ينكسر،

■ كان غير صحيح؛ لأن معناه: أن له من استحكام البنية ما يبقى لولا الكسر،

(١) في (ع، ب، ز): لو، والمثبت من (س، ل).

▪ وتُدْرِكُ^(١) تفرقةً بينَ كسره، وبين انكساره بنفسه لتناهي

الخلل فيه، كما تُدْرِكُ^(٢) تفرقةً بينَ فسحِ الإجارة، وبين زوالِ حكمِها لانقضاءِ مدَّتِها.

• وبهذا فارقَ التَّخْصِصُ النِّسْخَ؛ فَإِنَّ التَّخْصِصَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُريدَ باللفظِ: البعض.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَرَادُ بِالنِّسْخِ: رَفْعُ تَعَلُّقِ الْخُطَابِ بِالْمَكْلَفِ؛ كما يَزُولُ تَعَلُّقُهُ بِهِ لَطَرَيَانِ الْعَجْزِ وَالْجُنُونِ، وَيَعُودُ بَعُودُ الْقُدْرَةِ وَالْعَقْلِ، وَالْخُطَابُ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَغَيَّرُ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَيَنْبَغِي عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ فِي الْعَقْلِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

• وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ حَسَنًا فِي حَالِهِ، وَقَبِيحًا فِي أُخْرَى،

○ لَكِنْ لَا يَصِحُّ هَذَا الْعُذْرُ؛ لَجَوَازِ النِّسْخِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَيَكُونُ قَدْ نَهَى عَمَّا أَمَرَ بِهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَالرَّابِعُ: يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مَشْرُوطٌ بِالْإِرَادَةِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَأَمَّا الْخَامِسُ: ففَاسِدٌ؛ فَإِنَّهُمْ:

• إِنْ أَرَادُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ مَا حَرَّمَ، وَنَهَى عَمَّا أَمَرَ بِهِ،

○ فَهُوَ جَائِزٌ ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، وَلَا

تَنَاقُضَ، كَمَا أَبَاحَ الْأَكْلَ لَيْلًا، وَحَرَّمَهُ نَهَارًا.

(١) فِي (ب، ل): وَتَدْرِكُ، وَفِي (ز) بِلَا نَقْطِ.

(٢) فِي (ب، ل): تَدْرِكُ، وَفِي (ز) بِلَا نَقْطِ.

• وإن أرادوا: أَنَّهُ انْكَشَفَ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ،

○ فلا يلزَمُ من النَّسخِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ بِأَمْرِ مُطْلَقٍ، وَيَدِيمُ عَلَيْهِمُ التَّكْلِيفَ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ يَقْطَعُ فِيهِ التَّكْلِيفَ بِالنَّسخِ.

• فَإِنْ قِيلَ: فَهُمْ مَأْمُورُونَ بِهِ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى وَقْتِ النَّسخِ، أَوْ أَبَدًا؟

الاعتراض الثاني
على القول الأول

○ إن قلتم: إِلَى وَقْتِ النَّسخِ: فَهُوَ بَيَانُ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ.

○ وَإِنْ قُلْتُمْ: أَبَدًا، فَقَدْ تَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَمَعْلُومُهُ.

• قُلْنَا: بَلْ هُمْ مَأْمُورُونَ فِي عِلْمِهِ إِلَى وَقْتِ النَّسخِ الَّذِي هُوَ قَطْعٌ لِلْحُكْمِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي لَوْلَاهُ لَدَامَ الْحُكْمُ؛

الجواب عنه

○ كَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْبَيْعَ الْمَطْلُوقَ مَفِيدًا لِحُكْمِهِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ بِالنَّسخِ، وَلَا يَعْلَمُهُ فِي نَفْسِهِ قَاصِرًا، وَيَعْلَمُ أَنَّ الْفَسْخَ سَيَكُونُ، فَيَنْقَطِعُ الْحُكْمُ بِهِ، لَا لِقُصُورِهِ فِي نَفْسِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّسخِ وَالتَّخْصِصِ؟
قُلْنَا:

الفرق الرئيس بين
النسخ والتخصيص

• هُمَا مُشْتَرِكَاَنِ مِنْ حَيْثُ: إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُوجِبُ اخْتِصَاصَ بَعْضٍ مُتَنَاوِلِ اللَّفْظِ.

• مُفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ:

○ إِنَّ التَّخْصِصَ: بَيَانُ أَنَّ الْمَخْصُوصَ غَيْرُ مُرَادٍ بِاللَّفْظِ.

ستة فروق
أخرى بين النسخ
والتخصيص

- والنسخ: يُخرج ما أُريدَ باللفظ الدلالة عليه؛
- كَقَوْلِهِ: «صُمَّ أَبَدًا»، يجوزُ نسخُ ما أُريدَ باللفظ في بعضِ الأزمنة.
 - وكذلك افتراقًا في وجوهٍ ستة:
 - أحدها: أَنَّ النسخَ ^(١) يشترطُ تراخيه، والتَّخصيصُ يجوزُ اقترانه.
 - والثاني: أَنَّ النسخَ يدخلُ في الأمرِ بمأمورٍ واحدٍ، بخلافِ التَّخصيصِ.
 - الثالثُ: أَنَّ النسخَ لا يكونُ إلَّا بخطابٍ، والتَّخصيصُ يجوزُ بأدلةِ العقلِ والقرائنِ.
 - والرابعُ: أَنَّ النسخَ لا يدخلُ الأخبارَ، والتَّخصيصُ بخلافه.
 - والخامسُ: أَنَّ النسخَ لا تبقى معه دِلالةُ اللفظِ على ما تحته، والتَّخصيصُ لا يَنْتَفِي معه ذلك.
 - والسادسُ: أَنَّ النسخَ في المقطوعِ به لا يجوزُ إلا بمثله، والتَّخصيصُ فيه جائزٌ بالقياسِ، وخبرِ الواحدِ، وسائرِ الأدلَّةِ.



(١) في (ب، ز، س) الناسخ، والمثبت من (ع، ل).



فصل



إثبات النسخ

وقد أنكر قوم النسخ.

القول بإنكاره

وهو فاسد؛

لأن النسخ جائز عقلاً، وقد قام دليله شرعاً.

أدلة ثبوت النسخ:

• أمّا العقل:

الدليل العقلي

○ فلا يمتنع أن يكون الشيء مصلحة في زمانٍ دون زمانٍ،

○ ولا بُعد في أن الله يعلم^(١) مصلحة عباده في أن يأمرهم بأمرٍ

مطلق حتى يستعدوا له فيثابوا، ويمتنعوا - بسبب العزم

عليه - من معاصي وشهوات، ثم يخففه عنهم.

• فأما دليله شرعاً:

الدليل الشرعي

[١] فقال الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَاهَا^(٢) نَأْتِ بِخَيْرٍ

مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]،

[٢] ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]،

(١) في (ب، ز، س): «ولا يبعد في أن يعلم الله تعالى»، وفي (ل): «ولا بُعد في أن يعلم الله

تعالى»، والمثبت من (ع)، وهو الأقرب لما في المستصفى (١/ ٢٩٥).

(٢) هكذا في جميع النسخ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، أي: بفتح النون والسين وهمزة

ساكنة بين السين والهاء (نُسَاهَا)، وأما بقية القراء فقرأوها بضم النون وكسر السين من

غير همزة ﴿نُسَاهَا﴾. انظر: النشر لابن الجزري (٥/ ١٦١٤).

[٣] وقد أجمعت الأمة على أن شريعة محمد ﷺ قد نسخت ما خالفها من شرائع الأنبياء قبله.

[٤] وقد كان يعقوب ﷺ جمع بين الأختين، وآدم ﷺ كان يزوج بناته من بني، وهو محرّم في شرائع من بعدهم من الأنبياء ﷺ.





فصل



أنواع النسخ في
القرآن وما فيها من
الاختلاف

القول الأول
(اختيار المؤلف)

يجوزُ:

[١] نسخُ تلاوةِ الآيةِ دُونَ حُكْمِهَا،

[٢] ونسخُ حُكْمِهَا دُونَ تِلَاوَتِهَا،

[٣] ونسخُهُمَا مَعًا.

وأحال قومٌ: نسخَ اللَّفْظِ؛

• فَإِنَّ اللَّفْظَ إِنَّمَا نَزَلَ لِيُتْلَى وَيُنَابَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُرْفَعُ؟

وَمَنْعَ آخَرُونَ: نسخَ الحكمِ دُونَ التَّلَاوَةِ؛

• لِأَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُرْفَعُ الْمَدْلُولُ مَعَ بَقَاءِ الدَّلِيلِ؟

قلنا: هو مُتَّصِرٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا^(١)،

• أَمَّا التَّصَوُّرُ:

○ فَإِنَّ التَّلَاوَةَ، وَكِتَابَتَهَا فِي الْقُرْآنِ، وَانْعِقَادَ الصَّلَاةِ بِهَا، مِنْ

أَحْكَامِهَا، وَكُلُّ حُكْمٍ فَهُوَ قَابِلٌ لِلنَّسخِ.

○ وَأَمَّا تَعَلُّقُهَا بِالْمَكْلَفِ فِي الْإِجَابِ وَغَيْرِهِ، فَهُوَ حُكْمٌ - أَيْضًا -

فَيَقْبَلُ النَّسخَ.

القول الثاني

دليل القول الثاني

القول الثالث

دليل القول الثالث

أدلة القول الأول:

الدليل الأول:

الجواز العقلي

الدليل الثاني:
الوقوع الشرعي

• وأما الدليل على وقوعه:

[١] فَقَدْ نُسَخَ حُكْمُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] وَبَقِيَ تِلَاوَتُهَا^(١).

[٢] وكذلك: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]^(٢).

[٣] وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَخْبَارُ بِنُسَخِ آيَةِ الرَّجْمِ، وَحُكْمِهَا بَاقٍ^(٣).
وقولهم: كيف تُرْفَعُ التَّلَاوَةُ؟

مناقشة دليل القول
الثاني

قُلْنَا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ الْحُكْمَ دُونَ التَّلَاوَةِ، لَكِنْ أُنْزِلَ
بِلَفْظٍ مُعَيَّنٍ.

وقولهم: كيف يُرْفَعُ المَذْلُومُ مَعَ بَقَاءِ الدَّلِيلِ؟

مناقشة دليل القول
الثالث

قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا عِنْدَ انْفِكَائِهِ عَمَّا يَرْفَعُ حُكْمَهُ، وَالنَّاسِخُ مُزِيلٌ
لِحُكْمِهِ، فَلَا يَبْقَى دَلِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرج البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٤٥) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: «لما نزلت: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتدي، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها».

(٢) يأتي لفظ الحديث الذي فيه ذكر النسخ وتخريجه (ص ١٥٦).

(٣) أخرج أحمد (٥٥/١)، والبخاري (٦٨٢٩)، ومسلم واللفظ له (١٦٩١)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشي إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله».



فصل



حكم النسخ
قبل التمكن من
الامتنال

القول الأول
(اختيار المؤلف)

يُجُوزُ نَسْخُ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاِمْتِنَالِ،

• نحو: أن تقولَ في رمضانَ: «حُجُّوا في هذه السَّنةِ»، وتقولَ قبلَ يومِ
عرفة: «لا تحجُّوا».

وأنكرتِ المعتزلةُ ذلكَ؛

القول الثاني

[١] لَأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ مَأْمُورًا
مَنْهِيًّا، حَسَنًا قَبِيحًا، مَصْلَحَةً مَفْسَدَةً.

أدلة القول الثاني

[٢] وَلَأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ كَلَامُ اللَّهِ، وَهُوَ عِنْدَكُمْ قَدِيمٌ، فَكَيْفَ يَأْمُرُ
بِالشَّيْءِ وَيَنْهَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؟

[١] وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ جَوَازِهِ عَقْلًا^(١).

أدلة القول الأول

[٢] وَدَلِيلُهُ شَرْعًا: قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ نَسَخَ ذَبْحَ
الْوَلَدِ عَنْهُ قَبْلَ فِعْلِهِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ يَنْتَهَى بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾
[الصافات: ١٠٧].

وقد اعتَصَصَ هَذَا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ^(٢) حَتَّى تَعَسَّفُوا فِي تَأْوِيلِهِ مِنْ سِتَّةِ أَوْجُهٍ:
• أَحَدُهَا: أَنَّهُ كَانَ مَنَامًا لَا أَصْلَ لَهُ.

اعتراضات على
الدليل الثاني
للقول الأول

(١) أي عند قوله في بداية الفصل: «نحو: أن تقولَ في رمضانَ: «حُجُّوا في هذه السَّنةِ»...»،
أو عند قوله (ص ١٣٤): «ولا بُعْدَ في أن الله يعلم مصلحةَ عباده....».

(٢) المراد بهم: المعتزلة، وقد سبق التعريف بهم (ص ٥٣).

• الثاني: أنه لم يُؤمر بالذبح، وإنما كُلف العزم على الفعل؛ لامتحان سرّه في صبره عليه.

• الثالث: أنه لم يُنسخ، لكن قلب الله عنقه نحاسًا، فانقطع التكليف عنه لتعذره لا للنسخ^(١).

• الرابع: أن المأمور به: الإضجاع، ومقدمات الذبح، بدليل: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا﴾ [الصفات: ١٠٥].

• الخامس: أنه ذبح امتثالًا، فالتأم الجرحُ واندمل، بدليل الآية.

• السادس: أنه إنما أخبر أنه يُؤمر به في المستقبل؛ فإن لفظه لفظُ الاستقبال لا لفظ الماضي.

والجواب من وجهين: أحدهما: يعم جميع ما ذكره، والثاني: أنا نُفردُ كلَّ وجهٍ مما ذكره بجواب.

الجواب عن
الاعتراضات:

أما الأول: فلو صحَّ شيءٌ من ذلك لم يحتج إلى فداء، ولم يكن بلاءً مُبينًا في حقّه.

الجواب الإجمالي

والجواب الثاني:

الجواب التفصيلي

• أما قولهم: «كَانَ مِنَّا مَا لَا أَصْلَ لَهُ».

الجواب عن
الاعتراض الأول

• قلنا:

○ مناماتُ الأنبياء ﷺ وَخِي، كانوا يَعْرِفُونَ الله تعالى بها.

(١) قوله: «لا للنسخ» زيادة من (ل).

○ ولو كَانَ مَنَامًا لَا أَضْلَ لَهُ: لَمْ يَجْزْ لَهُ قَصْدُ الذَّبْحِ، وَالتَّلُّ لِلجَّيْنِ.

○ وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ: قَوْلُ وَلَدِهِ ﷺ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢]، وَلَوْ لَمْ يُؤْمَرْ: كَانَ ذَلِكَ كَذِبًا.

● والثَّانِي: فَاسِدٌ لَوَجْهَيْنِ:

الجواب عن
الاعتراض الثاني

○ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ سَمَّاهُ ذَبْحًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصفات: ١٠٢]، وَالْعَزْمُ لَا يُسَمَّى ذَبْحًا.

○ وَالْآخَرُ: أَنَّ الْعَزْمَ لَا يَجِبُ مَا لَمْ يُعْتَقَدْ وَجُوبُ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْزُومُ عَلَيْهِ وَاجِبًا، كَانَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ أَحَقَّ بِمَعْرِفَتِهِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ.

● وَالثَّالِثُ: لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَقْلِبُ عُنُقَهُ حَدِيدًا يَكُونُ أَمْرًا بِمَا يَعْلَمُ امْتِنَاعَهُ.

الجواب عن
الاعتراض الثالث

● وَالرَّابِعُ: فَاسِدٌ؛ لِكَوْنِهِ لَا يُسَمَّى ذَبْحًا.

الجواب عن
الاعتراض الرابع

● وَالْخَامِسُ: فَاسِدٌ؛ إِذْ لَوْ صَحَّ: لَكَانَ مِنْ آيَاتِهِ الظَّاهِرَةِ، فَلَا يُتْرَكُ نَفْلُهُ، وَلَمْ يُنْقَلْ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِرَاعٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ.

الجواب عن
الاعتراض الخامس

○ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ صَدَقَتِ الرُّءْيَا﴾ [الصفات: ١٠٥] أَيْ: عَمِلْتَ عَمَلٌ مُصَدِّقٌ، وَالتَّصْدِيقُ غَيْرُ التَّحْقِيقِ.

● وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ» فَاسِدٌ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَوْجِدَ الْأَمْرِ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ كَيْلَا يَكُونَ خُلْفًا فِي الْكَلَامِ.

الجواب عن
الاعتراض السادس

○ وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْمَاضِي، كَمَا قَالَ: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿إِنِّي أَرْنِي أَعَصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: ٣٦]، أَي: قَدْ رَأَيْتُ.

○ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا

وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبٌ^(١)

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ يُفْضَى إِلَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَأْمُورًا مِنْهُيًّا»،

• فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا مِنْ وَجْهِ، مِنْهُيًّا عَنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ،

○ كَمَا يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ مَعَ الطَّهَّارَةِ وَيُنْهَى عَنْهَا مَعَ الْحَدَثِ.

• كَذَا هَهُنَا: يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ بَقَاءُ حُكْمِهِ شَرْطًا فِي الْأَمْرِ، فَيُقَالُ:

«افْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ، إِنْ لَمْ يَزَلْ حُكْمُ أَمْرِنَا عَنْكَ بِالنَّهْيِ».

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ سَيَنْهَى عَنْهُ: فَمَا مَعْنَى أَمْرِهِ بِالشَّرْطِ

الَّذِي يَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ قَطْعًا؟

قُلْنَا: يَصِحُّ إِذَا كَانَ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ مُلْتَبِسَةً عَلَى الْمَأْمُورِ؛

• لَا مِتَحَانِهِ بِالْعَزْمِ، وَالِاشْتِغَالِ بِالِاسْتِعْدَادِ الْمَانِعِ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّهْوِ

وَالْفَسَادِ،

مناقشة الدليل
الأول للقول الثاني:

الوجه الأول من
المناقشة

اعتراض على الوجه
الأول من المناقشة

الجواب عنه

(١) اختلف في قائل هذا البيت، انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (٣/ ٢٤)، وخزانة الأدب (٣٨/ ٢).

• وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ لَطِيفَةٌ وَاسْتِصْلَاحٌ لَخَلْقِهِ.

○ ولهذا جَوَّزُوا الْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ بِالشَّرْطِ مِنَ الْعَالَمِ بِعَاقِبَةِ الْأُمُورِ،

○ فَقَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يَعِدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الطَّاعَةِ ثَوَابًا بِشَرْطِ عَدَمِ مَا يُخْطِئُهَا، وَعَلَى الْمَعْصِيَةِ عِقَابًا بِشَرْطِ عَدَمِ مَا يُكْفِّرُهَا مِنَ التَّوْبَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِعَاقِبَةِ أَمْرِهِ.

جواب آخر: أنه يجوز أن يكون الشيء مأمورًا منهياً في حالين؛

• إِذْ لَيْسَ الْمَأْمُورُ حَسَنًا فِي عَيْنِهِ لَوْصِفَ هُوَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْأَمْرِ بِهِ، وَلَا الْمَأْمُورُ مُرَادًا لِيَتَنَاقَضَ ذَلِكَ.

وقولهم: «إِنَّ الْكَلَامَ قَدِيمٌ، فَيَكُونُ أَمْرًا بِالْشَيْءِ وَنَهْيًا عَنْهُ فِي حَالٍ وَاحِدٍ». قلنا: يَتَصَوَّرُ الْامْتِحَانُ بِهِ إِذَا سَمِعَهُ الْمَكْلَفُ فِي وَقْتَيْنِ،

• وَلِذَلِكَ اشْتَرَطْنَا التَّرَاخِيَّ فِي النَّسْخِ، وَلَوْ سَمِعَهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزُ.

• فَأَمَّا جَبْرِيلُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ هُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَيُؤْمَرُ بِتَبْلِيغِ الْأَمَّةِ فِي وَقْتَيْنِ^(١)؛ فَيَأْمُرُهُمْ بِمَسَالِمَةِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا، وَبِاسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.



الوجه الثاني من المناقشة

مناقشة الدليل الثاني للقول الثاني

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (١/ ٣٠٤) زيادة: «لكونه غير داخل تحت التكليف».



فصل



الزيادة على النص

وَالزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ لَيْسَ ^(١) بِنَسْخٍ.

وهي على ثلاث مراتب:

أَحَدُهَا: أَنْ لَا تَتَعَلَّقَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ؛

• كَمَا إِذَا أُوجِبَ الصَّلَاةُ ثُمَّ أُوجِبَ الصَّوْمُ.

فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛

• لِأَنَّ النَّسْخَ: رَفْعَ الْحُكْمِ وَتَبْدِيلَهُ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ حُكْمُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، بَلْ بَقِيَ وَجُوبُهُ وَإِجْرَاؤُهُ.

الرُّتْبَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ تَتَعَلَّقَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ تَعَلُّقًا مَا، عَلَى وَجْهِ لَا يَكُونُ شَرْطًا فِيهِ؛

• كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ عَلَى الْجَلْدِ فِي الْحَدِّ، وَعَشْرِينَ سَوْطًا عَلَى الثَّمَانِينَ فِي حَدِّ الْقَذْفِ.

فَذَهَبُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى: أَنَّهُ نَسْخٌ؛

• لِأَنَّ الْجَلْدَ كَانَ:

[١] هُوَ الْحَدُّ كَامِلًا،

[٢] يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ،

القول الأول
(اختيار المؤلف)

مراتب الزيادة وما
فيها من الخلاف:
الرتبة الأولى

حكمها

الرتبة الثانية

القول الثاني في
هذه الرتبة

دليل القول الثاني

(١) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (١/٣٠٥): «ليست».

[٣] وَيَتَعَلَّقُ بِهِ التَّفْسِيقُ، وَرُدُّ الشَّهَادَةِ،

▪ وَقَدْ اِزْتَفَعَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ بِالزِّيَادَةِ.

ولنا:

دليل القول الأول

• أَنَّ النَّسْخَ: هُوَ رَفْعُ حُكْمِ الْخِطَابِ،

○ وَحُكْمُ الْخِطَابِ بِالْحَدِّ: وَجُوبُهُ وَإِجْرَاؤُهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ

باقٍ،

○ وَإِنَّمَا انْصَمَّ إِلَيْهِ الْأَمْرُ بِشَيْءٍ آخَرَ وَجَبَ الْإِتْيَانُ بِهِ،

▪ فَأَشْبَهَ الْأَمْرَ بِالصَّيَامِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

[١] فَأَمَّا صِفَةُ الْكَمَالِ،

مناقشة دليل القول الثاني

○ فَلَيْسَ هُوَ حُكْمًا مَقْصُودًا شَرْعِيًّا، بَلْ الْمَقْصُودُ: الْوَجُوبُ

وَالْإِجْرَاءُ، وَهُمَا بَاقِيَانِ،

▪ وَلِهَذَا لَوْ أَوْجَبَ الشَّرْعُ الصَّلَاةَ -فَقَطْ- كَانَتْ كُلِّيَّةً مَا

أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَكَمَالَهُ، فَإِذَا أَوْجَبَ الصَّوْمَ، خَرَجَتِ الصَّلَاةُ

عَنْ كَوْنِهَا كُلِّ الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ بِنَسْخٍ اتِّفَاقًا.

[٢] وَأَمَّا الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ،

○ فَلَيْسَ هُوَ مُسْتَفَادًا مِنْ مَنْطُوقِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْجِلْدِ لَا

يَنْفِي وَجُوبَ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْمَفْهُومِ، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ.

○ ثُمَّ رَفْعُ الْمَفْهُومِ كَتَخْصِصِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ رَفَعُ بَعْضٍ مُقْتَضِي

الْلَفْظِ، فَيَجُوزُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

○ ثم إنما يستقيم هذا: أن لو ثبت حُكْمُ المفهوم واستقرَّ، ثم وَرَدَ التَّعْرِيبُ بَعْدَهُ، ولا سَبِيلَ إِلَى معرفَتِهِ، بل لَعَلَّهُ وَرَدَ بَيَانًا لِإِسْقَاطِ المفهوم مُتَّصِلًا بِهِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ.

[٣] وَأَمَّا التَّفْسِيقُ، وَرَدُّ الشَّهَادَةِ،

● فَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَذْفِ، لَا بِالْحَدِّ.

● ثُمَّ لَوْ سَلَّمْ تَعَلُّقُهُ بِالْحَدِّ: فَهُوَ تَابِعٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ،

○ فَصَارَ كَحِلِّ النِّكَاحِ بَعْدَ الْعِدَّةِ، ثُمَّ تَصَرُّفُ الشَّرْعِ فِي الْعِدَّةِ بِرَدِّهَا مِنْ حَوْلٍ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ لَيْسَ تَصَرُّفًا فِي حِلِّ النِّكَاحِ، بَلْ فِي نَفْسِ الْعِدَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] يَقْتَضِي أَنْ لَا يُحْكَمَ بِأَقْلٍ مِنْهُمَا، وَالْحُكْمُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ: نَسْخٌ لَهُ. قُلْنَا: هَذَا إِنَّمَا اسْتَفِيدَ مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

الرُّتْبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ تَتَعَلَّقَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ تَعَلُّقُ الشَّرْطِ بِالمَشْرُوطِ، بَحِثُ يَكُونُ وَجُودُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، بِدُونِ الزِّيَادَةِ، وَعَدَمُهُ وَاحِدًا؛

● كَزِيَادَةِ النِّيَّةِ فِي الطَّهَارَةِ، وَالطَّهَارَةِ فِي الطَّوَافِ^(١)، وَرُكْعَةِ فِي الصَّلَاةِ.

فَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ^(٢) إِلَى: أَنَّ الزِّيَادَةَ هَهُنَا نَسْخٌ؛

اعتراض على القول
الأول

الجواب عنه

الرتبة الثالثة

القول الثاني في
هذه الرتبة

(١) قوله: «والطهارة في الطواف» زيادة من (ل).

(٢) قوله: «فذهب بعض الشافعية» مكانها في بقية النسخ: «فذهب بعض من وافق في الرتبة

الثانية»، والمثبت من (ل).

دليل القول الثاني

• إِذْ كَانَ حُكْمُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ: الْإِجْزَاءُ وَالصَّحَّةُ، وَقَدْ ارْتَفَعَ.

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛

مناقشة دليل القول الثاني

• لِأَنَّ النَّسْخَ: رَفْعُ حُكْمِ الْخَطَابِ بِمَجْمُوعِهِ، وَالْخِطَابُ اقْتَضَى: الْوُجُوبَ وَالْإِجْزَاءَ،

○ وَالْوُجُوبُ بَاقٍ بِحَالِهِ،

○ وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ الْإِجْزَاءُ، وَهُوَ بَعْضُ مَا اقْتَضَاهُ اللَّفْظُ،

▪ فَهُوَ كَرَفَعِ الْمَفْهُومِ وَتَخْصِصِ الْعُمُومِ.

• ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ لَوْ ثَبَتَ الْإِجْزَاءُ وَاسْتَقَرَّ، ثُمَّ وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ بَعْدَهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ، بَلْ ثُبُوتُ الزِّيَادَةِ:

○ بِالْقِيَاسِ الْمَقَارِنِ لِلْفَظِّ،

○ أَوْ بِخَبَرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بَيَانًا لِلشَّرْطِ،

▪ فَلَا مَعْنَى لِدَعْوَى اسْتِقْرَارِهِ بِالتَّحَكُّمِ.

ثُمَّ لَا يَصِحُّ هَذَا مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛

مناقشة بعض أصحاب القول الثاني

• فَإِنَّهُمْ اشْتَرَطُوا النِّيَّةَ لِلطَّهَّارَةِ، وَالطَّهَّارَةَ لِلطَّوَافِ بِالسَّنَةِ، وَأَصْلُهُمَا ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ.

اعتراض على المناقشة

فَإِنْ قِيلَ: فَالطَّهَّارَةُ الْمُنَوِّيَّةُ غَيْرُ الطَّهَّارَةِ بِلَا نِيَّةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ نَوْعٌ آخَرُ، فَاشْتِرَاطُ النِّيَّةِ يُوجِبُ رَفْعَ الْأُولَى بِالْكُلِّيَّةِ.

الجواب عنه

قُلْنَا: هذا باطلٌ؛ فَإِنَّهَا لو كَانَتْ غَيْرَهَا: لَوَجِبَ أَنْ لَا تَصِحَّ الطَّهَّارَةُ
الْمَنْوِيَّةُ عِنْدَ مَنْ لَا يُوجِبُ النِّيَّةُ؛ لَكُونَهَا غَيْرَ الْمَأْمُورِ^(١) بِهَا.



(١) في (ع): مأمور.



فصل



نسخ بعض العبادة
أو شرطها

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

ادلة القول الثاني

ونسخُ جزءِ العبادة المتَّصلِ بها، أو شرطها: ليس بنسخٍ لجُمْلَتِها.
وقال المخالفون في الرتبة الثالثة^(١) من الزيادة: هو نسخ؛

[١] لأنَّ الرُّكَّعاتِ الأربعَ غيرَ الرُّكْعَتَيْنِ وِزِيَادَةٍ،

○ بدليل: ما لو أتى بِصَلَاةِ الصُّبْحِ أَرْبَعًا؛ فَإِنَّهَا لَا تَنْسَخُ.

[٢] ولأنَّ الرُّكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَا تُجْزَى، فَصَارَتْ مُجْزِئَةً، وَهَذَا
تَغْيِيرٌ وَتَبْدِيلٌ.

وليس بصحيح؛

دليل القول الأول

• لِأَنَّ الرَّفْعَ وَالْإِزَالَهَ إِنَّمَا تَنَاقُلُ الْجُزْءَ وَالشَّرْطَ خَاصَّةً، وَمَا سِوَى
ذَلِكَ بَاقٍ بِحَالِهِ،

○ فَهُوَ كَالصَّلَاةِ، كَانَتْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ إِلَى
الْكُعْبَةِ، فَلَمْ يَكُنْ نَسْخًا لِلصَّلَاةِ.

وقولهم: «هي غيرها»،

مناقشة الدليل
الأول للقول الثاني

• قَدْ سَبَقَ جَوَابُهُ^(٢).

(١) في (ع، س): الثانية.

(٢) أي عند قوله: «فإن قيل: فالطهارة المنويّة غير الطهارة بلائيّة، وإنما هي نوع آخر...»
(ص ١٤٦).

- وإنما لا تصح الصُّبْحُ إذا صلاها أربعا؛ لإخلاقه بالسَّلام والتَّشَهُّد في موضعه.

وقولهم: «كَانَتْ غَيْرَ مُجْزِئَةٍ»،

مناقشة الدليل
الثاني للقول الثاني

- معناه: أَنَّ وُجُودَهَا كَعَدَمِهَا، وهذا حُكْمٌ عَقْلِيٌّ لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ، والنَّسْخُ: رَفْعُ مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ.

- وكذلك وُجُوبُ الْعِبَادَةِ مَزِيلٌ لِحُكْمِ الْعَقْلِ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ، وَلَيْسَ بِنَسْخٍ.





نسخ العبادة إلى
غير بدل

فصل



يجوزُ نسخُ العبادةِ إلى غيرِ بدلٍ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وقيل: لا يجوزُ؛

القول الثاني

• لقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَاهَا^(١) نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ

دليل القول الثاني

مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

ولنا: أَنَّهُ مُتَّصِرٌ عَقْلًا، وَقَدْ قَامَ دَلِيلُهُ شَرْعًا،

أدلة القول الأول:

أَمَّا الْعَقْلُ:

الدليل الأول:
الجواز العقلي

• فَإِنَّ حَقِيقَةَ النَّسْخِ: الرَّفْعُ وَالْإِزَالَةُ، وَيُمْكِنُ الرَّفْعُ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ.

• وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَصْلَحَةَ فِي رَفْعِ الْحُكْمِ، وَرَدَّهِمْ إِلَى

مَا كَانَ مِنَ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ.

وَأَمَّا الشَّرْعُ: فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ نَسَخَ النَّهْيَ عَنِ ادِّخَارِ لَحُومِ الْأَضَاجِي^(٢)،

الدليل الثاني:
الوقوع الشرعي

وَتَقْدِيمَ الصَّدَقَةِ أَمَامَ الْمَنَاجَاةِ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ.

(١) هكذا في جميع النسخ، وسبق التعليق على هذه القراءة (ص ١٣٤).

(٢) أخرج أحمد (٣/ ٣٨٨)، والبخاري (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢)، من حديث جابر بن

عبد الله رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد: «كلوا وتزودوا وادخروا».

وأخرجه أحمد (٦/ ٥١)، ومسلم (١٩٧١) من حديث عائشة رضي الله عنها بنحوه.

وَأَمَّا الْآيَةُ؛

[١] فَإِنَّهَا وَرَدَتْ فِي التَّلَاوَةِ، وَلَيْسَ لِلْحُكْمِ فِيهَا ذِكْرٌ.

[٢] عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهَا خَيْرًا مِنْهَا فِي الْوَقْتِ الثَّانِي؛ لَكُونِهَا
لَوْ وُجِدَتْ فِيهِ كَانَتْ مَفْسَدَةً.





النسخ بالأخف
والأثقل

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

أدلة القول الأول

فصل



يجوزُ النَّسخُ بِالْأَخْفِ وَالْأَثْقَلِ.

وَأَنْكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: جَوَازَ النَّسخِ بِالْأَثْقَلِ؛

[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾

[البقرة: ١٨٥]، وَقَالَ: ﴿الَّذِينَ حَقَّقَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦]،

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

[٢] وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَءُوفٌ، فَلَا يَلِيقُ بِهِ التَّثْقِيلُ وَالتَّشْدِيدُ.

وَلَنَا:

[١] أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ لِذَاتِهِ.

[٢] وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْمُضْلَحَةُ فِي التَّدْرِيجِ وَالتَّرْقِي مِنَ الْأَخْفِ

إِلَى الْأَثْقَلِ، كَمَا فِي ابْتِدَاءِ التَّكْلِيفِ.

[٣] وَقَدْ نُسِخَ:

○ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِدْيَةِ وَالصَّيَامِ، بِتَعْيِينِ الصَّيَامِ،

○ وَجَوَازُ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ حَالَةَ الْخَوْفِ إِلَى وَجُوبِ الْإِتْيَانِ بِهَا،

○ وَحُرْمُ الْخَمْرِ، وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ، وَالْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ،

○ وَأَمْرُ الصَّحَابَةِ بِتَرْكِ الْقِتَالِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُ، ثُمَّ نُسِخَ بِإِيجَابِ

الْجِهَادِ.

مناقشة أدلة القول
الثاني

[١] والآيات التي احتجوا بها وَرَدَتْ فِي صُورٍ خَاصَّةٍ أُريدَ بِهَا التَّخْفِيفُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَنعٌ إِرَادَةِ التَّثْقِيلِ.

[٢] وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ» فَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ بِالْأَثْقَلِ،

○ كَمَا^(١) فِي التَّكْلِيفِ ابْتِدَاءً، وَتَسْلِيطِ الْمَرْضِ وَالْفَقْرِ وَأَنْوَاعِ الْعَذَابِ لِمَصَالِحَ يَعْلَمُهَا.



(١) في (ز) زيادة: ورد.



ثبوت حكم النسخ
في حق من لم يبلغه



فصل

صورة المسألة

إذا نزل النَّاسِخُ، فهل يكون نَسْخًا في حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ؟

القول الأول

قال القَاضِي: ظاهرُ كَلَامِ أَحْمَدَ رحمته: أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَسْخًا^(١)؛

دليل القول الأول

• لِأَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ بَلَّغَهُمْ نَسْخَ الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَاعْتَدُوا بِمَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِمْ^(٢).

القول الثاني

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَتَخَرَّجُ: أَنْ يَكُونَ نَسْخًا؛ بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْوَكِيلِ: «يَنْعَزِلُ بِعِزْلِ الْمُوَكَّلِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ»^(٣)؛

دليل القول الثاني

• لِأَنَّ النَّسْخَ بِنَزُولِ النَّاسِخِ، لَا بِالْعِلْمِ؛

○ إِذِ الْعِلْمُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِلَّا فِي نَفْيِ الْعُذْرِ،

○ وَلَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَعْذُورِ كَالْحَائِضِ، وَالنَّائِمِ.

مناقشة دليل القول
الأول

وَالْقِبْلَةُ يَسْقُطُ اسْتِقْبَالُهَا فِي حَقِّ الْمَعْذُورِ، فَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ الْإِعَادَةُ.

مناقشة دليل القول
الثاني

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ نَصَرَ الْأَوَّلَ: النَّسْخُ بِالنَّاسِخِ، لَكِنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ خِطَابٌ، وَلَا يَكُونُ خِطَابًا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ.



(١) قارن بما في العدة لأبي يعلى (٣/ ٨٢٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦)، والبخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢/ ٣٩٥).



فصل



النسخ في الكتاب
والسنة تواتراً
وأحاداً

يجوز:

١. النسخ مع الاتفاق
في الجنس والمرتبة

• نسخ القرآن بالقرآن.

• والسنة المتواترة بمثلها.

• والآحاد بالآحاد.

والسنة بالقرآن،

٢. نسخ السنة
عموماً بالقرآن

• كما نسخ التَّوَجُّهُ إلى بيت المقدس، وتحريم المباشرة في ليالي
رمضان^(١)، وجواز تأخير الصلاة حالة الخوف^(٢) بالقرآن، وهو
في السنة.

فأما نسخ القرآن بالسنة المتواترة:

٣. نسخ القرآن
بالسنة المتواترة

(١) أخرج أحمد (٢٩٥/٤)، والبخاري (٤٥٠٨)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه،
قال: «لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله، وكان رجال
يخونون أنفسهم، فأنزل الله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
[البقرة: ١٨٧] الآية».

(٢) أخرج البخاري (٩٤٥)، ومسلم (٦٣١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: «جاء
عمر يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش، ويقول: يا رسول الله، ما صليت العصر حتى
كادت الشمس أن تغيب». فقال النبي ﷺ: «وأنا والله ما صليتها بعد». قال: «فنزل إلى
بطحان فتوضأ وصلى العصر بعد ما غابت الشمس ثم صلى المغرب بعدها».

القول الأول
(اختيار المؤلف)

فَقَالَ أَحْمَدُ رحمته: «لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ إِلَّا قُرْآنٌ يَجِيءُ بَعْدَهُ»^(١)، قَالَ الْقَاضِي: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَنَعَ مِنْهُ عَقْلًا وَشَرْعًا^(٢).

القول الثاني

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَجُوزُ ذَلِكَ؛

أدلة القول الثاني

[١] لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَعْتَبِرِ التَّجَانُّسَ.

[٢] وَالْعَقْلُ لَا يُحِيلُهُ؛ فَإِنَّ النَّاسِخَ - فِي الْحَقِيقَةِ - هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ

عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ بِوَحْيٍ غَيْرِ نَظْمِ الْقُرْآنِ،

وَإِنْ جَوَّزْنَا لَهُ النَّسْخَ بِالاجْتِهَادِ، فَلَا إِذْنَ فِي الاجْتِهَادِ مِنَ اللَّهِ

تَعَالَى.

[٣] وَقَدْ نُسِخَتْ:

[أ] الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِقَوْلِهِ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»^(٣).

(١) نقله أبو يعلى في العدة (٣/٧٨٨)، وأبو الخطاب في التمهيد (٢/٣٦٩) من رواية الفضل بن زياد وأبي الحارث.

(٢) في طبعة د. النملة (١/٣٢٢) زيادة: «وهذا قول الشافعي»، وعزاها إلى (ل) ونسخة أخرى، والذي في (ل): «وهذا قول...» بدون «الشافعي» ثم ضرب عليها الناسخ، والمثبت من جميع النسخ.

وقارن ما ذكره ابن قدامة عن أبي يعلى بما في العدة (٣/٧٨٨، ٨٠١).

(٣) أخرجه أحمد (٥/٢٦٧)، وأبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

حسنه الترمذي، ووافقه ابن الملقن في البدر المنير (٧/٢٦٤)، وابن حجر في التلخيص (٤/٢٠٦٦)، وذكر الحافظ ابن عبد الهادي له ما يقويه في المحرر (٩٧٤)، وتنقيح التحقيق (٤/٢٥٠-٢٥١).

[ب] وَنُسَخَ إِمْسَاكُ الزَّانِيَةِ فِي الْيُيُوتِ بِقَوْلِهِ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثِّيبُ بِالْثِيبِ الْجَلْدُ وَالرَّجْمُ»^(١).

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا^(٢)﴾ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]،

○ وَالسُّنَّةُ لَا تُسَاوِي الْقُرْآنَ، وَلَا تَكُونُ خَيْرًا مِنْهُ.

[٢] وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقُرْآنُ يَنْسَخُ حَدِيثِي، وَحَدِيثِي لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ»^(٣).

[٣] وَلأنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَالْفَاطَةِ بِالسُّنَّةِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُهُ.

[أ] وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ: فَإِنَّهَا نُسِخَتْ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٤)،

مناقشة الدليل
الثالث للقول الثاني

= وأخرجه أحمد (١٨٦/٤)، والترمذي (٢١٢١)، وابن ماجه (٢٧١٢)، والنسائي

(٢٤٧/٦) من حديث عمرو بن خارجه رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(١) أخرجه أحمد (٣١٣/٥)، ومسلم (١٦٩٠)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) هكذا في جميع النسخ، وسبق التعليق على هذه القراءة (ص ١٣٤).

(٣) أخرجه الدارقطني (٤٢٧٧)، ولفظه: «كلامي لا ينسخ كلام الله، وكلام الله ينسخ كلامي، وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً».

قال ابن عدي في الكامل في ترجمة جبرون بن واقد (١٧٨/٣)، وعبد الحق في الأحكام الوسطى (١٠٨/١): «حديث منكر»، وقال الذهبي في الميزان (٣٥٧/١): «موضوع».

(٤) أما أثر ابن عمر، فأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٩/١١)، وابن جرير في تفسيره (١٣١/٣) -

(١٣٢)، والبيهقي (٢٦٥/٦).

○ وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^(١).

[ب] وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُخْرَى: فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ أَمَرَ بِإِمْسَاكِهِنَّ إِلَى غَايَةٍ يَجْعَلُ لَهُنَّ سَبِيلًا، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَهُنَّ السَّبِيلَ^(٢)، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَسْخٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= وأما أثر ابن عباس فأخرجه البخاري (٢٧٤٧) وغيره.

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١٥٦).

(٢) أخرجه أحمد ومسلم من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١٥٧).



فصل



٤. نسخ القرآن
والسنة المتواترة
بالسنة الأحادية:

فَأَمَّا نَسْخُ الْقُرْآنِ، وَالْمَتَوَاتِرِ مِنَ السُّنَّةِ، بِأَخْبَارِ الْآحَادِ:

فَهُوَ جَائِزٌ عَقْلًا؛

أ- الجواز العقلي

• إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: تَعَبَّدْنَاكَمَ بِالنَّسْخِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

دليله

وغير جائز شرعًا.

ب- الجواز الشرعي

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: يَجُوزُ.

القول الثاني

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَجُوزُ فِي رَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَجُوزُ بَعْدَهُ؛

القول الثالث

[١] لِأَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ قَبِلُوا خَبَرَ الْوَاحِدِ فِي نَسْخِ الْقِبْلَةِ^(١).

أدلة القول الثالث

[٢] وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ أَحَادَ الصَّحَابَةِ إِلَى أَطْرَافِ دَارِ الْإِسْلَامِ،

فَيَنْقُلُونَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ.

[٣] وَلَآئِهٖ يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِهِ، فَجَازَ النَّسْخُ بِهِ كَالْمَتَوَاتِرِ.

ولنا:

دليل القول الأول

• إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْمَتَوَاتِرَ لَا يُدْفَعُ^(٢) بِخَبَرِ الْوَاحِدِ،

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر، وتقدم تخريجه (ص ١٥٤).

(٢) في (س): يرفع، وفي (ع، ب، ل) تحتل: «يدفع» و«يرفع»، والمثبت من (ز).

فَلَا ذَاهِبَ إِلَى تَجْوِيزِهِ، حَتَّى قَالَ عُمَرُ: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسَنَّةَ
نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ: لَا نَدْرِي أَصَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ»^(١).



(١) أخرجه أحمد (٤١٥/٦)، ومسلم (١٤٨٠)، من حديث الأسود بن يزيد، قال: قال
عمر رضي الله عنه: «لَا نَتْرِكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسَنَةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا نَسِيتَ»، وعند
مسلم: «لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيتَ».
وهو حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، في السكنى والنفقة للمطلقة ثلاثاً.

نسخ الإجماع
والنسخ به

فصل



فأما الإجماع:

• فَلَا يُنْسَخُ؛

١. نسخ الإجماع

○ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ زَمَنِ النَّصِّ، وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِنَصٍّ.

• وَلَا يُنْسَخُ بِالْإِجْمَاعِ؛

٢. النسخ بالإجماع

○ لِأَنَّ النَّسْخَ إِنَّمَا يَكُونُ لِنَصٍّ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى خِلَافِهِ، لِكُونِهِ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَأِ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى الْخَطَأِ.

○ فَإِنْ قِيلَ: فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا ظَفَرُوا بِنَصٍّ كَانَ خَفِيًّا هُوَ أَقْوَى مِنْ النَّصِّ الْأَوَّلِ، أَوْ نَاسَخَ لَهُ.

اعتراض

○ قُلْنَا: فَيُضَافُ النَّسْخُ إِلَى النَّصِّ الَّذِي أَجْمَعُوا عَلَيْهِ لَا إِلَى الْإِجْمَاعِ.

الجواب عنه





نسخ القياس
والنسخ به

فصل



ما ثَبَّتَ بِالْقِيَاسِ:

● إِنْ كَانَ مَنْصُوصًا عَلَى عِلَّتِهِ فَهُوَ كَالنَّصِّ، يُنْسَخُ وَيُنْسَخُ بِهِ.

١. القياس بعلّة
منصوصة

● وَمَا لَمْ يَكُنْ مَنْصُوصًا عَلَى عِلَّتِهِ:

٢. القياس بعلّة
مستنبطة

○ فَلَا يُنْسَخُ وَلَا يُنْسَخُ بِهِ، عَلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِ.

القول الأول

○ وَشَدَّتْ طَائِفَةٌ فَقَالَتْ: مَا جَاَزَ التَّخْصِصُ بِهِ جَاَزَ النَّسْخُ بِهِ.

القول الثاني

■ وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَبِالْإِجْمَاعِ وَبِخَبَرِ الْوَاحِدِ،

مناقشة القول
الثاني

فَإِنَّ التَّخْصِصَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ جَائِزٌ دُونَ النَّسْخِ، فَكَيْفَ

يَتَسَاوَيَانِ؟

■ وَالتَّخْصِصُ: بَيَانٌ، وَالنَّسْخُ: رَفْعٌ، وَالبَيَانُ: تَقْرِيرٌ، وَالرَّفْعُ:

إِبْطَالٌ.





فصل



نسخ مفهوم الأولى
والنسخ به

والتَّيْبَةُ: يُنْسَخُ وَيُنْسَخُ بِهِ؛

• لَأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ، فَهُوَ كَالْمَنْطُوقِ وَأَوْضَحُ مِنْهُ.

وَمَنْعَ مِنْهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ،

• وَقَالُوا: هُوَ قِيَاسٌ جَلِيٌّ.

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛

[١] وَإِنَّمَا هُوَ مَفْهُومُ الْخِطَابِ.

[٢] وَلَأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى النُّطْقِ فِي الدَّلَالَةِ، فَلَا يَضُرُّ تَسْمِيَتُهُ قِيَاسًا.



وَإِذَا نُسِخَ الْحُكْمُ فِي الْمَنْطُوقِ:

بَطَلَ الْحُكْمُ فِي الْمَفْهُومِ، وَفِيمَا ثَبَتَ بِعِلَّتِهِ، أَوْ بِدَلِيلِ خِطَابِهِ.

وَأَنْكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ؛

• لَأَنَّهُ نَسَخٌ بِالْقِيَاسِ.

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛

• لِأَنَّ هَذِهِ فُرُوعٌ تَابِعَةٌ لِأَصْلِ، فَإِذَا سَقَطَ حُكْمُ الْأَصْلِ: سَقَطَ حُكْمُ الْفُرْعِ.



اثر نسخ حكم المنطوق
على علته ومفهومه

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

دليل القول الثاني

مناقشة دليل القول
الثاني



فصل فيما يُعرف به النسخ

اعلم أن ذلك لا يُعرف بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَلَا بِقِيَاسٍ، بَلْ بِمَجَرَّدِ النَّقْلِ،
وذلك من طُرُق:

طرق معرفة
النسخ:

• أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ؛

الطريق الأول

○ كَقَوْلِهِ: «كَنتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا»^(١)،

○ «كَنتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ فَلَا تَنْتَفِعُوا بِهَا»^(٢)»^(٣).

• الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ الرَّاوي تَارِيخَ سَمَاعِهِ،

الطريق الثاني

(١) أخرجه أحمد (٣٥٠ / ٥)، ومسلم (٩٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) زيادة من (س).

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٤) بهذا اللفظ.

قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١ / ١٠٥): «هو من رواية فضالة بن مفضل بن

فضالة المصري، قال أبو حاتم الرازي: لم يكن بأهل أن يكتب عنه العلم».

وأخرجه أحمد (٣١١ / ٤)، وأبو داود (٤١٢٨)، والترمذي (١٧٢٩)، وابن ماجه

(٣٦١٣)، والنسائي (١٧٥ / ٧) من حديث عبد الله بن عكيم، قال: أتانا كتاب رسول

الله ﷺ: «أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

قال الإمام أحمد: «إسناد جيد»، وقال مرة: «ما أصلح إسناد»، حكاهما ابن عبد الهادي

في التنقيح (١ / ١٠٤)، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (١٢٧٧).

ونقل الترمذي أن الإمام أحمد رجع عن القول به لاضطرابه، وأقره المجد في المنتقى

(٦٠)، وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (١ / ١٠٥): «هكذا روى الترمذي عن أحمد،

وهو خلاف المشهور المستفيض عنه».

○ فيقول: سمعت عام الفتح، ويكون المنسوخ معلوماً تقدّمه.

● الثالث: أن تجمع الأمة على أن هذا الحكم منسوخ، وأن ناسخه متأخر.

الطريق الثالث

● الرابع: أن ينقل الراوي الناسخ والمنسوخ،

الطريق الرابع

○ فيقول: «رخص لنا في الممتعة فمكثنا ثلاثاً، ثم نهانا عنها»^(١).

● الخامس: أن يكون راوي أحد الخبرين أسلم في آخر حياة النبي ﷺ، والآخر لم يصحب النبي ﷺ إلا في أول الإسلام؛

الطريق الخامس

○ كرواية طلق بن عليّ الحنفي، وأبي هريرة في الوضوء من مسّ الفرج^(٢)، والله تعالى أعلم.



(١) أخرجه أحمد (٤٥٥)، ومسلم (١٤٠٥) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه بنحوه.

(٢) أما حديث طلق بن علي، فأخرجه أحمد (٢٢/٤)، وأبو داود (١٨٢)، والترمذي (٨٥)،

وابن ماجه (٤٨٣)، والنسائي (١٠١/١) من طرق عن قيس بن طلق، عن أبيه، قال: سألت

رجل رسول الله ﷺ أيتوضأ إذا مس ذكره؟ قال: «إنما هو بضعه منك أو من جسدك».

قال الترمذي: «هذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب».

صححه ابن حبان (١١١٩)، وقال ابن عبد الهادي في المحرر (٨٣): «جعل ابن المديني

أحسن من حديث بسرة، وقد تكلم فيه الشافعي وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، وأخطأ

من حكى الاتفاق على ضعفه».

وأما حديث أبي هريرة، فأخرجه أحمد (٣٣٣/٢) عنه رضي الله عنه مرفوعاً: «من أفضى بيده

إلى ذكره، ليس دونه ستر، فقد وجب عليه الوضوء».

صححه ابن حبان (١١١٨)، والحاكم (١٣٨/١)، ورجح الدارقطني وقفه في العلل

(س ١٤٥٤).

الأصل الثاني من الأدلة: سنة النبي ﷺ

وقول رسول الله ﷺ حجة؛

حجية السنة

- لدلالة المعجز^(١) على صدقه،
- وأمر الله سبحانه بطاعته، وتحذيره من مخالفة أمره.
- وهو دليل قاطع على من سمعه منه شفاهاً،
- فأما من بلغه بالإخبار عنه؛ فينقسم في حقه قسمين:
- [١] تواتراً،
- [٢] وآحاداً.



والفاظ الرواة^(٢) في نقل الأخبار خمسة:

الفاظ الصحابة في نقل الأخبار

فأقواها: أن يقول: سمعت رسول الله ﷺ، أو أخبرني، أو حدثني، أو شافهني.

الرتبة الأولى: سمعت ونحوها

فهذا لا يتطرق إليه الاحتمال،

حكمها

وهو الأصل في الرواية،

الدليل

(١) في (س): المعجزة.

(٢) في (ع): الرواية، وفي المستصفى (١/ ٣٣٧): الصحابة.

• قَالَ ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا»^(١)، الحديث.



الرُّتْبَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا.
فَهَذَا ظَاهِرُهُ النَّقْلُ، وَلَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا؛
• لَا خِتْمَالٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ،

الرُّتْبَةُ الثَّانِيَةُ: قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ
حُكْمُهَا

○ كَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ»، فَلَمَّا اسْتُكْشِفَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ^(٢).
○ وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ»، فَلَمَّا رُوجِعَ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ^(٣).

فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ؛

الدَّلِيلُ

[١] لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛

(١) أخرجه أحمد (١٨٣/٥)، وأبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي وحسنه (٢٦٥٦)، وابن ماجه (٢٣٠) من حديث زيد بن ثابت . وفيه: «قُرْبٌ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورُبُّ حامل فقهٍ ليس بفقهاء».

وصححه ابن حبان (٦٨٠)، وزُوي معناه عن نحوٍ من عشرين صحابياً، منهم ابن مسعود وجبير بن مطعم وأبي سعيد الخدري وغيرهم ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣/٦)، ومسلم (١١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٠/٥)، والبخاري (٢١٧٨)، ومسلم (١٥٩٦).

○ لَأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ يُوْهِمُ السَّمَاعَ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَنْ سَمَاعٍ،
بخلاف غير الصحابي.

[٢] ولهذا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى قَبُولِ الْأَخْبَارِ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَهَا هَكَذَا.
○ ولو قُدِّرَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ: فَمُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ ^(١) حُجَّةٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي ^(٢).



الرُّبُوبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا، أَوْ نَهَى عَنْ
كَذَا.

الربوبية الثالثة: أمر
النبي ﷺ أو نهى

فَيَطْرُقُ إِلَيْهِ احْتِمَالَانِ:

حكمها

- أَحَدُهُمَا: فِي سَمَاعِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ^(٣).
- وَالثَّانِي: فِي الْأَمْرِ؛ إِذْ قَدْ يَرَى مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ.

حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لَا حُجَّةَ فِيهِ مَا لَمْ يَنْقُلِ اللَّفْظَ.
وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُظَنُّ بِالصَّحَابِيِّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَمَرُ.
وَأَمَّا احْتِمَالُ الْعَلَطِ:

القول الأول

القول الثاني
(اختيار المؤلف)

مناقشة القول الأول

[١] فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ أَمْرُ الصَّحَابَةِ؛ إِذْ يَجِبُ حَمْلُ ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ
وَفِعْلِهِمْ عَلَى السَّلَامَةِ مَهْمَا أُمِكَّنَ.

(١) في (ع): الصحابة.

(٢) أي في فصل الحديث المرسل (ص ٢٣٤).

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي المستصفى (١/ ٣٣٩): «كما في قوله: (قال)».

○ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، أَوْ «شَرَطَ شَرْطًا»، أَوْ «وَقَتَ وَقْتًا»، فَيَلْزِمُنَا اتِّبَاعُهُ.

[٢] ثُمَّ هَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ لَوْ كَانَ الْخِلَافُ فِي الْأَمْرِ مَبْنِيًّا عَلَى اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ.

○ وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ فِيهِ اخْتِلَافٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَنُقِلَ كَمَا نُقِلَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ، وَأَقْوَالُهُمْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ.

○ وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي زَمَانِنَا أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى اخْتِلَافِهِمْ، كَمَا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْأُصُولِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوعِ، مَعَ عَدَمِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهِ.

فَإِذَا: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» أَوْ «نَهَى»، لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ سَمَاعِهِ مَا هُوَ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ.



الرُّتْبَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَقُولَ: «أَمَرْنَا بِكَذَا»، أَوْ «نَهَيْنَا».

الرُّتْبَةُ الرَّابِعَةُ:
أَمَرْنَا أَوْ نَهَيْنَا

فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ مِنَ الْاِحْتِمَالَاتِ:

حُكْمُهَا

● مَا مَضَى،

● وَاِحْتِمَالٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى: أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ

- دليل القول الأول
- لهَذَا الاحْتِمَال.
- والقول الثاني
- لأنه يريدُ به إثباتَ شَرع، وإقامة حُجَّة، فلا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَا
- دليل القول الثاني
- يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ.
- وفي مَعْنَاهُ: قَوْلُهُ: «من السُّنَّةِ كَذَا»، و«السُّنَّةُ جاريةٌ»^(١) بِكَذَا.
- ما يلحق بهذه الرتبة
- فالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَرِيدُ إِلَّا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دُونَ سُنَّةِ غَيْرِهِ، مِمَّنْ
- لا تَجِبُ طَاعَتُهُ.
- ولا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ ذَلِكَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ.
- رواية التابعي
- وقَوْلُ التَّابِعِيِّ والصَّحَابِيِّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنْ الاحْتِمَالَ فِي قَوْلِ
- بالفاظ هذه الرتبة
- الصحابي^(٢) أَظْهَرَ.



- الرُّتْبَةُ الْخَامِسَةُ: أَنْ يَقُولَ: «كُنَّا نَفْعَلُ»، أَوْ «كَانُوا يَفْعَلُونَ».
- الرتبة الخامسة:
- فَتَمَتَّى أَضِيفَ إِلَى زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
- الحالة الأولى
- فهو دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ؛
- حكمها
- لأنَّ ذِكْرَهُ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الْحُجَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا عَلِمَهُ النَّبِيُّ
- الدليل
- ﷺ فَسَكَتَ عَنْهُ؛ لِيَكُونَ دَلِيلًا.

(١) في (ع): جائزة.

(٢) هكذا في جميع النسخ، وفي المستصفى (١/ ٣٤١): «لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من تجب طاعته، ولكن الاحتمال في قول التابعي أظهر منه في قول الصحابي».

○ مثل قول ابن عمر: «كُنَّا نَفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، فَيُلْغُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُنْكِرُهُ»^(١).

○ وَقَالَ: «كُنَّا نَخَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً»^(٢).

○ وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ النَّافِ»^(٣).

فَإِنْ قَالَ الصَّحَابِيُّ: كَانُوا يَفْعَلُونَ،
فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَكُونُ نَقْلًا لِلْإِجْمَاعِ؛

الحالة الثانية
حكمها
القول الأول

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في فضائل الصحابة (٨٥٧)، والطبراني في الكبير (١٣١٣٢). وأخرجه أحمد في المسند (١٤/٢)، والبخاري (٣٦٩٧) دون قوله: «فيلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره».

(٢) أخرج أحمد (٤٦٣/٣) واللفظ له، ومسلم (١٥٤٧) عن ابن عمر رضيهما الله عنهما قال: «كنا نخابر، ولا نرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنه فتركناه». وأخرج أحمد (٦/٢)، والبخاري (٢٣٤٣)، ومسلم (١٥٤٧)، من حديث نافع: «أن ابن عمر رضيهما الله كان يُكرِي مَزَارَعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وصدرًا من إمارة معاوية».

(٣) لم نجده بهذا اللفظ عن عائشة رضيها الله، وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٧٦/٩-٤٧٧) بلفظ: «لم يكن يقطع على عهد النبي ﷺ في الشيء النافه».

وروي عن عروة مرسلاً، أخرجه عبد الرزاق (٢٣٤/١٠)، وابن أبي شيبة (٤٧٥/٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٧٣٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦٢٢٠). وروي عنه من قوله فأدرج، أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٧٣٨)، والبيهقي (٢٥٥-٢٥٦) ورجَّحه.

• لتناول اللفظ إيّاه.

وقال بعض أصحاب الشافعي: لا يدل ذلك على فعل الجميع، ما لم يُصرّح بنقله عن أهل الإجماع.

القول الثاني



قال أبو الخطاب: وإذا قال الصحابي: «هذا الخبر منسوخ»؛ وجب قبول قوله،

قول الصحابي
في نسخ الخبر أو
تفسيره

ولو فسره بتفسير؛ وجب الرجوع إلى تفسيره^(١).



(١) قارن بما في التمهيد لأبي الخطاب (٣/ ١٨٩، ١٩٠-١٩٢).



الأخبار

فصل



وَحَدُّ الْخَبَرِ: هُوَ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ أَوْ ^(١) التَّكْذِيبُ.

وَهُوَ قِسْمَانِ:

الخبر اصطلاحاً

اقسامه

[١] تَوَاتُرٌ

[٢] وَآحَادٌ.



فَالْمَتَوَاتِرُ يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَيَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ آخَرُ.

• وَلَيْسَ فِي الْأَخْبَارِ مَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِمَجَرَّدِهِ إِلَّا الْمَتَوَاتِرُ، وَمَا عَدَاهُ

إِنَّمَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِوَى نَفْسِ الْخَبَرِ.

خِلَافًا لِلسُّمْنِيَّةِ ^(٢)، فَإِنَّهُمْ: حَصَرُوا الْعِلْمَ فِي الْحَوَاسِ.

وَهُوَ بَاطِلٌ،

إفادة الخبر المتواتر

للعلم

القول الأول

(اختيار المؤلف)

القول الثاني

بيان بطلانه

[١] فَإِنَّا نَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ كَوْنِ الْأَلْفِ أَقْلَ مِنَ الْوَاحِدِ، وَاسْتِحَالَةَ

اجتماع الضدين.

(١) في (ز، س): و.

(٢) هم فرقة من أهل الهند يقولون بتناسخ الأرواح وقدم العالم، وزعموا ألا معلوم إلا من

جهة الحواس الخمس، قيل: إنها تنسب إلى بلد اسمه «سومنا»، وقيل: نسبة إلى صنم

يعبدونه اسمه «سومنات».

[٢] بَلْ حَصَرُهُمُ الْعِلْمَ فِي الْحَوَاسِّ - عَلَى زَعْمِهِمْ - مَعْلُومٌ لَهُمْ،
وَلَيْسَ مُدْرَكًا بِالْحَوَاسِّ.

[٣] ثُمَّ لَا يَسْتَرِيبُ عَاقِلٌ فِي أَنَّ فِي الدُّنْيَا بِلْدَةً تُسَمَّى «بَغْدَادَ»، وَبِلْدَةً
تُسَمَّى «مَكَّةَ»، وَلَا نَشْكُ فِي وُجُودِ الْأَنْبِيَاءِ، بَلْ فِي وُجُودِ الْأُئِمَّةِ
الْأَرْبَعَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ مَعْلُومًا ضَرُورَةً لِمَا خَالَفْنَاكُمْ؟

قُلْنَا:

اعتراض على القول
الأول

الجواب عنه

• إِنَّمَا يُخَالِفُ فِي هَذَا:

○ مُعَانِدٌ يُخَالِفُ بِلِسَانِهِ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ فِسَادَ قَوْلِهِ،
○ أَوْ مَنْ فِي عَقْلِهِ خَبْطٌ.

■ وَلَا يَصْدُرُ إنْكَارُ هَذَا مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ يَسْتَحِيلُ عِنَادُهُمْ.

• ثُمَّ لَوْ تَرَكْنَا مَا عَلِمْنَاهُ لِمُخَالَفَتِكُمْ: لَزِمَنَا تَرْكُ الْمَحْسُوسَاتِ،
لِمُخَالَفَةِ السُّوْفُسْطَائِيَّةِ^(١).



(١) هم القائلون بإبطال الحقائق وإنكارها، وهم ثلاث فرق: فرقة نفت الحقائق جملة،
وفرقة شكّت فيها، وفرقة جعلت حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد، أي: هي حق عند من
هي عنده حق، وهي باطل عند من هي عنده باطل.



فصل



نوع العلم الحاصل
بالتواتر

قَالَ الْقَاضِي: الْعِلْمُ الْحَاصِلُ بِالتَّوَاتُرِ: ضَرُورِيٌّ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَهُوَ صَحِيحٌ؛

أدلة القول الأول

[١] فَإِنَّا نَجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ، كَالْعِلْمِ بِوُجُودِ مَكَّةَ،

[٢] وَلَأنَّ «الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ» هُوَ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَعْرِضَ فِيهِ الشَّكُّ،

وَتَخْتَلِفَ فِيهِ الْأَحْوَالُ، فَيَعْلَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا

يَعْلَمُهُ النَّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، وَلَا مَنْ تَرَكَ النَّظَرَ قَصْدًا.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: هُوَ نَظَرِيٌّ؛

القول الثاني

• لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِنَفْسِهِ، مَا لَمْ يَنْتَظِمَ فِي النَّفْسِ مَقْدَمَتَانِ:

دليل القول الثاني

○ إِحْدَاهُمَا^(١): أَنَّ هَؤُلَاءِ -مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَكَثَرَتِهِمْ- لَا

يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ جَامِعٌ، وَلَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ.

○ الثَّانِيَّةُ^(٢): أَنَّهُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْوَاقِعَةِ.

■ فَيَنْبَغِي الْعِلْمُ بِالصَّدَقِ عَلَى الْمَقْدَمَتَيْنِ.

• وَلَا بُدَّ مِنْ إِشْعَارِ النَّفْسِ بِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَتَشَكَّلْ فِيهَا بِلَفْظٍ مَنْظُومٍ^(٣)،

(١) في (ع، ب): أحدهما.

(٢) في جميع النسخ: الثاني، ولعل المثبت هو الصواب.

(٣) في (س): معلوم.

فَقَدْ شَعَرَ^(١) بِهِ حَتَّى حَصَلَ التَّصَدِيقُ.

○ وَرُبَّ واسِطَةٍ حَاضِرَةٍ فِي الدَّهْنِ لَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ بِتَوَسُّطِهَا؛
كَقَوْلِنَا: «الْإِثْنَانِ نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ»؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ:
أَنَّ النِّصْفَ أَحَدُ جُزْئِي الْجُمْلَةِ الْمُسَاوِي لِلْآخَرِ، وَالْإِثْنَانُ
كَذَلِكَ، فَقَدْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِوَاسِطَةٍ لَكِنَّهَا جَلِيَّةٌ فِي الدَّهْنِ، وَلِهَذَا
لَوْ قِيلَ: «سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ نِصْفُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ» أَفْتَقَرَ فِيهِ إِلَى تَأْمُلٍ
وَنَظَرٍ.

● وَ«الضَّرُورِيُّ» عِبَارَةٌ عَنْ: الْأَوَّلِيِّ الَّذِي يَحْصُلُ بِغَيْرِ واسِطَةٍ؛
كَقَوْلِنَا: «الْقَدِيمُ لَيْسَ مُحَدَّثًا»، «وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ مَوْجُودًا»، لَا عَمَّا
نَجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَا يَحْصُلُ دُونَ تَشْكِيلِ واسِطَةٍ
فِي الدَّهْنِ؛ كَالْعُلُومِ الْمُحْسُوسَةِ، وَالْعِلْمِ بِالتَّجَرُّبَةِ؛ كَقَوْلِنَا: «الْمَاءُ
مُرْوٍ»، «وَالْخَمْرُ مُسْكِرٌ».

وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛

● فَإِنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لَا شَتَقَاقِهِ مِنْهُ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ:

● مَجَرَّدُ اخْتِيَارٍ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.



تتمّة أدلّة القول
الأول

مناقشة القول
الثاني

(١) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (١/ ٣٥١): شعرت، وهو الأقرب
لما في المستصفى (١/ ٣٤٦).



تفاوت حصول
العلم في الوقائع
والأشخاص



فصل

القول الأول

ذهب قومٌ إلى: أَنَّ ما حَصَلَ العِلْمَ في واقِعَةٍ يُفِيدُهُ في كُلِّ واقِعَةٍ، وما حَصَلَهُ لشَخْصٍ يَحْصِلُهُ لِكُلِّ شَخْصٍ يشارِكُهُ في السَّماعِ، ولا يجوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ.

القول الثاني
(اختيار المؤلف)

وهذا إِنَّمَا يَصِحُّ:

• إذا تَجَرَّدَ الخَبَرُ عن القَرائِنِ.

• فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهِ قَرائِنٌ: جازَ أَنْ تَخْتَلِفَ به الوقائعُ والأشخاصُ؛

○ لأنَّ القَرائِنَ قد تُورِثُ العِلْمَ وإن لم يكن فيه إخبارًا، فلا يَبْغُذُ أَنْ تَنْضَمَّ القَرائِنُ إلى الأَخْبَارِ، فتقومُ بعضُ القرائنِ مقامَ بعضِ العددِ^(١) المخبرينَ.

دليل القول الثاني

ولا يَنكشِفُ هذا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ القَرائِنِ، وَكَيْفِيَّةِ دَلالَتِها فَتَقُولُ:

القرائن وكيفية
دلالتها

لا شَكَّ أَنَّا نَعْرِفُ أُمُورًا لَيْسَتْ مَحْسُوسَةً؛

• إِذْ نَعْرِفُ مِنْ غَيْرِنَا: حَبَّةَ لِناسٍ، وَبَغْضَهُ إِياها، وَخَوْفَهُ مِنْها، وَحَجَلَهُ،

○ وَهذه أحوالٌ في النَّفْسِ لا يَتَعَلَّقُ بها الحِسُّ،

○ يَدُلُّ عَلَيْها دَلالاتٌ آحادُها لَيْسَتْ قِطْعِيَّةً، لَكِنْ تَميلُ النَّفْسُ بها

(١) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (١/٣٥٣) زيادة: من، وهو الموافق لما في المستصفي (١/٣٥١).

إلى اعتقادٍ ضعيفٍ، ثمَّ الثاني والثالثُ يُؤكِّدُهُ، إلى أنْ يَحْصُلَ
الْقَطْعُ بِاجْتِمَاعِهَا،

■ كما أنَّ قولَ كُلِّ واحدٍ من عددِ التَّوَاتُرِ مُحْتَمَلٌ مُنْفَرِدًا،
ويَحْصُلُ الْقَطْعُ بِالاجْتِمَاعِ.

● فَإِنَّا نَعْرِفُ مَحَبَّةَ الشَّخْصِ لَصَاحِبِهِ بِأَفْعَالِ الْمُحِبِّينَ:

○ من خِدْمَتِهِ،

○ وبَذْلِ مَالِهِ لَهُ،

○ وَحُضُورِ مَجَالِسِهِ لِمَشَاهِدَتِهِ،

○ وَمُتَلَاذِمَتِهِ فِي تَرَدُّدَاتِهِ، وَأُمُورٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ،

■ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِذَا انْفَرَدَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِغَرَضٍ يُضْمِرُهُ،

لَا لِمَحَبَّتِهِ، لَكِنْ تَنْتَهِي كَثْرَةُ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ إِلَى حَدٍّ يَحْصُلُ
لَنَا الْعِلْمَ.

● وَكَذَلِكَ نَشْهَدُ الصَّبِيَّ يَرْضَعُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَيَحْصُلُ لَنَا عِلْمٌ

بُؤْصُولِ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ، وَإِنْ لَمْ نُشَاهِدِ اللَّبْنَ،

○ لَكِنْ حَرَكَةَ الصَّبِيِّ فِي الْاِمْتِصَاصِ،

○ وَحَرَكَةَ حَلْقِهِ،

○ وَسُكُوتَهُ عَنْ بَكَائِهِ، مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَتَنَاوَلَ طَعَامًا آخَرَ،

○ وَكَوْنِ تَنَدِّي الْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ لَا يَخْلُو مِنْ لَبَنِ،

○ والصَّبِيّ لَا يَخْلُو عَنْ طَبْعِ بَاعِثٍ عَلَى الْاِمْتِصَاصِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ
مِنَ الْقَرَائِنِ:

■ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْصُلَ التَّصْدِيقُ بِقَوْلٍ عَدَدٍ نَاقِصٍ، مَعَ قَرَائِنَ
تَنْضُمُ إِلَيْهِ، لَوْ تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ لَمْ يُفِدِ الْعِلْمَ، وَالتَّجَرُّبَةُ
تَدُلُّ عَلَى هَذَا.

● وَكَذَلِكَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ رَبَّمَا يَخْبُرُونَ عَنْ أَمْرِ تَقْتَضِي^(١) إِيَالَةَ الْمَلِكِ
وَسِيَاسَتَهُ^(٢) إِظْهَارَهُ، وَالْمَخْبِرُونَ مِنْ جُنُودِ الْمَلِكِ، فَيُتَصَوَّرُ
اجْتِمَاعُهُمْ تَحْتَ ضَبْطِ الْإِيَالَةِ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى الْكَذِبِ،
○ وَلَوْ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ خَارِجِينَ عَنْ ضَبْطِ الْمَلِكِ لَمْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِمْ
هَذَا الْوَهْمُ،
■ فَهَذَا يُؤَثِّرُ فِي النُّفُوسِ تَأْثِيرًا لَا يُنْكِرُ.



(١) فِي (ع، ب، س) بِلا نَقْط، وَالمُثَبِّت مِنْ (ز).

(٢) فِي (ع، ب): وَسِيَاسَة.



فصل



شروط التواتر:

وللتواتر ثلاثة شروط:

الأول: أن يُخبروا عن:

١. الإخبار عن علم
مستند إلى الحس

[أ] عِلْمٌ ضَرْوَرِيٌّ

[ب] مُسْتَنَدٌ إِلَى مُحْسُوسٍ؛

○ إذ لو أَخْبَرَنَا الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَنْ حَدَثِ الْعَالَمِ أَوْ عَنْ صَدَقِ الْأَنْبِيَاءِ

لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ.

الثاني: أن يستوي طرفا الخبر ووسطه في هذه الصفة وفي كمال العدد؛

٢. استواء طرفيه
ووسطه في استيفاء
الشرطين الآخرين

● لِأَنَّ خَبَرَ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، فَلابدَّ من الشُّروطِ فيه؛

● ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلمُ بصدق اليهود مع كثرتهم في

نقلهم عن موسى ﷺ تكذيب كل ناسخ لشريعته.

الشرط الثالث: في العدد الذي يحصل به التواتر،

٣. كمال العدد

واختلف الناس فيه:

القول الأول:
التخصيص بالأعداد

● فمَنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ.

اختلاف القائلين به

● وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحْصُلُ بِأَرْبَعَةٍ.

● وَقَالَ قَوْمٌ: بِخَمْسَةٍ.



• وقال قومٌ: بعشرين.

• وقال آخرون: بسبعين.

• وقيل غير ذلك.

والصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَدَدٌ مُحْصُورٌ؛

القول الثاني
(اختيار المؤلف)

• فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَتَى حَصَلَ عِلْمُنَا بِوُجُودِ مَكَّةَ، وَوُجُودِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ

دليل القول الثاني

السَّلَامُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛

○ فَإِنَّهُ لَوْ قُتِلَ رَجُلٌ فِي السُّوقِ، وَانصَرَفَ جَمَاعَةٌ فَأَخْبَرُونَا بِقَتْلِهِ،

فَإِنَّ قَوْلَ الْأَوَّلِ يَحْرُكُ الظَّنَّ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ يُؤَكِّدُهُ، وَلَا يَزَالُ

يَتَزَايَدُ حَتَّى يَصِيرَ ضَرُورِيًّا لَا يُمْكِنُ تَشْكِيكَ أَنْفُسِنَا فِيهِ.

• فَلَوْ تَصَوَّرَ الْوُقُوفُ عَلَى اللَّحْظَةِ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا الْعِلْمُ ضَرُورَةً،

وَحِفْظُ حِسَابِ الْمُخْبِرِينَ، وَعَدَدِهِمْ: لَا مَكْنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ

دَرَكُ تِلْكَ اللَّحْظَةِ عَسِيرٌ؛

○ فَإِنَّهُ يَتَزَايَدُ تَزَايِدًا خَفِيًّا التَّدْرِيجَ؛ كَتَزَايُدِ عَقْلِ الصَّبِيِّ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ

حَدَّ التَّكْلِيفِ، وَتَزَايُدِ ضَوْءِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ، فَلِذَلِكَ: تَعَدَّرَ

عَلَى الْقُوَّةِ الْبَشَرِيَّةِ إِدْرَاكُهُ.

فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُخَصِّصُونَ بِالْأَعْدَادِ،

مناقشة القول الأول

• فَتَحَكَّمْ فَاسِدٌ، لَا يُنَاسِبُ الْغَرَضَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ،

• وَتَعَارُضُ أَقْوَالِهِمْ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهَا.

اعتراض على القول
الثاني

فإن قيل: فكيف تعلمون حصول العلم بالتواتر، وأنتم لا تعلمون أقلَّ
عدده؟

الجواب عنه

قلنا:

- كما نعلم أن الخبز مُشبعٌ، والماء مُروٍ، وإن كنا لا نعلم أقلَّ مقدارٍ
يحصلُ به ذلك،
- فنستدلُّ بحصول العلم الضَّروريِّ على كمالِ العدد؛ لا أننا نستدلُّ
بكمالِ العدد على حصولِ العلم.





فصل



ما لا يشترط في
التواتر

ليس من شرط التواتر:

[١] أن يكون المخبرون مسلمين، ولا عدولاً؛

○ لأن إفضاءه إلى العلم من حيث إنهم مع كثرتهم لا يتصور
اجتماعهم على الكذب وتواطؤهم عليه، ويمكن ذلك في
الكفار، كماكانه في المسلمين.

[٢] ولا يشترط -أيضاً- ألا يخضروهم عدد، ولا يحويهم بلد؛

○ فإن الحجاج إذا أخبروا بواقعة صدت عنهم الحج، وأهل
الجمعة إذا أخبروا عن نائية في الجمعة منعت من الصلاة، علم
صدقهم مع دخولهم تحت الحضر، وقد حوهم مسجد فضلاً
عن البلد.





فصل



إمكان تواطؤ أهل
التواتر على كتمان
ما يحتاج إلى نقله

ولا يجوزُ على أهلِ التَّواترِ كتمانُ ما يُحتاجُ إلى نَقْلِهِ ومَعْرِفَتِهِ.
وأنكرت ذلك الإمامية^(١).

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

وليس بصحيح؛

• لأن كتمان ذلك يجري - في القُبْح - مَجْرَى الإخْبَارِ عنه بخلاف
ما هو به، فلم يَجْزُ وَقُوعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ وتَوَاطُؤُهُمْ عَلَيْهِ.

دليل القول الأول

فإن قيل: قَدْ تَرَكَ النَّصَّارَى نَقْلَ كَلَامِ عِيسَى فِي الْمَهْدِ؟
قلنا: لأنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَهْدِ قَبْلَ ظُهُورِهِ وَاتِّبَاعِهِمْ لَهُ.

اعتراض على القول
الأول

الجواب عنه



(١) هي فرقة من فرق الشيعة، وهم القائلون بإمامة عليٍّ عليه السلام، وأنها بتوقيف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويقولون بوجوب الإمامة وبعضمة الأئمة.



القسم الثاني: أخبار الأحاد

وهي: ما عدا التواتر.

المراد بأخبار الأحاد

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ إِمَامِنَا ﷺ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ:

إفادتها للعلم القطعي

فَرَوِيَ: أَنَّهُ لَا يَحْضُلُ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا؛

الرواية الأولى

[١] لَأَنَّا نَعْلَمُ -ضُرُورَةً- أَنَّا لَا نُصَدِّقُ كُلَّ خَبَرٍ نَسْمَعُهُ.

دليل الرواية الأولى

[٢] وَلَوْ كَانَ مَفِيدًا لِلْعِلْمِ؛

○ لَمَا صَحَّ وُرُودُ خَبَرَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ؛ لاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ،

○ وَلَجَازَ نَسْخِ الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ الْمَتَوَاتِرَةِ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي

إِفَادَةِ الْعِلْمِ،

○ وَلَوْ جَبَّ الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ،

○ وَلَا سَتَوَى فِي ذَلِكَ الْعَدْلُ وَالْفَاسِقُ، كَمَا فِي الْمَتَوَاتِرِ.

وَرَوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ -فِي أَخْبَارِ الرُّوْيَةِ-: «يُقْطَعُ عَلَى الْعِلْمِ

الرواية الثانية

بِهَا»^(١).

وهذا يَحْتَمِلُ:

توجيه هذه الرواية:

• أَنْ يَكُونَ فِي أَخْبَارِ الرُّوْيَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا، مِمَّا كَثُرَتْ رُؤَاؤُهُ، وَتَلَقَّتْهُ

التوجيه الأول

(١) نقله أبو يعلى في العدة (٣/ ٩٠٠) من رواية حنبل بلفظ: «نؤمن بها ونعلم أنها حق».

الأئمة بالقبول، ودلت القرائن على صدق نأفله،

○ فيكون إذا من المتواتر؛ إذ ليس للمتواتر عدد محصور.

● ويحتمل أن يكون خبر الواحد عنده: مفيداً للعلم.

○ وهو قول جماعة من أصحاب الحديث وأهل الظاهر.

● قال بعض العلماء: إنما يقول أحمد بحصول العلم بخبر الواحد

فيما:

○ نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم

واتقائهم،

○ ونقل من طرق متساوية،

○ وتلقته الأئمة بالقبول، ولم ينكره منهم منكر؛

[١] فإن الصديق والفاروق عليه السلام لو روى شيئاً سمعاه أو رأيته، لم

يتطرق إلى سامعهما شك ولا ريب، مع ما تقرر في نفسه

لهما، وثبت عنده من ثقتهم وأمانتهما.

[٢] ولذلك اتفق السلف على نقل أخبار الصفات، وليس فيها

عمل، وإنما فائدتها: وجوب تصديقها، واعتقاد ما فيها.

[٣] ولأن اتفاق الأئمة على قبولها: إجماع منهم على صحتها،

والإجماع حجة قاطعة.

● فأما التعارض - فيما هذا سبيله -:

○ فلا يسوغ إلا كما يسوغ في الأخبار المتواترة وآي الكتاب.

التوجيه الثاني

التوجيه الثالث

دليل التوجيه
الثالث

مناقشة أدلة
الرواية الأولى

• وقولهم: «إِنَّا لَا نُصَدِّقُ كُلَّ خَبَرٍ نَسْمَعُهُ»؛

○ فَلأَنَّنَا إِنَّمَا جَعَلْنَاهُ مُفِيدًا لِلْعِلْمِ؛ لَمَا افْتَرَنَ بِهِ مِنْ قَرَائِنِ زِيَادَةِ
الثِّقَةِ، وَتَلَقَّى الْأُمَّةَ لَهُ بِالْقَبُولِ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ خَبَرُ الْعَدْلِ
وَالْفَاسِقِ.

• وَأَمَّا الْحُكْمُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ:

○ فَغَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ، وَإِنَّمَا يَحْكُمُ بِالْبَيِّنَةِ
الَّتِي هِيَ مَظَنَّةُ الصِّدْقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





التعبد بخبر الواحد
عقلاً من حيث
الجواز وعدمه



فصل

القول بإنكار الجواز
العقلي

دليله

وَأَنْكَرَ قَوْمٌ جَوَازَ التَّعَبُّدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلاً؛

- لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، فَالْعَمَلُ بِهِ عَمَلٌ بِالشَّكِّ، وَإِقْدَامٌ عَلَى الْجَهْلِ، فَتَقْبُحُ الْحَوَالَةُ عَلَى الْجَهْلِ، بَلْ إِذَا أَمَرْنَا الشَّارِعُ بِأَمْرٍ فَلْيُعَرَّفَنَاهُ؛ لَنَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ، إِمَّا مُمْتَلِلُونَ، وَإِمَّا مُخَالِفُونَ.

وَالْجَوَابُ:

مناقشة الدليل

أَنَّ هَذَا:

- إِنْ صَدَرَ مِنْ مُقَرَّرٍ بِالشَّرْعِ فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ؛
- لِأَنَّهُ تُعَبَّدُ بِالْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ، وَالْعَمَلِ بِالْفَتَا، وَالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ بِالاجْتِهَادِ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ، وَإِنَّمَا يَفِيدُ الظَّنَّ،
- كَمَا تُعَبَّدُ^(١) بِالْعَمَلِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ عِنْدَ مُعَايِنَتِهَا،
- فَلِمَ يَسْتَحِيلُ^(٢) أَنْ يُلْحَقَ الْمُظَنُّونَ بِالْمَعْلُومِ؟!
- وَإِنْ صَدَرَ مِنْ مُنْكَرٍ لِلشَّرْعِ، فَيُقَالُ لَهُ:
- أَيُّ اسْتِحَالَةٍ فِي أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الظَّنَّ عِلْمًا لِلرُّجُوبِ،

(١) في (س): يعتد، والمثبت من بقية النسخ، وهو المناسب للسياق، والموافق لما في

المستصفى (١/ ٢٧٤).

(٢) في (ع، ب، ز): يستحل، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في المستصفى (١/ ٣٦٩).

والظنُّ مُدْرِكٌ بِالْحِسِّ، فَيَكُونُ الْوُجُوبُ مَعْلُومًا؟

■ فَيُقَالُ لَهُ: إِذَا ظَنَنْتَ صَدَقَ الشَّاهِدُ وَالرَّسُولُ وَالْحَالِفُ:

فاحْكُمْ بِهِ، وَلَسْتَ مُتَعَبِّدًا بِمَعْرِفَةِ صَدَقِهِ، بَلْ بِالْعَمَلِ بِهِ عِنْدَ
ظَنِّ صَدَقِهِ، وَأَنْتَ مِمْتَلٌّ مُصِيبٌ، صَدَقَ أَمْ كَذَبَ.

○ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا طَارَ طَائِرٌ ظَنَنْتُمُوهُ غُرَابًا: أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ

كَذَا، وَجَعَلْتُ ظَنُّكُمْ عَلَامَةً، كَمَا جَعَلْتُ زَوَالَ الشَّمْسِ عَلَامَةً
عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ.





التعبد بخبر الواحد
عقلاً من حيث
الوجوب وعدمه



فصل

وقال أبو الخطاب: العقل يقتضي وجوب قبول خبر الواحد؛
لأمور ثلاثة:

القول الأول

أدلة القول الأول

- أحدها: أنا لو قصرنا العمل على القطع: تعطلت الأحكام؛ لنذرة
القواطع، وقلة مدارك اليقين.
- الثاني: أن النبي ﷺ مبعوث إلى الكافة، ولا يمكنه مشافهة
جميعهم، ولا إبلاغهم بالتواتر.
- الثالث: أنا إذا ظننا صدق الراوي فيه ترجح وجود أمر الله تعالى
وأمر رسوله ﷺ، فلا احتياط: العمل بالراجح.
- وقال الأكرهون: لا يجب التعبد بخبر الواحد عقلاً، ولا يستحيل
ذلك.

القول الثاني

- [١] ولا يلزم من عدم التعبد به تعطيل الأحكام؛ لإمكان البقاء على
البراءة الأصلية والاستصحاب.
- [٢] والنبي ﷺ يكلف تبليغ من أمكنه تبليغه، دون من لا يمكنه؛
كمن في الجزائر ونحوها.

مناقشة أدلة القول
الأول





فصل



التعبد بخبر الواحد
سمعا

فَأَمَّا التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ سَمْعًا؛ فَهُوَ قَوْلُ الْجَمْهُورِ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْقَدَرِيَّةِ وَبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ.

القول الثاني

وَلَنَا دَلِيلَانِ قَاطِعَانِ:

أدلة القول الأول

أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم عَلَى قَبُولِهِ؛ فَقَدْ اشْتَهَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي وَقَائِعَ لَا تَنْحَصِرُ، إِنْ لَمْ يَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِمَجْمُوعِهَا.

الدليل الأول:
الإجماع

- مِنْهَا: أَنَّ الصَّدِيقَ رضي الله عنه لَمَّا جَاءَتْهُ الْجَدَّةُ تَطَلَّبُ مِيرَاثَهَا نَشَدَ النَّاسَ: «مَنْ يَعْلَمُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟»، فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَعَمِلَ بِهِ عَمْرُ بَعْدَهُ^(١).
- وَرُويَ عَنْ عُمَرَ فِي وَقَائِعَ كَثِيرَةٍ:

(١) أخرجه أحمد (٢٢٥/٤)، وأبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠١)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، من حديث قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدّة أبا بكر...» الحديث.
أعلّه بالإرسال: البخاري في التاريخ الكبير (٢١٣/٦)، وابن حزم في المحلى (٢٧٣/٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٣٩٤/١٣)؛ وذلك لأن قبيصة لم يسمع من أبي بكر.

وصححه الترمذي (٢١٠١)، وابن حبان (٦٠٣١)، والحاكم (٣٣٨/٤)، وأجاب عن علته ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٦١٦-٦١٧).

○ منها: قِصَّةُ الْجَنِينِ، حِينَ قَالَ: «أَذْكُرُ اللَّهَ امْرَأًا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟» فَقَامَ حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ فَقَالَ: «كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ لِي، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَقَتَلْتَهَا وَجَنِينَهَا، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَنِينِ بَعْرَةً»، فَقَالَ عَمْرٌ: «لَوْلَا لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا بغيره»^(١).

○ وَكَانَ لَا يُورَثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا، حَتَّى أَخْبَرَهُ الصَّحَّاحُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ: «أَنْ يُورَثَ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الصَّبَابِيِّ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا»^(٢).

○ وَرَجَعَ إِلَى: حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَجُوسِ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٣).

(١) أخرجه أحمد (٣٦٤/١)، وأبو داود (٤٥٧٢)، وابن ماجه (٢٦٤١)، والنسائي (٢١-٢٢) من حديث ابن عباس به دون قول عمر. وأخرجه أبو داود (٤٥٧٣) بقول عمر رضي الله عنه.

وصححه البخاري (انظر: العلل الكبير ٣٩٨)، وابن حبان (٦٠٢١)، والبيهقي (٤٣/٨).

(٢) أخرجه أحمد (٤٥٢/٣)، وأبو داود (٢٩٢٧)، والترمذي وصححه (١٤١٥)، وابن ماجه (٢٦٤٢) من حديث سعيد بن المسيب عن عمر به.

(٣) أخرجه مالك (٧٥٦)، وعبد الرزاق (٦٨-٦٩)، وابن أبي شيبة (٢٢٥/٣) من حديث جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، أن عمر.. وذكره.

وهو منقطع، قاله الشافعي (انظر: معرفة السنن والآثار ٣٦٤/١٣)، والبخاري في مسنده (١٠٥٦)، والخليلي في الإرشاد (٣١٧/١) برقم ٥٢، وابن عبد البر في التمهيد (انظر: موسوعة شروح الموطأ ٨/٥١٤).

• وَأَخَذَ عُثْمَانُ بِخَبَرِ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ فِي السُّكْنَى بَعْدَ أَنْ أَرْسَلَ إِلَيْهَا وَسَأَلَهَا^(١).

• وَعَلِيٌّ كَانَ يَقُولُ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ - وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ، فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»^(٢).

• وَلَمَّا اخْتَلَفَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فِي الْعُغْلِ مِنَ الْمُجَامَعَةِ: أَرْسَلُوا أَبَا مُوسَى إِلَى عَائِشَةَ، فَرَوَتْ لَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا مَسَّ

= وأخرجه أحمد (١/ ١٩٠-١٩١)، والبخاري (٣١٥٧) من حديث بَجَالَةٍ وَلَفْظُهُ: «وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ».

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٣٧٠)، وأبو داود (٢٣٠٠)، والترمذي (١٢٠٤)، وابن ماجه (٢٠٣١)، والنسائي (٦/ ١٩٩-٢٠٠) عن فريعة بنت مالك بن سنان الخدرية به. صحَّحه الترمذي، وابن حبان (٤٢٩٢)، والحاكم (٢/ ٢٠٨).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢)، وأبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦)، وابن ماجه (١٣٩٥) من حديث أسماء بن الحكم، عن علي به.

أَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (٢/ ٥٤)، وَقَالَ: «لَمْ يَتَابِعْ -أَيَّ أَسْمَاءَ- عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، فَلَمْ يَحْلَفْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ».

وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٦٢٣)، وَقَالَ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٢/ ٣٧٨): «حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا».

- الخَتَانُ الْخِتَانُ وَجَبَ الْغُسْلُ»، فَرجَعُوا إِلَى قَوْلِهَا^(١).
- وَاشْتَهَرَ رُجُوعُ أَهْلِ قُبَاءٍ إِلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي التَّحَوُّلِ إِلَى الْكَعْبَةِ^(٢).
- وَرَوَى أَنَسٌ قَالَ: «كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ، وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فُضِيخٍ، إِذْ أَتَانَا آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَةَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ! قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا، فَكَسَرْتُهَا»^(٣).
- وَرَجَعَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي الصَّرْفِ^(٤).
- وَابْنُ عُمَرَ إِلَى حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فِي الْمُخَابَرَةِ^(٥).
- وَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَرَى أَنْ لَا تَصْدُرَ الْحَائِضُ حَتَّى تَطُوفَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «سَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ، هَلْ أَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ؟» فَأَخْبَرَتْهُ، فَرجَعَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَقَالَ لابْنِ عَبَّاسٍ: «مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ»^(٦).

(١) أخرجه أحمد (٦/٤٧)، ومسلم (٣٤٩) من حديث أبي موسى الأشعري، عن عائشة ؓ.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر، وتقدم تخريجه (ص ١٥٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣/١٨١-١٨٢)، والبخاري (٧٢٥٣)، ومسلم (١٩٨٠) واللفظ لهما.

(٤) أخرجه أحمد (٣/٥١)، وابن ماجه (٢٢٥٧، ٢٢٥٨) من حديث أبي الجوزاء بالقصة.

وأخرجه مسلم (١٥٩٤) من حديث أبي نضرة، وفيه أن ابن عباس كان لا يرى به بأساً، ثم كرهه بعد ذلك.

(٥) متفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر، وتقدم تخريجه (ص ١٧٢).

(٦) أخرجه أحمد (١/٢٢٦)، ومسلم (١٣٢٨).

والأخبار في هذا أكثر من أن تُحصَى.

وَاتَّفَقَ التَّابِعُونَ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا حَدَّثَ الْاِخْتِلَافُ بَعْدَهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ:

اعتراض على
الدليل السابق

• لَعَلَّهُمْ عَمِلُوا بِأَسْبَابٍ قَارَنْتَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَا بِمَجَرَّدِهَا،

• كَمَا أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِالْعُمُومِ، وَعَمِلُوا بِصِغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَمْ يَكُنْ

ذَلِكَ نَصًّا صَرِيحًا فِيهِمَا.

قلنا:

الجواب عن
الاعتراض

• قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْأَخْبَارِ؛

○ لِقَوْلِ عُمَرَ: «لَوْ لَا هَذَا لَقَضَيْنَا بغيره»،

○ وَرَجَعَ الصَّحَابَةُ إِلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الْغُسْلِ،

○ وَابْنُ عُمَرَ إِلَى حَدِيثِ رَافِعٍ^(١).

■ وَتَقْدِيرُ قَرِينَةٍ وَسَبَبٍ هَاهُنَا كَتَقْدِيرِ قَرَائِنَ مَعَ نَصِّ الْكِتَابِ

وَالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ جَمِيعَ الْأَدِلَّةِ.

• وَأَمَّا الْعُمُومُ وَصِغَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ،

○ فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ يَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا، وَلَهَا دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ، تُعْبَدُّنَا بِالْعَمَلِ

بِمُقْتَضَاهَا، وَعَمَلُهُمْ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ دَلَالَتِهَا فَهِيَ كَمَسْأَلَتِنَا.

○ وَإِنَّمَا أَنْكَرَهَا مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، وَاعْتَدَرُوا بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ

(١) قوله: «ورجع الصحابة... حديث رافع» زيادة من (د).

اعتراض آخر على
الدليل السابق

في صِغَةِ الْأَمْرِ وَالْعُمُومِ تَصْرِيحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَرَكُوا الْعَمَلَ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ،

• فَلَمْ يَقْبَلِ النَّبِيُّ ﷺ خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ^(١).

• وَلَمْ يَقْبَلْ أَبُو بَكْرٍ خَبَرَ الْمَغِيرَةِ وَحَدَّهُ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ^(٢).

• وَعُمَرُ لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَ أَبِي مُوسَى فِي الْإِسْتِثْنَانِ^(٣)،

• وَلَا خَبَرَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي عَدَمِ الشُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ^(٤)،

• وَعَلِيٌّ كَانَ لَا يَقْبَلُ حَتَّى يَسْتَحْلِفَ^(٥)،

• وَرَدَّ عَلِيُّ خَبَرَ مَعْقِلِ بْنِ سِنَانَ الْأَشْجَعِيِّ فِي بَرِّ وَعٍ^(٦).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٣٤-٢٣٥)، والبخاري (٤٨٢) ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه الخمسة إلا النسائي من حديث قبيصة بن ذؤيب، وفيه أنه لما شهد المغيرة: بإعطاء النبي ﷺ للجدّة السدس، قال له أبو بكر: «هل معك غيرك؟»، وتقدّم تخريجه (ص ١٩٢).

(٣) أخرجه أحمد (٤٠٠/٤)، والبخاري (٧٣٥٣)، ومسلم (٢١٥٣) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

(٤) أخرجه أحمد ومسلم، وتقدم تخريجه (ص ١٦٠).

(٥) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وتقدم تخريجه (ص ١٩٤). وقوله: «ولا خبر فاطمة... حتى يستحلف» زيادة من (ل).

(٦) أخرجه سعيد بن منصور (٩٣١)، ومن طريقه البيهقي (٢٤٧/٧) من حديث أبي إسحاق الكوفي، عن مزينة بن جابر، أن علياً ؓ قال: «لا نقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله ﷻ».

• وَرَدَّتْ عَائِشَةُ خَبَرَ ابْنِ عُمَرَ فِي تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ^(١).

قُلْنَا: الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الجواب عنه

أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ قِيلُوا الْأَخْبَارَ الَّتِي تَوَقَّفُوا عَنْهَا بِمُوَافَقَةِ غَيْرِ الرَّاوي لَهُ، وَلَمْ يَلْغُ بِذَلِكَ رُتْبَةُ التَّوَاتُرِ، وَلَا خَرَجَ عَنْ رُتْبَةِ الْإِحَادِ إِلَى رُتْبَةِ التَّوَاتُرِ.

الجواب المجمل

وَالثَّانِي: أَنَّ تَوَقُّفَهُمْ كَانَ لِمَعَانٍ مُخْتَصَةٍ بِهِمْ،

الجواب المفصل

• فَتَوَقَّفُ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ؛ لِيُعْلِمَهُمْ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يُؤْخَذُ فِيهِ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ.

• وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه؛ فَلَمْ يَرُدَّ خَبَرَ الْمَغِيرَةِ، وَإِنَّمَا طَلَبَ الْاسْتِظْهَارَ بِقَوْلٍ آخَرَ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ لَوْ انْفَرَدَ.

• وَأَمَّا عُمَرُ رضي الله عنه؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ سِيَاسَةً؛ لِيَتَشَبَّهَ النَّاسُ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَتِهْمَكَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ

= وَأَبُو إِسْحَاقَ الْكُوفِيُّ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ كَمَا سَأَلَاتِ ابْنَ الْجَنِيدِ (٤٨٤): «لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ (٢٩٣/٦) مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحَكَمُ لَمْ يَدْرِكْ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١/١-٤٢)، وَابْنُ خَالٍ (١٢٨٦-١٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ (٩٢٧-٩٢٩)، وَفِيهِ أَنَّهَا قَالَتْ: «لَا وَاللَّهِ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَيِّتَ يَعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَحَدٍ»، وَقَالَتْ: «إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبِينَ وَلَا مُكْذِبِينَ، وَلَكِنْ السَّمْعُ يَخْطِئُ».

أَنْ يَقُولَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١).

• وعائشة لم تردَّ خبر ابنِ عمرَ، وإنما تأولته.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: ما تواترَ من إنفاذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أمراءَهُ ورُسُلَهُ وقُضَاتِهِ وسُعَاتِهِ إلى الأطرافِ؛ لتبليغِ الأحكامِ، والقضاءِ، وأخذِ الصَّدَقَاتِ، وتبليغِ الرِّسَالَةِ.

الدليل الثاني:
السنة المتواترة

وَمِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَلَقِّي ذَلِكَ بِالْقَبُولِ؛ لِيَكُونَ مُفِيدًا، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَأْمُورٌ بِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُبَلِّغَهَا بِمَنْ لَا يُكْتَفَى بِهِ.

دَلِيلٌ ثَالِثٌ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَى وَجُوبِ قَبُولِ قَوْلِ الْمُفْتِي فِي مَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ ظَنِّهِ، فَمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنِ السَّمَاعِ الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ أُولَى؛ فَإِنَّ تَطَرُّقَ الْغَلَطِ إِلَى الْمُفْتِي كَتَطَرُّقِ الْغَلَطِ إِلَى الرَّائِي؛ فَإِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ -وإن كان مُصِيبًا- فَإِنَّمَا يَكُونُ مُصِيبًا إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ، وَرَبَّمَا ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَفَرِّطْ وَيَكُونُ قَدْ فَرَّطَ.

الدليل الثالث:
القياس على وجوب
العمل بفتيا الواحد

وَهَذَا عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ تَقْلِيدَ مُقَلِّدٍ بَعْضِ الْأَثَمَةِ أُولَى؛ فَإِنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَرْوِيَ مَذْهَبَ غَيْرِهِ، لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْوِيَ قَوْلَ غَيْرِهِ؟
فَإِنْ قِيلَ:

اعتراض على
الدليل الثالث

- [١] هَذَا قِيَاسٌ لَا يَفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ أَصْلٌ لَا يَتَّبَعُ بِالظَّنِّ.
- [٢] ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ هَذَا حَالٌ صَرُورَةٍ، فَإِنَّا لَوْ كَلَّفْنَا كُلَّ أَحَدٍ الْجَاهِدَ تَعَدَّرَ.

قُلْنَا:

[١] لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَظْنُونٌ، بَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ؛

○ فَإِنَّا إِذَا قَطَعْنَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْبَيْعِ، قَطَعْنَا بِهِ فِي النِّكَاحِ، وَلَمْ

يَخْتَلِفْ بِاخْتِلَافِ الْمَرْوِيِّ فِيهِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ هَهُنَا إِلَّا الْمَرْوِيُّ

عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا يَرْوِي عَنْ ظَنِّهِ، وَهَذَا يَرْوِي عَنْ غَيْرِهِ.

[٢] وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَعَذُّرِ الْأَحْكَامِ» لَيْسَ كَذَلِكَ؛

○ فَإِنَّ الْعَامِّيَّ يَرْجِعُ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، كَمَا

قُلْتُمْ فِي الْمَجْتَهِدِ إِذَا لَمْ يَجِدْ قَاطِعًا.





فصل

اشتراط مجيء
الخبر عن كل راوٍ
من طريقين ليقبل

وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ^(١) إِلَى: أَنْ خَبَرَ الْوَاحِدَ إِنَّمَا يُقْبَلُ إِذَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ
اثنان، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اثنانِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ فِي زَمَانِنَا إِلَى
حَدِّ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ إِبْثَاتُ حَدِيثٍ أَصْلًا.

القول باشتراط
ذلك

● وَقَاسَهُ عَلَى الشَّهَادَةِ.

دليله

وهذا باطلٌ بما ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ.

بيان بطلان القول

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الشَّهَادَةِ؛

مناقشة دليله

● فَإِنَّ الرُّوَايَةَ تَخَالَفُ الشَّهَادَةَ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ،

○ وَلِذَلِكَ^(٢) لَا يُعْتَبَرُ^(٣) فِي الرُّوَايَةِ فِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ، كَمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي
الشَّهَادَةِ فِيهِ.



(١) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائِيُّ البصري، ولد سنة (٢٣٥هـ)، توفي

سنة (٣٠٣هـ)، من كبار أئمة المعتزلة.

(٢) في (ع): وكذلك، وفي (س): فكَذَلِكَ.

(٣) في (ع، ب، ز، ل) بلا نقط، والمثبت (س).



فصل



شروط الراوي
المقبول الرواية:

ويعتبرُ في الرَّاوي المقبول روايتهُ أربعةُ شروطٍ:

[١] الإسلامُ.

[٢] والتَّكليفُ.

[٣] والعَدَالَةُ.

[٤] والضَّبْطُ.



أما الإسلامُ؛

الشرط الأول:
الإسلام

فلا خِلافَ في اعتباره؛

• فَإِنَّ الْكَافِرَ مُتَّهَمٌ فِي الدِّينِ.

فإن قيل:

اعتراض

• هَذَا يَتَّجِعُ فِي كَافِرٍ لَا يُؤْمِنُ بِنَبِيِّنَا ﷺ؛

○ إِذْ لَا يَلِيقُ بِالسِّيَاسَةِ تَحْكِيمُهُ فِي دِينٍ لَا يَعْتَقِدُ تَعْظِيمَهُ.

• أَمَّا الْكَافِرُ الْمَتَأَوَّلُ؛

○ فَإِنَّهُ مُعَظَّمٌ لِلدِّينِ، مَمْتَنِعٌ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، غَيْرُ عَالِمٍ أَنَّهُ كَافِرٌ، لِمَ

لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ؟

الجواب عنه

قُلْنَا:

- كُلُّ كَافِرٍ مُتَأَوِّلٌ، فَالْيَهُودِيُّ - أَيْضًا - مُتَأَوِّلٌ؛
○ فَإِنَّ الْمَعَانِدَ: هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ الْحَقَّ بِقَلْبِهِ وَيَجْحَدُهُ بِلِسَانِهِ،
وَهَذَا يَنْدُرُ.

- بَلْ تَوَرَّعُ هَذَا مِنَ الْكَذِبِ كَتَوَرَّعِ الْيَهُودِيِّ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى هَذَا، وَلَا
يُسْتَفَادُ هَذَا الْمَنْصَبُ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ - فِي الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ الْمَتَأَوِّلِينَ -:

- إِنْ كَانَ دَاعِيَةً فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ؛

○ فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَضَعَ حَدِيثًا عَلَى مُوَافَقَةِ هَوَاهُ.

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً؛ فَكَلَامُ أَحْمَدَ ﷺ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ: الْقَبُولَ
وَعَدَمَهُ؛

○ فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ: «احْتَمَلُوا الْحَدِيثَ مِنَ الْمَرْجُئَةِ»^(١)،

○ وَقَالَ: «يُكْتَبُ عَنِ الْقَدَرِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً»^(٢)،

○ وَاسْتَعْظَمَ الرَّوَايَةَ عَنْ سَعْدِ الْعَوْفِيِّ^(٣)، وَقَالَ: «هُوَ جَهْمِيٌّ،

تخريج قول الإمام
أحمد في رواية
المبتدع

مستند القبول

مستند عدم القبول

(١) رواه عنه أبو داود في سؤالاته (ص ١٩٨) بلفظ: «احتملوا المرجئة في الحديث»، ونقله

أبو يعلى في العدة (٣/ ٩٤٨)، وأبو الخطاب في التمهيد (٣/ ١١٣).

(٢) رواه عنه أبو داود في سؤالاته (ص ١٩٨)، ونقله أبو يعلى في العدة (٣/ ٩٤٨)، أبو

الخطاب في التمهيد (٣/ ١١٣).

(٣) سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي، توفي في أوائل القرن

الثالث الهجري.

امْتَحِنَ فَأَجَابَ»^(١).

واختارَ أَبُو الْخَطَّابِ: قَبُولَ رِوَايَةِ الْفَاسِقِ الْمَتَّأُولِ^(٢)،

[١] لما ذَكَرْنَاهُ^(٣)،

دليل من قبل رواية
الفاسيق المتأول

○ وَأَنَّ تَوَهُّمَ الْكَذِبِ مِنْهُ كَتَوَهُّمِهِ مِنَ الْعَدْلِ؛ لِتَعْظِيمِهِ الْمَعْصِيَةَ
وَامْتِنَاعِهِ مِنْهَا.

وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ.

[٢] وَلِذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ يَرْوِي بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي
الْمَذَاهِبِ وَالْأَهْوَاءِ.



وَالثَّانِي: التَّكْلِيفُ.

الشرط الثاني:
التكليف

فَلَا يَقْبَلُ خَبَرَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ،

خبر الصبي
والمجنون

[١] لِكُونِهِ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا يَخَافُهُ، وَلَا يَلْحَقُهُ مَأْتَمٌ، فَالثَّقَةُ بِهِ
أَدْنَى مِنَ الثَّقَةِ بِقَوْلِ الْفَاسِقِ؛ لِكُونِهِ يَعْرِفُ اللَّهَ تَعَالَى وَيَخَافُهُ،
وَيَتَعَلَّقُ الْمَأْتَمُ بِهِ،

[٢] وَلِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ - وَهُوَ الْإِقْرَارُ - فِيمَا
يُخْبِرُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ أَوَّلَى.

(١) نقله عنه أبو يعلى في العدة (٣/٩٤٨)، وأبو الخطاب في التمهيد (٣/١١٣).

(٢) قارن بما في التمهيد لأبي الخطاب (٣/١١٢-١١٣).

(٣) أي عند قوله في بداية هذا الفصل: «أَمَّا الْكَافِرُ الْمَتَّأُولُ؛ فَإِنَّهُ مُعَظَّمٌ لِلدِّينِ...» (ص ٢٠٢).

اداء الصبي ما
تحمله قبل البلوغ

أَمَّا مَا سَمِعَهُ صَغِيرًا، وَرَوَاهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ؛ فَهُوَ مَقْبُولٌ؛
[١] لِأَنَّهُ لَا خَلَلَ فِي سَمَاعِهِ وَلَا أَدَاتِهِ.

[٢] وَلِذَلِكَ اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى قَبُولِ أَخْبَارِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ، كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَنُظَرَائِهِمْ.

[٣] وَعَلَى ذَلِكَ دَرَجَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ فِي إِحْضَارِهِمُ الصَّبِيَّانَ مَجَالِسَ السَّمَاعِ، وَقَبُولِهِمْ لَشَهَادَتِهِمْ فِيمَا سَمِعُوهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ.



وَالثَّالِثُ: الضَّبْطُ.

الشرط الثالث:
الضبط

فَمَنْ لَمْ يَكُنْ حَالَةَ السَّمَاعِ مَمَّنْ يَضْبُطُ؛ لِيُؤَدِّيَ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْوَجْهِ، لَمْ تَخْصُلِ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ.



الرَّابِعُ: الْعَدَالَةُ.

الشرط الرابع:
العدالة

فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْفَاسِقِ؛

[١] لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وَهَذَا زَجْرٌ عَنِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِ^(١) الْفَاسِقِ.

[٢] ولأنَّ من لا يخافُ اللهَ سبحانه خَوْفًا يَزَعُهُ^(١) عن الكَذِبِ لا
تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ.



(١) في (س): يردعه.

خبر مجهول الحال

فصل



القول الأول
(اختيار المؤلف)

ولا يُقبلُ خبرُ مجهولِ الحالِ في هذه الشُّروطِ، في إحدَى الروائينِ،
وهو مذهبُ الشافعيِّ.

القول الثاني

والروايةُ الأخرى: يُقبلُ خبرُ مجهولِ الحالِ في العدالةِ خاصَّةً، دونَ
بقيةِ الشُّروطِ، وهو مذهبُ أبي حنيفة.

ادلة القول الثاني

ووجهُ أربعة أدلَّة:

- أحدها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَلَ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ بِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ^(١)، وَلَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ.
- الثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَقْبَلُونَ رِوَايَةَ الْأَعْرَابِ، وَالْعَبِيدِ، وَالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوهُمْ بِفَسْقٍ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٤٠)، والترمذي (٦٩١)، وابن ماجه (١٦٥٢)، والنسائي

(١٣١/٤) من حديث سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابي إلى النبي

ﷺ فقال: إني رأيت الهلال -يعني رمضان- فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟»، قال:

نعم. قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟»، قال: نعم. قال: «يا بلال، أذن في الناس

فليصوموا غداً».

صححه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (٧٥٧/٢)، وابن خزيمة (١٩٢٣)، وابن

حبان (٣٤٤٦)، والحاكم (٤٢٤/١).

وروي عن سماك، عن عكرمة مرسلًا، أخرجه أبو داود (٢٣٤١)، والنسائي (١٣٢/٤)،

ورجَّح النسائي إرساله، انظر: تحفة الأشراف (٦١٠٤).

• الثالث: أَنَّهُ لو أَسْلَمَ، ثُمَّ رَوَى أَوْ شَهِدَ؛

○ فَإِنْ قُلْتُمْ: «لَا تُقْبَلُ»، فَبَعِيدٌ.

○ وَإِنْ قُلْتُمْ: «تُقْبَلُ»، فَلَا مُسْتَنَدَ لِدَلِك إِلَّا إِسْلَامُهُ، مَعَ عَدَمِ ظُهُورِ
الْفِسْقِ مِنْهُ،

■ فَإِذَا مَضَى لِدَلِك زَمَانٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ دَلِك مُسْتَنَدًا
لِرَدِّ رَوَايَتِهِ.

• الرَّابِعُ: أَنَّهُ لو أَخْبَرَ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ، أَوْ نَجَاسَتِهِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى طَهَارَةٍ
قُبْلَ دَلِك، حَتَّى يَصِحَّ الْإِتِمَامُ بِهِ.

○ وَلَوْ أَخْبَرَ بِأَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ الْمَبِيعَةَ مِلْكُهُ، وَأَنَّهَا خَالِيَةٌ عَنْ زَوْجٍ،
قُبْلَ قَوْلِهِ حَتَّى يَنْبَنِي عَلَى دَلِك حِلُّ الْوَطْءِ.

وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى خَمْسَةُ أُمُورٍ:

• أَحَدُهَا: أَنَّ مُسْتَنَدَ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْإِجْمَاعُ، وَالْمَجْمَعُ عَلَيْهِ:
قَبُولُ رَوَايَةِ الْعَدْلِ، وَرَدُّ خَبَرِ الْفَاسِقِ.

○ وَالْمَجْهُولُ الْحَالُ لَيْسَ بِعَدْلٍ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْعَدْلِ فِي
حُصُولِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ.

• الثَّانِي: أَنَّ الْفِسْقَ مَانِعٌ كَالصَّبَا وَالْكَفْرِ، فَالشَّكُّ فِيهِ كَالشَّكِّ فِي الصَّبَا
وَالْكَفْرِ مِنْ غَيْرِ فِرْقٍ.

• الثَّالِثُ: أَنَّ شَهَادَتَهُ لَا تُقْبَلُ، فَكَذَلِكَ رَوَايَتُهُ.

○ وَإِنْ مَنَعُوا فِي الْمَالِ فَقَدْ سَلَّمُوا فِي الْعُقُوبَاتِ.

■ وطريق الثقة في الرواية والشهادة واحدة، وإن اختلفا في بقية الشروط.

● **الرابع:** أن المقلد إذا شك في بلوغ المفتي درجة الاجتهاد لم يجوز تقليده، بل قد سلموا أنه لو شك في عدالته وفسقه لم يجوز تقليده.

○ وأي فرق بين حكايته عن نفسه اجتهاده، وبين حكايته خبراً عن غيره؟

● **الخامس:** أنه لا تقبل شهادة^(١) الفرع ما لم يعين شاهد الأصل، فلم يجب تعيينه إن كان قول المجهول مقبولا؟

○ فإن قالوا: يجب تعيينه، لعل الحاكم يعرفه يفسق فيردّ شهادته.

○ قلنا: إذا كانت العدالة هي: الإسلام من غير ظهور فسق، فقد عرف ذلك، فلم يجب التسبّع؟

[١] وأما قبول النبي ﷺ قول الأعرابي؛ فإن كونه أعرابياً لا يمنع كونه معلوم العدالة عنده، إما بخبر عنه، أو تزكية من عرف حاله، وإما بوحى، فمن سلم أنه كان مجهولاً؟

[٢] وأما الصحابة؛

[أ] فإنما قبلوا قول أزواج النبي ﷺ، وقول من عرفوا حاله ممن هو مشهور العدالة عندهم، وحيث جهلوا: ردّوا.

مناقشة أدلة القول الثاني

(١) في (ع، ب، ز، س): رواية، والمثبت من (ل).

[ب] جواب ثانٍ: أَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ لَا تُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ
مَجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِمْ بِتَرْكِ النِّصِّ لَهُمْ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ.

[٣] وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ؛

[أ] فَلَا يُسَلَّمُ قَبُولَ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسَلِّمُ الْكَاذِبُ وَيَبْقَى عَلَى طَبْعِهِ.

[ب] وَإِنْ سَلَّمْنَا قَبُولَ رَوَاتِهِ فَذَلِكَ لِطَرَاوَةِ إِسْلَامِهِ، وَقُرْبِ عَهْدِهِ
بِالْإِسْلَامِ، وَشَتَّانَ بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي طَرَاوَةِ الْبِدَايَةِ وَبَيْنَ مَنْ نَشَأَ
عَلَيْهِ بِطُولِ الْأُلْفَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتِ الْعَدَالَةُ لَأَمْرِ بَاطِنٍ وَأَصْلُهُ الْخَوْفُ وَلَا يُشَاهَدُ، بَلْ
يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، فَأَصْلُ ذَلِكَ الْخَوْفُ: الْإِيمَانُ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ
عَلَى الْخَوْفِ دِلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ، فَلَنُكَتِفِ بِهِ.

قلنا:

اعتراض من
أصحاب القول
الثاني

الجواب عنه

- الْمَشَاهِدَةُ وَالتَّجَرُّبَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ فُسَّاقَ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرُ مِنْ
عُدُولِهِمْ فَلَا تُشَكِّكُ أَنْفُسُنَا فِيمَا عَرَفْنَاهُ يَقِينًا.
- ثُمَّ هَلَّا اكْتَفَيْ بِهِ فِي شَهَادَةِ الْعُقُوبَاتِ، وَشَاهِدِ الْأَصْلِ، وَحَالِ
الْمِفْطِيِّ، وَسَائِرِ مَا سَلَّمُوهُ.

[٤] وَأَمَّا قَوْلُ الْعَاقِدِ، فَهُوَ مَقْبُولٌ رُخْصَةً مَعَ ظُهُورِ فُسَيْقِهِ؛ لِمَسِيسِ
الْحَاجَةِ إِلَى الْمَعَامَلَاتِ.

تكملة مناقشة أدلة
القول الثاني

وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ وَقَلْتُهُ، فَلَا يُسَلَّمُهُ.





فصل



ما لا يشترط في
الراوي ولا يقدح في
الرواية

ولا يشترط في الرواية:

الذُّكُورِيَّةُ؛

ما لا يشترط في
الراوي:

١. الذُّكُورِيَّةُ

• فَإِنَّ الصَّحَابَةَ قَبِلُوا قَوْلَ عَائِشَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ.

ولا البَصَرُ؛

٢. البَصَرُ

• فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَرَوْنَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها اعْتِمَادًا عَلَى صَوْنِهَا،
وَهُمْ كَالضَّرِيرِ فِي حَقِّهَا.

ولا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّائِي فَقِيهًا؛

٣. الفقه

• لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «رُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ
حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(١).

• وَكَانَتِ الصَّحَابَةُ تَقْبَلُ خَبَرَ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي لَا يَرَوِي إِلَّا حَدِيثًا
وَاحِدًا.



ولا يقدح في الرواية:

ما لا يقدح في
الرواية:

العداوة والقرباة؛

١. العداوة والقرباة

(١) رُوي من حديث جمع من الصحابة، وتقدم تخريجه (ص ١٦٨) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

• لَأَنَّ حُكْمَهَا عَامٌّ، لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ فَيُؤَثِّرُ فِيهِ ذَلِكَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ نَسَبِ الرَّاوي؛

٢. الجهل بالنسب

• فَإِنَّ حَدِيثَهُ يُقْبَلُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ، فَالْجَهْلُ بِالنَّسَبِ أَوْلَى أَنْ لَا يَقْدَحُ.

وَلَوْ ذَكَرَ اسْمَ شَخْصٍ مَرْدَدٍ بَيْنَ مَجْرُوحٍ وَعَدْلٍ^(١) فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ

الْمَرْدَدُ^(٢).

إذا ذكر الراوي
اسمًا مرددًا بين
مجروح وعدل



(١) في (ل): ومعدل، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في المستصفى (١/٤١٣).

(٢) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (١/٣٩٦): للتردد، وهو الأقرب لما في

المستصفى (١/٤١٣).



فصل في التزكية والجرح

اعلم أَنَّهُ يُسْمَعُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ مِنْ وَاحِدٍ فِي الرَّوَايَةِ؛

الجرح والتعديل
من الواحد

- لِأَنَّ الْعِدَالَهَ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا الرَّوَايَةُ لَا تَزِيدُ عَلَى نَفْسِ الرَّوَايَةِ،
بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ.

وكَذَلِكَ تَقْبَلُ تَزْكِيَةُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ؛

الجرح والتعديل
من العبد والمرأة

- كَمَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُمَا.



وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي قَبُولِ الْجَرْحِ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ سَبَبُهُ؛

الجرح المجرد

فَرُوي: أَنَّهُ يُقْبَلُ؛

القول الأول

- لِأَنَّ أَسْبَابَ الْجَرْحِ مَعْلُومَةٌ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجْرَحُ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ.

دليل القول الأول

وَرُوي: أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛

القول الثاني

- لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيْمَا يَخْصُلُ بِهِ الْجَرْحُ مِنْ فِسْقِ الْإِعْتِقَادِ،
والتَّدْلِيْسِ، وَغَيْرِهِ، فَيَجِبُ بَيَانُهُ لِيُعْلَمَ.

دليل القول الثاني

وَقِيلَ: هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُزَكِّيِّ؛

القول الثالث

- فَمَنْ حَصَلَتِ الثَّقَةُ بِبَصِيرَتِهِ وَضَبَطَهُ يُكْتَفَى بِإِطْلَاقِهِ،

- وَمَنْ عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ دُونَ بَصِيرَتِهِ فَتُسْتَفْصَلُ.



تعارض الجرح
والتعديل

أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ :

القول الأول

قَدَّمْنَا الْجَرْحَ ؛

• فَإِنَّهُ اِطْلَاعٌ عَلَى زِيَادَةِ خَفِيتٍ عَلَى الْمَعْدِّلِ .

القول الثاني

فَإِنْ زَادَ عَدَدُ الْمَعْدِّلِ عَلَى الْجَارِحِ ؛ فَقَدْ قِيلَ : يُقَدَّمُ التَّعْدِيلُ .

وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛

• لِأَنَّ سَبَبَ التَّقْدِيمِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ ، فَلَا يَنْتَفِي ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ .



فصل في التعديل



وذلك:

طرق التعديل

[١] إمّا بقول،

[٢] وإمّا بالرواية عنه،

[٣] أو بالعمل بخبره،

[٤] أو بالحكم به.

وأعلاها: صريح القول.

١. القول الصريح

وتمامه: أن يقول: «هو عدلٌ، رضا^(١)»، ويبيّن السبب.

الثاني: أن يروى عنه.

٢. الرواية عنه

وهل ذلك تعديلٌ له؟ على روايتين.

الخلافاً في اعتبار
هذا الطريق

والصحيح: أنه إن عُرف من عادته، أو بصريح^(٢) قوله: أنه لا يستجيزُ

اختيار المؤلف

الرواية إلا عن العدل، كانت الرواية تعديلًا له، وإلا فلا؛

• إذ من عادة أكثرهم الرواية عمّن لو كلفوا الثناء عليه لسكتوا،

دليل اختيار المؤلف

فليس فيه تصريحٌ بالتعديل.

(١) هكذا ضبطت في (ع)، وهو الموافق لما في المستصفى (١/٤١٦).

(٢) في (ع، س): أو تصريح، وفي (ل): أو صريح، وفي (ز) بلا نقط، والمثبت من (ب)،

وهو الموافق لما في المستصفى (١/٤١٧).

فإن قيل: لو رَوَى عن فاسِقٍ كَانَ غَاشًّا فِي الدِّينِ.
قُلْنَا:

اعتراض على
اختيار المؤلف
الجواب عنه

• لَمْ يُوجِبْ عَلَى غَيْرِهِ الْعَمَلُ بِهِ، بَلْ قَالَ: سَمِعْتُ فُلَانًا قَالَ كَذَا،
وَقَدْ صَدَقَ فِيهِ.

• ثُمَّ لَعَلَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ بِفَسِقٍ وَلَا عَدَالَةٍ، فَرَوَى عَنْهُ وَوَكَّلَ الْبَحْثَ إِلَى
مَنْ أَرَادَ الْقَبُولَ.

الثالث: العمل بالخبر.

٣. العمل بخبره

• إِنْ أُمِّكَنْ حَمْلُهُ عَلَى الْإِخْتِيَاظِ، وَالْعَمَلِ^(١) بِدَلِيلٍ آخَرَ وَافَقَ الْخَبَرَ،
فَلَيْسَ بِتَعْدِيلٍ.

• وَإِنْ عَرَفْنَا يَقِينًا أَنَّهُ عَمِلَ بِالْخَبَرِ فَهُوَ تَعْدِيلٌ؛

○ إِذْ لَوْ عَمِلَ بِخَبَرٍ غَيْرِ الْعَدْلِ فَسَقَ.

ويكون حكم ذلك: حكم التعديل بالقول من غير ذكر السبب.

الرابع: أن يحكم بشهادته.

٤. الحكم بشهادته

وذلك أقوى من تزكيته بالقول^(٢).

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (٢/ ٤٠١): «أو العمل»، وهو الموافق لما في
المستصفى (١/ ٤١٧).

(٢) هكذا وقعت العبارة أيضًا في المستصفى (١/ ٤١٧)، يقول الطوفي في شرح مختصر
الروضة (٢/ ٥٧١): «في كلام الشيخ أبي محمد ههنا تناقض؛ لأنه ذكر طرق التعديل،
وقال: (أعلاها صريح القول)، ثم قال: (والحكم بشهادته أقوى من تزكيته بالقول)»،
وقد يكون مراد ابن قدامة ما بيّنه الآمدي بقوله في الإحكام (٢/ ٨٨) عن الحكم =

ترك الحكم
بشهادته

أَمَّا تَرْكُهُ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ فَلَيْسَ بِجَرْحٍ؛
• إِذْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي شَهَادَتِهِ لَأَسْبَابٍ سِوَى الْجَرْحِ.



= شهادة الراوي: «هذه الطريق أعلى من التزكية بالقول من غير ذكر سبب؛ لتفاوتهما في الاتفاق والاختلاف ... وأما بالنسبة إلى التزكية مع ذكر السبب، فالأشبه التعادل بينهما لاستوائهما في الاتفاق عليهما».



عدالة الصحابة

فصل



والذي عليه سلف الأمة وجمهور الخلف: أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم مَعْلُومَةٌ
عَدَالَتُهُمْ بِتَعْدِيلِ اللَّهِ وَثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ.

القول بعد التهم

[١] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠]،

أدلة عدالة
الصحابة

[٢] وَقَالَ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]،

[٣] وَقَالَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾

[الفتح: ٢٩]،

[٤] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»^(١)،

[٥] وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَنِي، وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَصْهَارًا

وَأَنْصَارًا»^(٢)،

(١) أخرجه أحمد (٣٧٨/١)، والبخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن

مسعود رضي الله عنه.

وروي من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بنحوه، متفق عليه أيضًا.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٠٠)، والخلال في السنة (٨٣٤)، والطبراني في

الكبير (١٧/ ١٤٠ برقم ٣٤٩)، والأوسط (٤٥٦)، والبيهقي في المدخل (١١٥١) من

حديث محمد بن طلحة التيمي، عن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم، عن أبيه،

عن جده مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَنِي وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا، فَجَعَلَ مِنْهُمْ أَصْهَارًا وَأَنْصَارًا».

قال البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٥٢٢) في ترجمة عتبة بن عويم: «لم يصح حديثه»،

وقال الطبراني والبيهقي: «تفرد به محمد بن طلحة».

○ فَأَيُّ تَعْدِيلٍ أَصَحُّ مِنْ تَعْدِيلِ عَلَامِ الْغُيُوبِ، وَتَعْدِيلِ رَسُولِهِ ﷺ؟!

[٦] وَلَوْ لَمْ يَرِدْ؛ لَكَانَ فِيمَا اشْتَهَرَ وَتَوَاتَرَ مِنْ حَالِهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَبَذَلِ الْمُهِجِّ، مَا يَكْفِي فِي الْقَطْعِ بَعْدَ النَّهْمِ.

وَهَذَا يَتَنَاوَلُ: مَنْ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّحَابِيِّ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِصُحْبَتِهِ سَاعَةً، وَرُؤْيَاهُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ.

المقصود بالصحابي

وَيَحْصُلُ لَنَا الْعِلْمُ بِذَلِكَ بِخَبَرِهِ:

طريقة إثبات
الصحبة للراوي

● عَنْ نَفْسِهِ،

● أَوْ عَنْ غَيْرِهِ:

○ أَنَّهُ صَحِبَ النَّبِيَّ .

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ يُقْبَلُ؟

اعتراض على
الطريقة المتقدمّة

قُلْنَا: إِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يُوجِبُ الْعَمَلَ، لَا يُلْحِقُ غَيْرَهُ مَضَرَّةً، وَلَا يُوجِبُ تُهْمَةً؛ فَهُوَ كَرَوَايَةِ الصَّحَابِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الجواب عنه





فصل

رواية المحدود في
القذف

المحدود في القذف:

● إن كَانَ بلفظِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يُرَدُّ خَبَرُهُ؛

١. القاذف بلفظ
الشهادة

○ لِأَنَّ نُقْصَانَ الْعَدَدِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ.

○ وَلِهَذَا رَوَى النَّاسُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَاتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ

محدودٌ في القَذْفِ^(١).

● وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ، فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ حَتَّى يَتُوبَ.

٢. القاذف بغير
لفظ الشهادة



(١) رويت أخبارٌ في حدِّ أبي بكرٍ في القذف، منها ما خرجه عبد الرزاق (٣٨٤/٧)، ومن

طريقه الطبراني في الكبير (٧٢٢٧)، وابن أبي شيبة (٩١/١٠)، ومن طريقه البيهقي

(٨/٢٣٤-٢٣٥)، وصححها ابن كثير في مسند الفاروق (٢/٥٥٩).



فصل في كيفية الرواية

وهي على أربع^(١) مراتب:

مراتب رواية
التلميذ عن شيخه:

١. السماع

أَعْلَاهَا: قراءة الشيخ عليه في مَعْرِضِ الإِخْبَارِ لِيُرَوِيَ عَنْهُ.
وَذَلِكَ يُسَلِّطُ الرَّاوي أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنِي»، و«أَخْبَرَنِي»، و«قَالَ فُلَانٌ»،
و«سَمِعْتُهُ يَقُولَ».

صيح الأداء بالسماع



الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الشَّيْخِ، فَيَقُولَ: «نَعَمْ»، أَوْ يَسْكُتَ.

٢. العَرَضُ

فَتَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ،

القول الأول
(اختيار المؤلف)

خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ.

القول الثاني

ولنا:

دليل القول الأول

• أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا لَمْ يَسْكُتْ.

نعم، لَوْ كَانَ نَمَّ:

ما يستثنى من هذه
الكيفية

• مَخِيلَةٌ إِكْرَاهٍ،

• أَوْ غَفْلَةٍ

○ لَا يُكْتَفَى بِسُكُوتِهِ.

(١) في جميع النسخ: أربعة، ولعل المثبت هو الصواب.

وهذا يُسَلِّطُ الرَّاوي عَلَى أَنْ يَقُولَ: «أَخْبَرْنَا»^(١) وَحَدَّثْنَا فَلَا نَقْرَأَهُ عَلَيْهِ.

صيغة الأداء
بالعرض

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «أَخْبَرْنَا»^(٢)، أَوْ «حَدَّثْنَا»؟
عَلَى رَوَاتَيْنِ:

حكم الأداء في
العرض بـ (أخبرنا)
أو (حدثنا) بلا قيد

إِحْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ،

القول الأول

• كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ.

دليل القول الأول

وَالْأُخْرَى: يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ؛

القول الثاني

• لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَبَهُ؛ كَانَ كَقَوْلِهِ: «نَعَمْ»،

دليل القول الثاني

• وَالْجَوَابُ بِنَعَمْ كَالْخَبَرِ، بِدَلِيلِ ثُبُوتِ أَحْكَامِ الْإِقْرَارِ بِهِ، وَلِهَذَا يَقُولُ: أَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ الشَّيْخُ: «أَخْبَرْنَا»، أَوْ «حَدَّثْنَا»، هَلْ يَجُوزُ لِلرَّاوي عَنْهُ
إِبْدَالُ إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ بِالْأُخْرَى؟

الإبدال بين
(أخبرنا) و(حدثنا)

عَلَى رَوَاتَيْنِ.

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «سَمِعْتُ فُلَانًا»؟

من روى بهذه
الكيفية فهل له أن
يقول: سمعت؟

فَقَدْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ؛

(١) فِي (ب): أَتَبَّأْنَا، وَفِي (ز، ل): «إِذَا» مَهْمَلَةُ النُّقْطِ، وَهِيَ اخْتِصَارٌ لِأَخْبَرْنَا، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ع، س)، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْمُسْتَصْفَى (١/ ٤٢٢).

(٢) فِي (ب، ز): أَتَبَّأْنَا، وَفِي (ز): «إِذَا» مَهْمَلَةُ النُّقْطِ، وَهِيَ اخْتِصَارٌ لِأَخْبَرْنَا، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ع، س، ل).

دليله

• لَأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالنُّطْقِ، وَذَلِكَ كَذِبٌ.

إِلَّا إِذَا عَلِمَ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ أَنَّهُ يُرِيدُ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ.



٣. الإجازة

الثالثة^(١): الإِجَازَةُ.

وهو أن يَقُولَ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي الْكِتَابَ الْفُلَانِي، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي».

صفة الإجازة
المعتبرة

٤. المناولة

الرابعة^(٢): الْمَنَاوَلَةُ.

وهو أن يَقُولَ: «خُذْ هَذَا الْكِتَابَ فَارَوْهِ عَنِّي»،

صفة المناولة
المعتبرة

فهو كالإِجَازَةِ؛

• لِأَنَّ مَجَرَّدَ الْمَنَاوَلَةِ دُونَ اللَّفْظِ لَا يُغْنِي، وَاللَّفْظُ وَحْدَهُ يَكْفِي.

وَكِلَاهُمَا: تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ.

فَيَقُولُ: «حَدَّثَنِي، أَوْ أَخْبَرَنِي إِجَازَةً».

حكم الرواية
بالإجازة والمناولة
القول الأول
(اختيار المؤلف)

فَإِنْ لَمْ يَقُلْ: «إِجَازَةً»:

الخلافاً في صيغة
الأداء بالإجازة

• لَمْ يَجْزُ.

• وَجَوَّزَهُ قَوْمٌ.

○ وَهُوَ فَاسِدٌ؛

(١) في جميع النسخ: الثالث، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) في جميع النسخ: الرابع، ولعل المثبت هو الصواب.

■ لَأَنَّهُ يُشْعِرُ بِسَمَاعِهِ مِنْهُ، وَهُوَ كَذِبٌ.

القول الثاني وحكي عن أبي حنيفة وأبي يوسف^(١): أنه لا تجوز الرواية بالمناولة والإجازة.

دليل القول الأول وليس بصحيح؛

- لأن المقصود: معرفة صحة الخبر، لا عين الطريق.
- وقوله: «هذا الكتاب مسموعي، فازوه عني» - في التعريف - كقراءته والقراءة عليه.

فأما إن قال: «سماعي»، ولم يقل: «ازوه عني»: لا^(٢) تجوز الرواية إخبار الشيخ بسماعه دون إذنه بالرواية عنه؛

- لأنه لم يأذن، فلعله لا يجوز الرواية لخلل يعرفه،
- ولذلك لو قال: «عندي شهادة» لا يشهد بها ما لم يقل: «أذنت لك أن تشهد على شهادتي».
- فالرواية شهادة، والإنسان قد يتساهل في الكلام، لكن عند الجزم بها يتوقف.

وكذلك لو وجد شيئاً مكتوباً بخطه: ٥. الوجادة

لا يرويه عنه، لكن يجوز أن يقول: «وجدت بخط فلان». حكمها

(١) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، ولد سنة (١١٣ هـ)، وتوفي

سنة (١٨٢ هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة، من كتبه: الخراج، والآثار.

(٢) المثبت في طبعة د. النملة (٢/ ٤١٠): «فلا»، والمثبت هنا من جميع النسخ.

أَمَّا إِذَا قَالَ الْعَدْلُ: «هذه نسخةٌ صحيحةٌ من صحيح البخاري»؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ.

حكم الرواية عن
النسخ الصحيحة
والعمل بها

وهل يلزمُ العملُ به؟

فَقِيلَ:

القول الأول

• إِنْ كَانَ مُقْلَدًا، فَلَيْسَ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ؛

○ لِأَنَّ فَرْضَهُ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ.

• وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا، لَزِمَهُ؛

○ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَحْمِلُونَ صُحُفَ الصَّدَقَاتِ

إِلَى الْبِلَادِ، وَكَانَ النَّاسُ يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا بِشَهَادَةِ حَامِلِهَا

بصحتها، دُونَ أَنْ يَسْمَعَهُ ^(١) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَفِيدُ

سُكُونِ النَّفْسِ وَغَلَبَةِ الظَّنِّ.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْهُ.

القول الثاني



(١) المثبت في طبعة د. النملة (٢/ ٤١١): يسمعها، والمثبت هنا من جميع النسخ، وهو

الموافق لما في المستصفى (١/ ٤٢٥) حيث قال: «وكان الخلق يعتمدون تلك الصحف

بشهادة حامل الصحف بصحته دون أن يسمعه كل واحد منه».



فصل



رواية الراوي
لسماعه عن خط
يثق به

إِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ بِخَطِّ يُوَثِّقُ بِهِ:

جَازَ أَنْ يَرْوِيَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعَهُ، إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ، وَبِهِ
قَالَ الشَّافِعِيُّ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ؛

القول الثاني

• قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ.

دليل القول الثاني

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] مَا ذَكَرْنَا مِنْ اعْتِمَادِ الصَّحَابَةِ عَلَى كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] وَلَأنَّ مَبْنَى الرَّوَايَةِ عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ وَعَلَيْتِهِ بِنَاءٌ عَلَى دَلِيلٍ، وَقَدْ
وُجِدَ ذَلِكَ.

وَالشَّهَادَةُ:

مناقشة دليل القول
الثاني

• لَا تُسَلَّمُهَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ،

• وَعَلَى الْأُخْرَى: الشَّهَادَةُ أَكْثَرُ؛ لِمَا عَلِمَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْفُرُوقِ.



التباص السماع

فصل



١. إذا شك في سماع
حديث بعينه

إذا شك في سماع حديث من شيخه: لم يجز أن يرويه عنه؛
• لأن روايته عنه شهادة عليه، فلا يشهد بما لم يعلم.

٢. إذا شك في حديث
من سماعه من غير
تعيين له

ولو شك في حديث من سماعه والتبس عليه: لم يجز أن يروي شيئاً
منها مع الشك؛
• لما ذكرنا.

٣. إذا غلب على ظنه
سماع حديث بعينه
القول الأول

فإن غلب على ظنه في حديث أنه مسموع؛
فقال قوم: يجوز؛

دليل القول الأول

• اعتماداً على غلبة الظن.

وقيل: لا يجوز؛

القول الثاني

• لأنه يمكن اعتبار العلم بما يرويه، فلا يجوز أن يرويه^(١) مع الشك
كالشهادة.

دليل القول الثاني



(١) قوله: «أن يرويه» زيادة من (ل).



إنكار الشيخ
للحديث المروي
عنه



فصل

إذا أنكر الشيخ الحديث، وقال: «لست أذكره»،

الخلاف في إنكار
النسيان

لم يقدح ذلك في الخبر، في قول إمامنا، ومالك، والشافعي، وأكثر
المتكلمين.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

ومنع منه الكرخي^(١)؛

القول الثاني

• قياساً على الشهادة.

دليل القول الثاني

وليس بصحيح؛

ادلة القول الأول

[١] لأن الراوي عدل جازم بالرواية، فلا نكذبهُ مع إمكان تصديقه.

[٢] والشيخ لا يكذبهُ، بل قال: «لست أذكره» فيمكن الجمع بين

قوليهما؛ بأن يكون نسيه، فإن النسيان غالب على الإنسان، وأيُّ

محدث يحفظ جميع حديثه؟

○ فيجب العمل به، جمعاً بين قوليهما.

والشهادة تُفارق الرواية في أمور كثيرة؛ منها: أنه لا تُسمع شهادة الفرع
- مع القدرة - على شهادة الأصل، والرواية بخلافه؛

مناقشة دليل القول
الثاني

(١) أبو الحسن عبيد الله بن الحسن بن دلال الكرخي البغدادي، ولد سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي
سنة (٣٤٠هـ)، شيخ الحنفية في وقته، من مؤلفاته: رسالة في الأصول التي عليها مدار
فروع الحنفية.

● فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانَ بَعْضُهُمْ يَرْوِي عَنْ بَعْضٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مُرَاجَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ،

- وَلِهَذَا كَانَ يَلْزَمُهُمْ قَبُولُ قَوْلِ رَسُولِهِ وَسُعَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ.
- وَأَهْلُ قُبَاءٍ تَحَوَّلُوا إِلَى الْقِبْلَةِ بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ^(١).
- وَأَبُو طَلْحَةَ وَأَصْحَابُهُ قَبِلُوا خَيْرَ الْوَاحِدِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ^(٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وقد رَوَى ربيعةُ بنُ أبي عبد الرحمن^(٣)، عن سهيل^(٤)، عن أبيه^(٥)، عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ^(٦)، ثُمَّ نَسِيَهُ سَهِيلٌ، فَكَانَ بَعْدَهُ يَقُولُ: «حَدَّثَنِي ربيعةُ عَنِّي: أَنِّي حَدَّثْتُهُ»، وَلَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

دليل آخر للقول
الأول



- (١) متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ، وتقدّم تخريجه (ص ١٥٤).
- (٢) متفق عليه من حديث أنس بن مالك ﷺ، وتقدّم تخريجه (ص ١٩٥).
- (٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن قُرُوح المدني التيمي مولاهم، توفي سنة (١٣٦هـ)، وهو الذي يقال له: ربيعة الرأي، من كبار فقهاء التابعين، ومن شيوخ مالك بن أنس الذين تفقه بهم.
- (٤) أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذُكْرَان السَّمَان المدني الغطفاني مولاهم، توفي سنة (١٤٠هـ)، من الحُفَاط الثقات بالمدينة، ممن عاصر صغار التابعين.
- (٥) أبو صالح ذُكْرَان السَّمَان المدني الغطفاني مولاهم، توفي سنة (١٠١هـ) من حُفَاط التابعين الثقات بالمدينة.
- (٦) أخرج الحديث مع القصة أبو داود (٣٦١٠، ٣٦١١)، والحديث المرفوع أخرجه أيضًا: الترمذي وحسنه (١٣٤٣)، وابن ماجه (٢٣٦٨).
- وصححه أبو زرعة وأبو حاتم، ذكر ذلك ابن أبي حاتم في العلل (١٤٠٩).
- وأخرجه أحمد (١/ ٢٤٨) ومسلم (١٧١٢) من حديث ابن عباس ﷺ.



زيادة الثقة

فصل



انفراد الثقة بزيادة في الحديث: مقبول، سواء كانت لفظاً أو معنى؛

زيادة الثقة مقبولة

[١] لأنه لو انفرد بحديث لقيل، فكذلك إذا انفرد بزيادة.

دليل قبولها

[٢] وغير مُمتنع أن ينفرد بحفظ الزيادة؛

○ إذ من المحتمل أن يكون النبي ﷺ ذكر ذلك في مجلسين، وذكر

الزيادة في أحدهما، ولم يحضر إلا الواحد^(١)،

○ ويحتمل أن يكون راوي الناقص دخل في أثناء المجلس،

○ أو عرض له - في أثائه - ما يُزعجه أو يُدهشه عن الإصغاء، أو

يوجب قيامه قبل التمام،

○ أو سمع الكل ونسي الزيادة،

■ والراوي للتمام عدل وقد جزم بالرواية، فلا نُكذِّبه مع

إمكان تصديقه.

فإن علم أن السماع كان في مجلس واحد،

زيادة الثقة مع
العلم باتحاد
المجلس

فقال أبو الخطاب: يُقدَّم قول الأكثرين^(٢)،

(١) في (ل): «ولم يحضرها الناقص»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في

المستصفى (١/٤٢٩).

(٢) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (١/٤٢٠) زيادة: «وذوي الضبط»،

وعزاها إلى (ل)، وهي في (ل) مضروب عليها.

● فَإِنْ تَسَاوَى فِي الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ:

○ قُدِّمَ قَوْلُ الْمُثَبِّتِ.

○ وَقَالَ الْقَاضِي: إِذَا تَسَاوَىا، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ^(١).



= قال أبو الخطاب في التمهيد (١٥٣/٣): «إن رويَا ذلك عن مجلس واحد فهو خبر واحد؛ فإن كان الذي نقل الزيادة واحداً، والذي نقل الخبر جماعة لا يجوز عليهم الوهم، سقطت الزيادة... وإن كان ناقلُ الزيادة جماعة كثيرة، فالزيادة مقبولة والواحد قد وهم، وإن كان راوي الزيادة واحداً، وراوي النقصان واحداً: قُدِّمَ أشهرُهما بالحفظ والضبط والثقة، وإن كانا سواء في جميع ذلك فذكر شيخنا عن أحمد روايتين...» ثم رجَّح رواية قبول الزيادة.

(١) قارن بما في العدة لأبي يعلى (١٠٠٤/٣).



رواية الحديث
بالمعنى

فصل



القول الأول
(اختيار المؤلف)

وتجوزُ روايةُ الحديثِ بالمعنى للعالمِ المُفَرِّقِ بينَ المُحتَمِلِ وغيرِ المُحتَمِلِ، والظَّاهِرِ والأَظْهِرِ، والعَامِّ والأَعَمِّ، عندَ الجمهورِ.

• فَيُبَدِّلُ لَفْظًا مَكَانَ لَفْظٍ فِيمَا لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ؛

○ كالألفاظِ المترادفةِ؛ كالقعودِ والجُلوسِ، والصَّبِّ والإِرَاقَةِ،
والحَظَرِ والتَّحْرِيمِ، والعلمِ والمعرفةِ،

○ وسائرِ ما لَا يَشْكُ فِيهِ، وَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الاستنباطُ والفَهْمُ.

• وَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِيمَا فَهَمَهُ قَطْعًا، دُونَ مَا فَهَمَهُ بِنَوْعِ اسْتِنْبَاطٍ،
وَاسْتِدْلَالٍ يُخْتَلَفُ فِيهِ.

• وَلَا يَجُوزُ -أَيْضًا- لِلجَاهِلِ بِمَوَاقِعِ الخِطَابِ، وَدَقَائِقِ الألفاظِ.
وَمَنَعَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الحديثِ مُطْلَقًا؛

القول الثاني

• لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتي فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا
فَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(١).

دليل القول الثاني

ولنا:

ادلة القول الأول

[١] الإجماعُ على جوازِ شرحِ الشَّرْعِ للعَجَمِ بِلِسَانِهِمْ، فَإِذَا جَازَ
إِبْدَالُ العَرَبِيَّةِ بِعَجَمِيَّةٍ تُرَادِفُهَا، فَبِعَرَبِيَّةٍ أَوْلَى.

(١) رُوي من حديثِ جمعٍ من الصحابةِ، وتقدم تخريجه (ص ١٦٨) من حديثِ زيد بن ثابت رضي الله عنه.

[٢] وكذلك سُفَرَاءُ النَّبِيِّ ﷺ يُبَلِّغُونَهُمْ أَوْامِرَهُ بِلِغَتِهِمْ.

[٣] وهذا لأننا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَعَبُّدَ فِي اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ فَهْمُ الْمَعْنَى، وَإِصَالُهُ إِلَى الْخَلْقِ.

[٤] ويدلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْخُطْبَ الْمُتَّحِدَةَ وَالْوَقَائِعَ، رَوَاهَا الصَّحَابَةُ بِالْأَفَافِ مُخْتَلِفَةً.

[٥] ولأنَّ الشَّهَادَةَ أَكْثَرُ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَلَوْ سَمِعَ الشَّاهِدُ يَشْهَدُ بِالْعَجْمِيَّةِ: جَازَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ.

[٦] ولأنَّه تَجَوُّزُ الرَّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ فِيهِمَا حَرَامٌ.

والحديثُ:

مناقشة دليل القول
الثاني

[١] حُجَّةٌ لَنَا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْعِلَّةَ، وَهُوَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْفِقْهِ وَالْفَهْمِ، وَنَحْنُ لَا نُجَوِّزُهُ لغيرِ مَنْ يَفْهَمُ.

[٢] جوابٌ آخَرُ: أَنَّ مَنْ رَوَى بِالْمَعْنَى فَقَدْ رَوَى كَمَا سَمِعَ، وَلِهَذَا لَا يُعَدُّ كَذِبًا.

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَدَّلَ لَفْظًا بِأَظْهَرِ مِنْهُ؛

لا يبدل اللفظ
بأظهر منه

• لِأَنَّ الشَّارِعَ رَبَّمَا قَصَدَ إِصَالَ الْحَكَمِ بِاللَّفْظِ الْجَلِيِّ تَارَةً، وَبِالْخَفِيِّ أُخْرَى^(١).





الحديث المرسل

فصل



مراسيلُ الصحابة عليهم السلام:

١. مراسيل

الصحابة

القول الأول
(اختيار المؤلف)

مقبولةٌ عندَ الجمهورِ.

وشذَّ قومٌ فقالوا: لا يُقبلُ مرسلُ الصَّحَابِيِّ إِلَّا إِذَا عُرِفَ بِصَرِيحِ خَبَرِهِ،
أو بِعَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ صَحَابِيٍّ وَإِلَّا فَلَا^(١)؛

القول الثاني

• لَأَنَّهُ قَدْ يَرْوِي عَمَّنْ لَمْ تَثْبُتْ لَنَا صُحْبَتُهُ.

دليل القول الثاني

وهذا ليس بِصَحِيحٍ؛

• فَإِنَّ الْأُمَّةَ اتَّفَقَتْ عَلَى قَبُولِ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنُظَرَائِهِ مِنْ أَصَاغِرِ
الصَّحَابَةِ مَعَ إِكْثَارِهِمْ، وَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّاسِيلُ.

دليل القول الأول

○ قال البراءُ بْنُ عَازِبٍ: «مَا كُلُّ مَا حَدَّثْنَاكَمَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
سَمِعْنَاهُ مِنْهُ، غَيْرَ أَنَّا لَا نَكْذِبُ»^(٢).

• وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ كَانَ يُرْسِلُ الْحَدِيثَ، فَإِذَا اسْتَكْشَفَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ

(١) قوله: «وإِلَّا فَلَا» ليست في (ز، س).

(٢) أخرجه أحمد كما في العلل برواية عبد الله (٢٨٣٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٤)، والفريابي في الفوائد (٣٤)، وفيه: «ولكن سمعناه وحدَّثنا أصحابنا، ولكنَّا لا نكذب».

وأخرجه أحمد في المسند (٢٨٣/ ٤) بنحوه، وصححه الحاكم (١/ ٩٥).

فَلَانَ، كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا^(١).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ:

مناقشة دليل القول
الثاني

• لَا يَزُوونَ إِلَّا عَنْ صَحَابِي، وَالصَّحَابَةُ مَعْلُومَةٌ عَدَالَتُهُمْ،

• فَإِنْ زَوَوْا عَنْ غَيْرِ صَحَابِي، فَلَا يَزُوونَ إِلَّا عَمَّنْ عَلِمُوا عَدَالَتَهُ؛

○ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى هَذَا الْوَهْمِ^(٢).



فَأَمَّا مَرَّاسِيلُ غَيْرِ الصَّحَابَةِ،

٢. مراسيل غير
الصحابة

وَهُوَ: أَنْ يَقُولَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ» مَنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ، أَوْ يَقُولَ: «قَالَ أَبُو

المراد بها

هُرَيْرَةَ» مَنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ.

فَفِيهَا رَوَاتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: تُقْبَلُ، اخْتَارَهَا الْقَاضِي، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ،
وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

القول الأول

وَالْأُخْرَى: لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلِ
الظَّاهِرِ.

القول الثاني

(١) أما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد ومسلم في الذي يصبح وهو جنب، وأما حديث ابن عباس فمتفق عليه، من حديثه عن أسامة مرفوعاً: «لا ربا إلا النسيئة»، وكلاهما تقدم تخريجه (ص ١٦٨).

(٢) قوله: «فلا يلتفت إلى هذا الوهم» مكانها في (ل): «والرواية عن غير عدل وهم بعيد لا يلتفت إليه ولا يعول عليه»، والمثبت من بقية النسخ.

ولهم دليلان:

• أحدهما: أنه لو ذَكَرَ شيخه ولم يُعَدِّلهُ وَيَقِي مَجْهُولًا عندنا: لم نَقْبَلْهُ، فإذا لم يُسَمِّه فالجهل أتم؛ إذ مَنْ لا تُعَرَفُ عينُهُ كيف تُعَرَفُ عَدَالَتُهُ؟! عَدَالَتُهُ؟!

• الثاني: أن شَهَادَةَ الفرع لا تُقْبَلُ ما لم يُعَيَّنْ شاهد الأصل، فَكَذَا الرَّوَايَةُ.

○ وافترأق الشهادة والرَّوَايَةُ في بعضِ التَّعْبُدَاتِ لا يُوجِبُ فَرْقًا في هذا المعنى، كما لا يُوجِبُ فَرْقًا في قبولِ رَوَايَةِ المَجْرُوحِ والمَجْهُولِ. ووجهُ الرَّوَايَةِ الأولى:

• أَنَّ الظَّاهَرَ مِنَ الْعَدْلِ الثَّقَّةِ: أَنَّهُ لَا يَسْتَجِيزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلٍ، وَيَجْزَمَ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ ثِقَّةً نَاقِلِهِ وَعَدَالَتِهِ.

• وَلَا يَحِلُّ لَهُ إلْزَامُ النَّاسِ عِبَادَةً، أَوْ تَحْلِيلُ حَرَامٍ، أَوْ تَحْرِيمُ مَبَاحٍ، بِأَمْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ،

○ فَيَظْهَرُ أَنَّ عَدَالَتَهُ مُسْتَقَرَّةٌ عِنْدَهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: «أَخْبَرَنِي فُلَانٌ وَهُوَ ثِقَّةٌ عَدْلٌ».

○ وَلَوْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ: ذَكَرَ مِنْ حَدَّثَهُ؛ لَتَكُونُ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ دُونَهُ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ^(٣): «إِذَا رَوَيْتُ عَنْ

(٣) أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، ولد سنة (٤٦هـ) تقريبًا، وتوفي سنة (٩٦هـ)، من كبار فقهاء التابعين بالكوفة.

عبد الله وأسندت فقد حدثني واحد، وإذا أرسلت فقد
حدثني جماعة عنه^(١).

[١] فأما المجهول:

مناقشة أدلة القول
الثاني

- فإن الرواية عنه ليس بتعديل له - في إحدى الروايتين -.
- وفي الأخرى: تكون تعديلاً على ما مضى^(٢)، ولا كذلك ههنا.

[٢] والرواية تفارق الشهادة في أمور كثيرة؛ منها:

الفروق بين الرواية
والشهادة

○ اللفظ،

○ والمجلس،

○ والعدد،

○ والذكورية،

○ والحرية - عندهم -،

○ والعجز عن شهود الأصل،

- وأنه لا يجوز لشهود الفرع الشهادة حتى تحملهم شهود
الأصل، فيقولوا: «اشهدوا على شهادتنا».

■ والرواية بخلاف هذا، فجاز اختلافهما في هذا الحكم أيضاً.



(١) أخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١/٢٢٦-٢٢٧).

وصححه ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/٨٠).

(٢) أي عند قوله: «الثاني: أن يروى عنه...» (ص ٢١٥).



فصل



خبر الواحد فيما
تعلم به البلوى

القول الأول
(اختيار المؤلف)

ويقبل خبر الواحد فيما تعلم به البلوى؛ كرفع اليدين في الصلاة، ومس الذكر، ونحوه، في قول الجمهور.
وقال أكثر الحنفية: لا يقبل؛

القول الثاني

دليل القول الثاني

- لأن ما تعلم به البلوى كخروج النجاسة من السبيلين:
○ يوجد كثيرًا، وتتقضى الطهارة به،
○ فلا يحل للنبي ﷺ أن لا يشيع حكمه؛ إذ يؤدي إلى إخفاء
الشرع، وإبطال صلاة الخلق، فتجب الإشاعة فيه،
○ ثم تتوفر الدواعي على نقله،
■ فكيف يخفى حكمه، وتقف روايته على الواحد؟!

ولنا:

ادلة القول الأول

- [١] أن الصحابة رضي الله عنهم قبلوا خبر عائشة في الغسل من الجماع بدون الإنزال^(١)، وخبر رافع بن خديج في المخابرة^(٢).
- [٢] ولأن الراوي عدل جازم بالرواية، وصدقه ممكن، فلا يجوز تكذيبه، مع إمكان تصديقه.

(١) أخرجه أحمد ومسلم، وتقدم تخريجه (ص ١٩٥).

(٢) متفق عليه، وتقدم تخريجه (ص ١٧٢).

[٣] ولأنَّ ما تعمُّ به البلوى يثبت بالقياس، والقياس مُستنبطٌ من الخبر وفرعٌ له، فلأنَّ يثبت بالخبر الذي هو أصلٌ أولى.

وما ذكرُوه:

مناقشة دليل القول
الثاني

[١] يبطل بالوتر، والفَهْقَهَة، وخروج النَّجَاسَة من غير السَّيْلِ، وتثنية الإقامة، فإنه ممَّا تعمُّ به البلوى، وقد أثبتوه بخبر الواحد.

[٢] ولم يكلف الله تعالى رُسُولَهُ ﷺ إِشَاعَة جميع الأحكام، بل كلفه إِشَاعَة البعض، وردَّ الخلق - في البعض - إلى خبر الواحد.

○ كما ردَّهم إلى القياس في قاعدة الرِّبَا، وكان يسهل عليه أن يقول: لا تبيعوا المكيل بالمكيل، أو المطعوم بالمطعوم؛ حتَّى يُستغنى عن الاستنباط من الأشياء الستة.

○ فيجوز أن يكون ممَّا^(١) تعمُّ به البلوى من جُمْلَة ما تقتضي مصلحة الخلق: أن يردَّ فيه إلى خبر الواحد.





فصل



خبر الواحد في
الحدود

ويقبل خبر الواحد في الحدود، وما يسقط بالشبهات.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وحكي عن الكرخي: أنه لا يقبل؛

القول الثاني

• لأنه مظنون فيكون ذلك شبهة، فلا يقبل؛ لقوله ﷺ: «ادرؤوا الحدود بالشبهات»^(١).

دليل القول الثاني

وهذا غير صحيح؛

ادلة القول الأول

[١] فإن الحدود حكم شرعي، يثبت بالشهادة، فيقبل فيه خبر الواحد، كسائر الأحكام.

[٢] ولأن ما يقبل فيه القياس المستنبط من خبر الواحد، فهو بالثبوت بخبر الواحد أولى.

وما ذكروه يبطل بالشهادة والقياس، فإنهما مطلقان ويقبلان في الحدود.

مناقشة دليل القول
الثاني



(١) أخرجه الترمذي (١٤٢٤) من حديث عائشة ؓ، ولفظه: «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم».

وروي عنها موقوفاً، أخرجه الترمذي (١٤٢٤م)، وصحح الوقف، وكذلك قال البيهقي (٢٣٨/٨).

وأخرج ابن أبي شيبة (٥٦٧/٩)، والبيهقي (٢٣٨/٨) بإسناد متصل عن ابن مسعود ؓ موقوفاً: «ادرؤوا الجلد والقتل عن المسلمين ما استطعتم»، وأخرجه عبد الرزاق (٤٠٢/٧)، والطبراني في الكبير (٨٩٤٧) من حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود بمثله.



فصل



خبر الواحد إذا
خالف القياس

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الأول

ويقبل خبر الواحد فيما يخالف القياس.

وحكي عن مالك: أن القياس يُقدَّم عليه، وقال أبو حنيفة: إذا خالف
الأصول، أو معني الأصول، لم يُحتج به.
وهو فاسد؛

[١] فإن معاذاً قدَّم الكتاب والسنة على الاجتهاد، فصوبه النبي ﷺ^(١).

(١) أخرجه أحمد (٥/٥٣٦)، وأبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) من حديث
الحارث بن عمرو، عن رجال من أصحاب معاذ، أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى
اليمن، فقال: «كيف تقضي؟»، فقال: أقضي بما في كتاب الله، قال: «فإن لم يكن في
كتاب الله؟»، قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم يكن في سنة رسول الله؟»، قال:
أجتهد رأيي، قال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله».
قال البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٧٧): «لا يصح، ولا يُعرف -أي الحارث- إلا
بهذا، مرسل»، وكذا ضعفه الترمذي، والعقيلي (١/٥٦٥)، والدارقطني في العلل
(س١٠١) وغيرهم.

وقال الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/٤٧١) بعد أن ذكر بعض الكلام في
ثبوته: «على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به؛ فوقفنا بذلك على صحته عندهم،
كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: (لا وصية لوارث)، وقوله في البحر: (هو
الطهور ماؤه الحل ميتته) ... وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد،
لكن لما تلقَّتها الكافة عن الكافة غنَّوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكَذلك
حديث معاذ، لما احتجوا به جميعاً غنَّوا عن طلب الإسناد له»، وقال نحو هذا ابن =

[٢] وَقَدْ عَرَفْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي مَجَارِي اجْتِهَادَاتِهِمْ^(١) أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْدِلُونَ إِلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ،

○ وَلِذَلِكَ قَدَّمَ عُمَرُ ﷺ حَدِيثَ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ فِي غُرَّةِ الْجَنِينِ^(٢).

○ وَكَانَ يُفَاضِلُ بَيْنَ دِيَاتِ الْأَصَابِعِ وَيَقْسِمُهَا عَلَى قَدَرِ مَنَافِعِهَا،

فَلَمَّا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ

الْإِبِلِ» رَجَعَ عَنْهُ إِلَى الْخَبَرِ^(٣)، وَكَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

[٣] وَلَأنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَلَامُ الْمَعْصُومِ وَقَوْلُهُ، وَالْقِيَاسُ اسْتِنَابُ

الرَّوَايِ، وَكَلَامُ الْمَعْصُومِ أبلغُ فِي إِثَارَةِ غَلْبَةِ الظَّنِّ.

ثُمَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ:

● قَدْ أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ بِالنَّبِيذِ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ،

مناقشة لأصحاب
القول الثاني

= القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٣٤٤) وما بعدها، وانظر التلخيص الحبير (٦/ ٣١٦٥).
(١) في (ع): اجتهادهم.

(٢) أخرجه الخمسة إلا الترمذي، وصححه البخاري وغيره، وتقدم تخريجه (ص ١٩٣).

(٣) أخرج عبد الرزاق (٩/ ٣٨٤)، وابن أبي شيبة مختصراً (٩/ ١٩٤)، والبيهقي (٨/ ٩٣)

من حديث ابن المسيب: أن عمر بن الخطاب ﷺ قضى في الإبهام بخمس عشرة، وفي

التي تليها بعشر، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بتسع، وفي الخنصر بست.

زاد عبد الرزاق: حتى وجدنا كتابا عند آل حزم عن رسول الله ﷺ: «أن الأصابع كلها

سواء» فأخذ به. وعند البيهقي: قال سعيد: حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم ...

فصارت الأصابع إلى عشر عشر. وليس فيه التصريح برجوع عمر.

وانظر مسند الفاروق (٢/ ٤٤٠) وتحفة الطالب (١٩٦-١٢١).

- وأبطلوا الوُضوءَ بالقَهْقَهَةِ داخلَ الصَّلَاةِ دونَ خَارِجِهَا،
- وحَكَمُوا فِي الْقَسَامَةِ بخِلَافِ الْقِيَاسِ،
- وهو مُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ.





الأصل الثالث: الإجماع

ومعنى الإجماع في اللغة:

الإجماع لغة

[١] الاتفاق، يُقال: أَجْمَعَتِ الْجَمَاعَةُ عَلَى كَذَا: إِذَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ.

[٢] وَيُطْلَقُ بِإِزَاءِ تَصْمِيمِ الْعَزْمِ، يُقال: أَجْمَعَ فُلَانٌ رَأْيَهُ عَلَى كَذَا: إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ.

○ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

ومعنى الإجماع في الشرع: اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ، مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، عَلَى أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ.

الإجماع شرعاً



ووجوده متصور؛

تصور وقوع
الإجماع

[١] فَإِنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى وُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَسَائِرِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.

ادلته

[٢] وكيف يمتنع تصوُّره والأُمَّةُ كُلُّهَا مُتَعَبِّدَةٌ بِالنُّصُوصِ وَالْأَدَلَّةِ

الْقَوَاطِعِ، وَمُعَرَّضُونَ لِلْعِقَابِ بِمُخَالَفَتِهَا؟

[٣] وَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ: لَا يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ.

[٤] وإذا جازَ اتِّفَاقُ الْيَهُودِ - مَعَ كَثَرَتِهِمْ - عَلَى بَاطِلٍ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ

اتِّفَاقُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَيْهِ؟

وَيُعَرَفُ الْإِجْمَاعُ:

طرق معرفة
الإجماع

• بِالْأَخْبَارِ،

• وَالْمَشَافَهَةِ؛

○ فَإِنَّ الَّذِينَ يَعْتَبِرُ قَوْلُهُمْ فِي الْإِجْمَاعِ: هُمُ الْعُلَمَاءُ الْمُجْتَهِدُونَ،

وَهُمْ مَشْهُورُونَ مَعْرُوفُونَ، فَيُمْكِنُ تَعَرُّفُ أَقْوَالِهِمْ^(١) مِنَ الْآفَاقِ.



والإجماعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

حجية الإجماع
القول الأول
(اختيار المؤلف)
القول الثاني

وقال النَّظَّامُ^(٢): لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

• وَقَالَ: «الْإِجْمَاعُ: كُلُّ قَوْلٍ قَامَتْ حُجَّتُهُ»؛ لِيَدْفَعَ عَنِ نَفْسِهِ^(٣)

الإجماع عند
النظام

شِنَاعَةَ قَوْلِهِ،

○ وَهَذَا خِلَافُ اللَّغَةِ وَالْعُرْفِ.

مناقشته

وَلَنَا دَلِيلَانِ:

أدلة القول الأول

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ

الدليل الأول

(١) في (ع): قولهم.

(٢) أبو إسحاق النظام، إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري، توفي سنة (٢٣١هـ)، من أئمة

المعتزلة المشهورين.

(٣) قوله: «عن نفسه» زيادة من (ل).

الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [النساء: ١١٥] الآية،

• وَهَذَا يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُحَرِّمُ مُخَالَفَتَهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ:

الاعتراضات الواردة
على الدليل الأول

[١] إِنَّمَا تَوَعَّدَ عَلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَتَرْكِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مَعًا، أَوْ عَلَى تَرْكِ أَحَدِهِمَا بِشَرْطِ تَرْكِ الْآخَرِ، فَالتَّارِكُ لِأَحَدِهِمَا بِمُفْرَدِهِ لَا يَلْحَقُ بِهِ الْوَعْدُ.

[٢] وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَلْحَقَ الْوَعْدَ بِتَارِكِ سَبِيلِهِمْ إِذَا بَانَ لَهُ الْحَقُّ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ﴾ [النساء: ١١٥]، وَالْحَقُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ جُمْلَةِ «الْهُدَى»، فَيَدْخُلُ فِيهَا.

[٣] وَيَحْتَمِلُ:

[أ] أَنَّهُ تَوَعَّدَ عَلَى تَرْكِ سَبِيلِهِمْ فِيمَا صَارُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ،

[ب] وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُؤْمِنِينَ: جَمِيعَ الْأُمَّةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ،

■ فَلَا يَحْصُلُ الْإِجْمَاعُ بِقَوْلِ أَهْلِ عَصْرِ،

■ وَلَأنَّ الْمُخَالَفَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا يَكُونُ تَارِكًا لِاتِّبَاعِ

سَبِيلِهِمْ بِأَسْرِهِمْ.

[٤] وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ لَمْ يُرْذَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ الْإِحْتِمَالُ،

وَالْإِجْمَاعُ أَصْلٌ لَا يَثْبُتُ بِالظَّنِّ.

قلنا:

[١] التَّوَعُّدُ عَلَى الشَّيْئِينَ يَقْتَضِي:

○ أن يكون الوعيدُ يَلْحَقُ بكل واحدٍ منهما مُفْرَدًا،

○ أو بهما مَعًا،

○ ولا يجوزُ أن يكونَ لاحِقًا بأحدهما مُعَيَّنًا، والآخرُ لا يَلْحَقُ بِهِ الوعيدُ؛

■ كقولِ القائل: «من زَنَا أو شَرِبَ ماءً عُقِبَ».

○ وهذا لا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي؛

■ لِأَنَّ مُشَاقَّةَ الرَّسُولِ بِمُفْرَدِهَا تَثَبَّتْ بِهَا الْعُقُوبَةُ،

○ ثَبَّتَ أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

[٢] وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَا يَصَحُّ؛ فَإِنَّهُ تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ،

○ وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَبَيَّنَ الْهُدَى عَقِيبَ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾

[النساء: ١١٥].

○ وَلَيْسَ بِشَرْطٍ^(١) لِلْحَاقِ الْوَعِيدِ عَلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ اتِّفَاقًا،

■ فَلَا أَنْ لَا يَكُونَ شَرْطًا لتركِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ - مَعَ أَنَّهُ لَمْ

يُذَكَّرَ مَعَهُ - أَوَّلًا.

(١) في (ز): بشرط، وفي (ب، س) بلا نقط.

[٣] وَأَمَّا الثَّالِثُ: فنوعُ تأويلٍ، وحملُ اللَّفْظِ العامِ على صُورَةٍ واحدةٍ.

[٤] وَأَمَّا الرَّابِعُ: فَإِنَّ مَطْلَقَ الاحْتِمَالِ لَا يُؤَثِّرُ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْأَصْلِيَّةِ؛

○ إِذَا مَا مِنْ دَلِيلٍ إِلَّا وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الاحْتِمَالُ، فَإِنَّ النَّصَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوخًا، وَالْعَامَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا،
○ وَهَذَا وَشِبْهُهُ لَمْ يَمْنَعْ كَوْنَهُ مِنَ الْأُصُولِ، كَذَا هَهُنَا^(١).

الدَّلِيلُ الثَّانِي مِنَ السُّنَّةِ:

الدليل الثاني

● قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٢)، وَرُويَ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَأٍ»، وَفِي لَفْظٍ: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى خَطَأٍ»^(٣).

(١) قوله: «وَأَمَّا الرَّابِعُ... كَذَا هَهُنَا» هذه الزيادة بتمامها من (ع) فقط.

وفي (ب، ز، س): (أما الرابع الدليل الثاني)، ثم ضرب في (ز) على قوله: (أما الرابع).
(٢) رُوي من حديث عدد من الصحابة رضي الله عنهم؛ فأخرجه أحمد (١٤٥/٥) من حديث أبي ذر، و(٣٩٦/٦) من حديث أبي بصرة الغفاري، وأخرجه أبو داود (٤٢٥٣) من حديث أبي مالك الأشعري، وأخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس بن مالك، وأخرجه الترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٣٩٥): «وفي كلها نظر، قاله شيخنا العراقي»، وكذا قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٢٢٥/٥)، وانظر تحفة الطالب (٣٦-٣٧) لابن كثير.

(٣) قال ابن الملقن في تذكرة المحتاج (٥١) عن اللفظ الأول: «لم أره بهذا اللفظ»، ولم نقف على من أخرجه باللفظ الآخر.

- وَقَالَ: «مَرَأَةُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْهُ قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ»^(١).
- وَقَالَ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»^(٢).
- وَ «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٣).
- وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»^(٤).
- وَقَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يَعْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالْمَنَاصَحَةُ لَوْلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ»^(٥).

-
- (١) رواه سيف بن عمر في كتاب وفاة النبي ﷺ من حديث ابن مسعود مرفوعاً، ذكره ابن كثير في تحفة الطالب (٣٤٥)، وقال: «بإسناد غريب جداً».
- ورُوي عن ابن مسعود موقوفاً وهو المحفوظ، أخرجه أحمد (٣٧٩/١)، والطبراني في الكبير (٨٥٨٢)، وصححه الحاكم (٧٨-٧٩/٣)، وقال ابن كثير في تحفة الطالب (٣٤٤): «بإسناد جيد»، وحسنه ابن حجر في الدراية (١٨٧/٢).
- (٢) أخرجه أحمد (١٨٠/٥) وأبو داود (٤٧٥٨) من حديث أبي ذر ؓ.
- وصححه الحاكم (١١٧/١)، وابن الملقن في البدر المنير (٥٢٧/٨)، وللحديث شواهد.
- (٣) أخرجه أحمد (٢٧٥/١)، والبخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس ؓ.
- (٤) أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس ؓ.
- قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٦٢/٢): «ليس بصحيح»، وضعفه ابن كثير في تحفة الطالب (٣٧).
- (٥) أخرجه أحمد، وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت ؓ، وتقدم تخريجه، وأخرجه الترمذي، وصححه (٢٦٥٨) من حديث عبد الله بن مسعود ؓ.

- ونَهَى عن الشُّدُوزِ، وَقَالَ: «مَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ»^(١).
- وَقَالَ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مِنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(٢).
- وَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبْعَدُ»^(٣).

وهذه الأخبار لم تزل ظاهرة مشهورة في الصحابة والتابعين، لم يدفعها أحد من السلف والخلف.

وجه حجية هذه الأخبار:

وهي وإن لم تتواتر آحادها، حصل لنا بمجموعها العلم الضروري: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَظَّمَ شَأْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَبَيَّنَّ عِصْمَتَهَا عَنِ الْخَطَا.

١. تواترها المعنوي

- وبمثل ذلك نجد أنفسنا مضطرين إلى شجاعة^(٤) «علي»، وسخاء «حاتم»، وعلم «عائشة»، وإن لم يكن آحاد الأخبار فيها متواترا، بل يجوز على كل واحد منها الكذب لو جردنا النظر إليه، ولا يجوز على المجموع.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، واستغربه، وقال النسائي - كما في الكنى للدولابي (١٤٣١) -: «حديث منكر».

(٢) أخرجه أحمد (٩٣/٤)، والبخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أحمد (١٨/١)، والترمذي (٢١٦٥) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. صححه ابن حبان (٤٥٧٦)، والحاكم (١١٣/١)، وقال ابن كثير في مسند الفاروق (٢/٥٥٤): «رويت هذه الخطبة عن عمر من وجوه عديدة، إذا تبيحت بلغت حد التواتر».

(٤) هكذا في جميع النسخ، وفي المستصفى (٤٦٤/١): «إلى العلم بشجاعة».

• وَيُشَبِّهُ ذَلِكَ: مَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ فِيهِ بِمَجْمُوعِ قَرَائِنَ، آخَاذَهَا لَا يَنْفَكُ
عَنِ الْاِخْتِمَالِ، وَيَحْصُلُ بِمَجْمُوعِهَا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ.

وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَزَلْ مَشْهُورَةً بَيْنَ الصَّحَابَةِ
وَالْتَّابِعِينَ يَتَمَسَّكُونَ بِهَا فِي إِثْبَاتِ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يُظْهَرُ فِيهِ أَحَدٌ خِلَافًا^(١)
إِلَى زَمَنِ النَّظَامِ.

٢. اتفاق السلف على
الاحتجاج بها في
إثبات الإجماع

• وَيَسْتَحِيلُ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ وَمُسْتَقَرِّهَا تَوَافُقُ الْأُمَمِ فِي أَعْصَارِ
مُتَكَرِّرَةٍ عَلَى التَّسْلِيمِ لِمَا لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِصِحَّتِهِ، مَعَ اخْتِلَافِ
الطَّبَاعِ، وَتَفَاوُتِ الْمَذَاهِبِ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ.
○ وَلِذَلِكَ: لَمْ يَنْفَكْ حَكْمُ ثَبَتِ بِأَخْبَارِ الْآخَادِ عَنْ خِلَافِ مُخَالَفِ،
وإِبْدَاءِ تَرَدُّدٍ فِيهِ.

وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ:

• هُوَ أَنَّ الْمَحْتَجِّينَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ أَثْبَتُوا بِهَا أَصْلًا مَقْطُوعًا بِهِ، وَهُوَ:
الْإِجْمَاعُ الَّذِي يُحْكَمُ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ.
• وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ: التَّسْلِيمُ لَخَبَرٍ يَرْفَعُونَ بِهِ الْكِتَابَ الْمَقْطُوعَ بِهِ
إِلَّا إِذَا اسْتَدَّ إِلَى مُسْتَنَدٍ مَقْطُوعٍ بِهِ.
• أَمَّا رَفْعُ الْمَقْطُوعِ بِهِ بِمَا لَيْسَ مَعْلُومًا^(٢)، حَتَّى لَا يَتَعَجَّبَ مُتَعَجِّبٌ،

٣. اتفاق السلف
على قطعية
الإجماع الثابت بها

(١) فِي (ع): اخْتِلَافًا.

(٢) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفِي الْمُسْتَصْفَى (١/٤٤٧): «فَأَمَّا رَفْعُ الْمَقْطُوعِ بِمَا لَيْسَ
بِمَقْطُوعٍ فَلَيْسَ مَعْلُومًا»، وَأَشَارَ الْمُحَقِّقُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «بِمَقْطُوعٍ فَلَيْسَ» سَاقِطَةٌ مِنْ
النُّسخِ الْخَطِيئَةِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (مَعْلُومًا) يَعْنِي: مَقْطُوعًا بِهِ.

ولا يَقُولُ قائلٌ: كيفَ يَرَفَعُونَ الكتابَ القاطعَ بإجماعِ مُستندِهِ غيرُ
معلومِ الصَّحَّةِ؟! وكيفَ يذهُلُ عنه جميعُ الأُمَّةِ إلى زَمَنِ النَّظَامِ
فَيَخْتَصُّ بالتَّنْبِيهِ لَهُ؟ هَذَا وجهُ الاستِدْلالِ.



فصل

- ولا يُشترطُ في أهلِ الإجماعِ أن يبلغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ؛
- لأنَّ الحُجَّةَ في قَوْلِهِمْ؛ لصِيَانَةِ الأُمَّةِ عن الخَطَأِ بالأدِلَّةِ المذكُورَةِ،
 - فإذا لم يكنْ على الأرضِ مُسْلِمٌ سِوَاهُمْ فَهُمْ على الحقِّ يقينًا؛
- صِيَانَةً لَهُمْ عن الاتِّفَاقِ على الخَطَأِ.





من يعتبر قوله في
الإجماع، ومن لا
يعتبر

فصل



ولا خلاف في:

- اعتبار عُلَمَاءِ العصرِ من أهلِ الاجتهادِ في الإجماع،
- وأنه لا يُعتدُّ بقولِ الصَّيَّانِ والمَجَانِينِ.

١. العلماء
المجتهدون
٢. الصبيان
والمجانين



فَأَمَّا الْعَوَامُّ:

٣. العوام

فلا يُعتَبَرُ قَوْلُهُمْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ قَوْمٌ: يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ؛

القول الثاني

- لدخولهم في اسمِ «المُؤْمِنِينَ» ولفظِ «الْأُمَّة».

دليل القول الثاني

وهذا القول^(١) يرجعُ إلى إبطالِ الإجماع؛

ادلة القول الأول

[١] إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ قَوْلُ الْأُمَّةِ كُلِّهِمْ فِي حَادِثَةٍ وَاحِدَةٍ،

وَإِنْ تُصَوَّرَ: فَمَنْ الَّذِي يَنْقُلُ قَوْلَ جَمِيعِهِمْ، مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَتَفَرُّقِهِمْ

فِي الْبَوَادِي وَالْقُرَى وَالْأَمْصَارِ؟!

[٢] وَلَأنَّ الْعَامِّيَّ لَيْسَ لَهُ آلَةٌ هَذَا الشَّانِ،

فَهُوَ كَالصَّبِيِّ فِي نُقْصَانِ الْآلَةِ،

○ ولا يُنْهَمُّ من عِصْمَةِ الْأُمَّةِ عَنِ الْخَطَا إِلَّا عِصْمَةٌ مِنْ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ
الْإِصَابَةُ لِأَهْلِيَّتِهِ.

[٣] وَلَأنَّ الْعَامِّيَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا: عَلِمَ أَنَّهُ يَقُولُهُ عَنْ جَهْلٍ، وَلَيْسَ يَدْرِي عَمَّا
يَقُولُ.

○ وَلِهَذَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَعْصِي بِمُخَالَفَةِ الْعُلَمَاءِ، وَيَحْرُمُ
عَلَيْهِ ذَلِكَ.

○ وَلِذَلِكَ ذَمَّ النَّبِيُّ ﷺ الْجَهَّالَ الرَّؤُسَاءَ الَّذِينَ أَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ،
فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا^(١).

○ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحْبَارٌ كَثِيرَةٌ بِإِيجَابِ الْمَرَاجَعَةِ لِلْعُلَمَاءِ، وَتَحْرِيمِ
الْفَتْوَى بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى.



(١) أخرجه أحمد (١٦٢ / ٢)، والبخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .



فصل



٤. المشتغلون بالعلم
ممن لم يبلغوا
درجة الاجتهاد

ومن يعرف من العلم ما لا أثر له في معرفة الحكم،
• كأهل الكلام، واللغة، والنحو، ودقائق الحساب،
فهو كالعامة لا يعتد بخلافه؛

أ. من يعرف من
العلم ما لا أثر له
في الاجتهاد

• فإن كل أحد عامي بالنسبة إلى ما لم يحصل علمه، وإن حصل
علمًا سواه.

فأما الأصولي الذي لا يعرف تفاصيل الفروع، والفقهاء الحافظ
لأحكام الفروع من غير معرفة له بالأصول، أو النحوي إذا كان الكلام في
مسألة تنبني على النحو:
فلا يعتد بقولهم أيضًا.

ب. من يعرف من
العلم ما لا أثر له
في الاجتهاد

وقال قوم: لا ينعقد الإجماع بدونهم؛

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

• لأن الأصولي -مثلاً- العارف بمدارك الأحكام، وكيفية تلقائها
من المفهوم والمنطوق^(١)، وصيغة الأمر والنهي، والعموم:
متمكن من ذلك الأحكام إذا أَرَادَ، وإن لم يحفظ الفروع.

دليل القول الثاني

○ وآية ذلك: أن العباس، وطلحة، والزبير، ونظراءهم ممن لم

(١) قوله: «المفهوم والمنطوق» مكانها في (ب، س): «المفهوم والمنظوم»، وفي (ز):
«المنظوم والمفهوم»، والمثبت من (ع، ل).

يُنَصَّبُ نَفْسَهُ لِلْفَتْيَا نَصْبَ الْعَبَادِلَةِ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمُعَاذُ:
يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ، وَكَيْفَ لَا وَهُمْ يَصْلُحُونَ لِلْإِمَامَةِ الْعُظْمَى، وَقَدْ
سُمِّيَ بَعْضُهُمْ فِي الشُّورَى،

○ ولم يَكُونُوا يَحْفَظُونَ الْفُرُوعَ، بَلْ لَمْ تَكُنِ الْفُرُوعُ مَوْضُوعَةً
بَعْدُ، لَكِنْ عَرَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكَانُوا أَهْلًا لِفَهْمِهِمَا.

● وَالْحَافِظُ لِلْفُرُوعِ قَدْ لَا يَحْفَظُ دَقَائِقَ مَسَائِلِ الْحَيْضِ وَالْوَصَايَا،
فَأُصِّلَ هَذِهِ الْفُرُوعُ كَهَذِهِ^(١) الدَّقَائِقِ.

ولنا:

دليل القول الأول

● أَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ لَا يَعْرِفُ النَّظِيرَ فَيَقِيسُ عَلَيْهِ،
● وَمَنْ يَعْرِفُ كَيْفِيَّةَ الْاسْتِنْبَاطِ، مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَةِ مَا يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ: لَا
يُمْكِنُهُ الْاسْتِنْبَاطُ.

● وَكَذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ النُّصُوصَ، وَلَا يَدْرِي كَيْفَ يَتَلَقَّى الْأَحْكَامَ
مِنْهَا: كَيْفَ يُمْكِنُهُ تَعَرُّفُ الْأَحْكَامِ؟

وَأَمَّا الصَّحَابَةُ الَّذِينَ ذَكَرُوهُمْ؛

مناقشة دليل القول
الثاني

● فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أدِلَّةَ الْأَحْكَامِ، وَكَيْفِيَّةَ الْاسْتِنْبَاطِ،
● وَإِنَّمَا اسْتَغْنَوْا بِغَيْرِهِمْ، وَاکْتَفَوْا بِمَنْ سِوَاهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةٌ أَمْ قِطْعِيَّةٌ؟

مرتبة المسألة من
حيث القطع بها

(١) في (ع): لهذه، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في المستصفى (١/ ٤٦١).



قلنا: اجتهاديّة،

- فَمَتَى جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ مَعْتَبَرًا فَخَالَفَ: لَمْ يَبْقَ الْإِجْمَاعُ حُجَّةً قَاطِعَةً.





فصل



٥. الكافر والفاسق

ولا يُعتدُّ في الإجماع بقول كافرٍ، سواء كان بتأويلٍ أو بغير تأويلٍ.

أ. الكافر

فأمَّا الفاسقُ باعتقادٍ أو فعلٍ:

ب. الفاسق

فَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُعْتَدُّ بِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ؛

القول الأول

[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى

دليل القول الأول

النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أَي: عُدُولًا،

○ وَهَذَا غَيْرُ عَدَلٍ، فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ، وَلَا شَهَادَتُهُ، وَلَا قَوْلُهُ فِي

الإجماع.

[٢] وَلَأنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ مُنفَرِدًا، فَكَذَلِكَ مَعَ غَيْرِهِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُعْتَبَرُ بِهِمْ؛

القول الثاني

• لِدُخُولِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

دليل القول الثاني

[النساء: ١١٥]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا»^(١).





مسألة^(١)



الإجماع بعد عصر
الصحابة

وإجماع أهل كل عصر: حجة، كإجماع الصحابة.
خلافًا لداود^(٢)، وقد أومأ أحمد^{رحمه الله} إلى نحو من قوله.
ووجهه:

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني:

• أن الواجب اتباع سبيل المؤمنين جميعهم، والصحابة وإن ماتوا
لم يخرجوا من «المؤمنين» ولا من «الأمة».
○ ولذلك: لو أجمع التابعون على أحد قولي الصحابة، لم يصح
إجماعًا،

الدليل الأول

○ ولا ينعقد الإجماع دون الغائب، فكذلك الميت.

• ومقتضى هذا: أن لا ينعقد الإجماع -أيضًا- للصحابة،

إشكال على الدليل
الأول

○ لكن لو اعتبرنا ذلك: لم ينتفع بالإجماع، فاعتبرنا قول من دخل
في الوجود، دون من لم يوجد.

الجواب عنه

(١) من هنا إلى نهاية الأصل الثالث اتفقت جميع النسخ على الترتيب المثبت هنا، وهو
كذلك في الطبعة الأولى لتحقيق د. النملة (١/٤٥٨-٤٨٨)، وأما في نسخة (ل) فقد
أخرت هذه المسألة مع الفصل الذي يليها (الإجماع بعد الخلاف)، ليكون مكانهما
بعد مسألة (انقراض العصر)، وهذا الترتيب هو المثبت في طبعة د. النملة التي قابلنا
الكتاب عليها (١/٤٥٨-٤٨٨).

(٢) أبو سليمان، داود بن علي بن خلف الأصبهاني، ولد سنة (٢٠١هـ)، وتوفي سنة
(٢٧٠هـ)، إمام المذهب الظاهري.

○ أو نقول: الآية والخبر تناولا الموجودين حين وجودهما ونزول الآية^(١)؛ إذ المعدوم لا يوصف بإيمان، ولا أنه من الأمة.

● ولأنه يُحتمل: أن يكون لبعض الصحابة في هذه الحادثة قول لم نعلمه يخالف ما أجمع عليه التابعون، فلا ينعقد إجماعهم بخلافه.

الدليل الثاني

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] ما ذكرناه من الأدلة على قبول الإجماع، من غير تفريق بين عصر وعصر^(٢)،

○ والتابعون إذا أجمعوا: فهو إجماع من الأمة، ومن خالفهم سالك غير سبيل المؤمنين.

○ ويستحيل -بحكم العادة- شذوذ الحق عنهم -مع كثرتهم- كما سبق^(٣).

[٢] ولأنه إجماع أهل العصر فكان حجة، كإجماع الصحابة وما ذكروه باطل،

مناقشة الدليل الأول للقول الثاني

(١) قوله: «حين وجودهما ونزول الآية» هكذا ورد في جميع النسخ، وفي المستصفى (١/ ٤٧٧): «قولهم: الاعتماد على الخبر والآية... يتناول الذين نعتوا بالإيمان، وهم الموجودون وقت نزول الآية، فإن المعدوم...»، وفي طبعة د. النملة (٢/ ٤٨٢) عدلت العبارة لتكون: «تناولا الموجودين حين نزول الآية»؛ وذلك استنادا إلى معنى ما ورد في النسخ وما ورد في المستصفى.

(٢) أي عند قوله: «والإجماع حجة قاطعة عند الجمهور...» (ص ٢٤٥).

(٣) أي عند قوله -في أدلة حجية الإجماع-: «ويستحيل في مظهر العادة ومستقرها توافق الأمم في أعصار متكررة على التسليم لما لم تقم الحجة بصحته...» (ص ٢٥١).

• إذ يلزم على مساقه: أن لا ينعقد الإجماع بعد موت من مات من الصحابة في عصر النبي ﷺ وبعده، بعد نزول الآية، كشهداء أحد، واليمامة،

○ ولا خلاف في أن موت واحد من الصحابة لا يخسّم باب الإجماع.

• وكما بطل -على القطع- الالتفات إلى اللاحقين: بطل الالتفات إلى الماضين، فالماضي لا يُعتبر، والمستقبل لا يُنتظر.

• و«كَلِيَّةُ الْأُمَّةِ» حَاصِلٌ^(١) لِكُلِّ الْمَوْجُودِينَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، ○ ويدخل في ذلك الغائب؛ لأنه ذو مذهب يمكن مخالفته وموافقته بالقوة،

○ والميت لا يتصور في حقه وفاق ولا خلاف، لا بالقوة ولا بالفعل. ○ بل الطفل والمجنون لا يُنتظر؛ لأنه بطل منه إمكان الوفاق والخلاف، فالميت أولى.

وما ذكره من احتمال مخالفة واحد من الصحابة،

• يُبْطَلُ بِالْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ إِمْكَانَ خِلَافِهِ لَا يَكُونُ كَحَقِيقَتِهِ.

مناقشة الدليل
الثاني للقول الثاني

(١) في (س): حصلت، والمثبت من بقية النسخ، والذي في المستصفى (١/٤٧٩): «وأن وصف كلية الأمة حاصل...»، وأضاف د. النملة (٢/٤٨٣) قوله: «أن وصف» اعتماداً على ما في المستصفى.

- وهذا التحقيق، وهو: أَنَّهُ لو فُتِحَ بابُ الاحتمالِ لَبَطَلَتِ الْحُجَجُ؛
- إِذْ مَا مِنْ حُكْمٍ إِلَّا يَتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ نَسْخِهِ، وَلَمْ يَنْقُلْ^(١).
- وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَضْمَرَ الْمَخَالَفَةَ وَأَظْهَرَ الْمَوَافَقَةَ لِسَبَبٍ، أَوْ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ وَافَقَ.
- وَالْخَبَرُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا،
- فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) هكذا في جميع النسخ، والذي في المستصفى (١/ ٤٨١): «إِذْ مَا مِنْ حُكْمٍ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ نَسْخِهِ، وَانْفِرَادُ الْوَاحِدِ بِنَقْلِهِ وَمَوْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْقُلَ إِلَيْنَا».



الإجماع بعد
الخلاف المستقر



فصل

إذا اختلفَ الصَّحَابَةُ عَلَى قولينِ، فأجمعَ التَّابِعُونَ عَلَى أَحَدِهِمَا،

فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالْحَنْفِيَّةُ: يَكُونُ إِجْمَاعًا؛

القول الأول

[١] لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ^(١) طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ»^(٢)، وَغَيْرِهِ مِنْ

أدلة القول الأول

النُّصُوصِ.

[٢] وَلَأَنَّهُ: اتَّفَقَ مِنْ أَهْلِ عَصْرِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ اختلفَ الصَّحَابَةُ عَلَى

قولينِ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَحَدِهِمَا.

القول الثاني

وَقَالَ الْقَاضِي وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يَكُونُ إِجْمَاعًا؛

• لِأَنَّهُ فُتِيَ بَعْضُ الْأَمَّةِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ مِنَ الْأَمَّةِ

دليل القول الثاني

لَا يَبْطُلُ مَذْهَبُهُمْ بِمَوْتِهِمْ.

○ وَلِذَلِكَ يُقَالُ: «خَالَفَ أَحْمَدٌ»، أَوْ «وَافَقَهُ» بَعْدَ مَوْتِهِ،

■ فَأُشْبِهَ مَا إِذَا اختلفُوا عَلَى قولينِ، فَأَنْقَرَضَ الْقَائِلُ بِأَحَدِهِمَا.

فإن قيل:

اعتراض على القول
الثاني

• إِنْ ثَبَتَ نَعْتُ الْكُلِّيَّةِ لِلتَّابِعِينَ فَيَكُونُ خِلَافُ قَوْلِهِمْ حَرَامًا،

• وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كُلُّ الْأَمَّةِ فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ إِجْمَاعًا،

(١) فِي (ز، ل): تَزَالُ، وَفِي (ب) بِلَا نَقْطٍ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ (ع، س).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٢٥٠).

○ أَمَا أَنْ يَكُونُوا كُلُّ الْأُمَّةِ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ فَهَذَا مُتَنَاقِضٌ.

قُلْنَا:

الجواب عنه

[١] الْكَلِيَّةُ تَثْبُتُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَسْأَلَةٍ حَدَثَتْ فِي زَمَنِهِمْ،

○ أَمَا مَا أَفْتَى فِيهِ الصَّحَابِيُّ: فَقَوْلُهُ لَا يَسْقُطُ بِمَوْتِهِ،

■ وَلَوْ مَاتَ الْقَائِلُ فَأَجْمَعَ الْبَاقُونَ عَلَى خِلَافِهِ: لَا يَكُونُ
إِجْمَاعًا،

■ وَلَوْ حَدَثَتْ مَسْأَلَةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ فَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْبَاقُونَ: كَانَ
إِجْمَاعًا.

[٢] وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَنَّ اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ: اتَّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى
تَسْوِيغِ الْأَخْذِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَا يَبْطُلُ إِجْمَاعُهُمْ بِقَوْلٍ مِنْ سِوَاهُمَا.





الاعتداد بخلاف
التابعي المجتهد في
عصر الصحابة



فصل

إِذَا بَلَغَ التَّابِعِيُّ رُتَبَةَ الاجْتِهَادِ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ اعْتَدَّ بِخِلَافِهِ فِي
الْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يُعْتَدُّ بِهِ.
وَقَدْ أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَى الْقَوْلَيْنِ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

وَجْهٌ قَوْلِ الْقَاضِي رحمته الله:

أدلة القول الثاني

[١] أَنَّ الصَّحَابَةَ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ، وَأَعْرِفُ
بِالْمَقَاصِدِ، وَقَوْلُهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ،
○ فَهُمْ مَعَ التَّابِعِينَ كَالْعُلَمَاءِ مَعَ الْعَامَّةِ،
■ وَلِذَلِكَ قَدَّمْنَا تَفْسِيرَهُمْ.

[٢] وَأَنْكَرْتُ عَائِشَةَ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ^(١) حِينَ خَالَفَ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَتْ:
«إِنَّمَا مِثْلُكَ مِثْلُ الْفُرُوجِ، سَمِعَ الدِّيَكَةَ تَصِيحُ فَصَاحَ لِصِيَّاحِهَا»^(٢).
وَوَجْهُ الْأَوَّلِ:

أدلة القول الأول

[١] أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ رُتَبَةَ الاجْتِهَادِ: فَهُوَ مِنَ الْأُمَّةِ، فَإِجْمَاعُ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ
إِجْمَاعَ كُلِّ الْأُمَّةِ، وَالْحُجَّةُ إِجْمَاعُ الْكُلِّ،

(١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، اختلف في اسمه على
أقوال، وقيل اسمه وكنيته واحد، توفي سنة (٩٤هـ أو ١٠٤هـ)، من أئمة التابعين بالمدينة.
(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١١٤).

○ نَعَمْ، لَوْ بَلَغَ رُتَبَةُ الاجتهادِ بعدَ إجماعِهِمْ: فَهُوَ مُسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ،
فَهُوَ كَمَنْ أَسْلَمَ بعدَ تَمَامِ الإِجْمَاعِ.

[٢] وَلَا خِلَافَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم سَوَّغُوا اجْتِهَادَ التَّابِعِينَ،

○ وَلِهَذَا وَلَّى عُمَرُ شُرَيْحًا ^(١) الْقَضَاءَ وَكَتَبَ إِلَيْهِ: «مَا لَمْ تَجِدْ فِي
السُّنَّةِ فَاجْتَهَدْ رَأَيْكَ» ^(٢).

○ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، كَعَلْقَمَةَ ^(٣)، وَالْأَسْوَدَ ^(٤)،
وغيرِهِمَا، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ^(٥)، وَفُقَهَاءَ الْمَدِينَةِ، قَدْ كَانُوا
يُفْتُونَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَكَيْفَ لَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِمْ؟!

○ وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ: أَنَّ أَنَسًا سُئِلَ عَنْ
مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: «سَلُوا مَوْلَانَا الْحَسَنَ ^(٦)، فَإِنَّهُ غَابَ وَحَضَرْنَا،

(١) أَبُو أُمَيَّةَ شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ الْكُوفِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٨٠هـ)، مِنْ أَشْهُرِ قَضَاةِ
التَّابِعِينَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠/١١٠)، وَابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ (١٥٩٨)، وَالْخَطِيبُ
الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ (٥٣٣).

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٨/٢٣١) كِتَابَ عَمْرِو لَشَرِيحٍ مِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيحٍ بِهِ.

(٣) أَبُو شَيْبَلٍ عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعِيُّ الْكُوفِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٦٢هـ)، مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ
التَّابِعِينَ بِالْكُوفَةِ.

(٤) أَبُو عَمْرٍو الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٧٥هـ)، مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ
التَّابِعِينَ فِي الْكُوفَةِ.

(٥) أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنُ حَزْنِ الْمَخْزُومِيِّ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٩٤هـ)،
مِنْ كِبَارِ أُمَّةِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ.

(٦) أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارُ الْبَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مَوْلَاهُمْ، تَوَفَّى سَنَةَ (١١٠هـ)،
مِنْ كِبَارِ أُمَّةِ التَّابِعِينَ فِي الْبَصْرَةِ.

وَحَفِظَ وَنَسِينَا^(١).

مناقشة أدلة القول
الثاني

[١] وَإِنَّمَا يُفْضَلُ الصَّحَابِيُّ بِفَضِيلَةِ الصُّحْبَةِ،

○ وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْفَضِيلَةُ تُخَصَّصُ لِلْإِجْمَاعِ:

■ لَسَقَطَ قَوْلُ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِقَوْلِ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ،

■ وَقَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ بِقَوْلِ الْعَشْرَةِ،

■ وَقَوْلُ الْعَشْرَةِ بِقَوْلِ الْخُلَفَاءِ،

■ وَقَوْلُهُمْ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما.

[٢] وَإِنْكَارُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَلَى أَبِي سَلَمَةَ مَخَالَفَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ،

[أ] قَدْ خَالَفَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: «أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي»^(٢)،

[ب] ثُمَّ هِيَ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنِ،

■ يَحْتَمِلُ: أَنَّهَا لَمْ تَرَهُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ،

■ وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهَا أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ تَرْكَ التَّأْدِبِ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.



(١) ليس في القسم المطبوع من كتاب الزهد للإمام أحمد، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١٧٦/٧)، وابن أبي شيبة (٢٧/١٤).

وصححه ابن حجر في الدرر (١٣٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٩)، ومسلم (١٤٨٥)، وأخرجه أحمد (٣١١/٦-٣١٢) من وجه آخر.



انعقاد الإجماع
بقول الأكثر

فصل



القول الأول
(اختيار المؤلف)

لا ينعقد الإجماع بقول الأكثرين من أهل العصر في قول الجمهور.
وقال محمد بن جرير^(١)، والرازي^(٢): ينعقد، وأومأ إليه أحمد^(٣).
ووجهه:

دليل القول الثاني

• أن مخالفة الواحد: شذوذ عن الجماعة، وهو منهى عنه،

○ وقد قال عليه السلام: «عليكم بالسواد الأعظم»^(٣).

○ وقال: «الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد»^(٤).

ولنا:

أدلة القول الأول:

أن العزيمة إنما تثبت للأمة بكليتها، وليس هذا إجماع الجميع، بل
هو مختلف فيه،

الدليل الأول

• وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

[النساء: ٥٩]

(١) أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، ولد سنة (٢٢٤هـ)، وتوفي سنة (٣١٠هـ)،

من كتبه: جامع البيان في تأويل القرآن، وتهذيب الآثار، واختلاف الفقهاء.

(٢) أبو بكر، أحمد بن علي الرازي الجصاص، ولد سنة (٣٠٥هـ)، وتوفي سنة (٣٧٠هـ)،

من كتبه: الفصول في أصول الفقه، وأحكام القرآن، وشرح مختصر الطحاوي في الفقه.

(٣) أخرجه ابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه، وتقديم تخريجه (ص ٢٤٩).

(٤) أخرجه أحمد والترمذي من حديث عمر رضي الله عنه، وتقديم تخريجه (٢٥٠).

• وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله • [الشورى: ١٠].

فإن قيل: قد يطلق اسم الكل على الأكثر؟

اعتراض

قلنا: هذا مجاز؛ ولا يجوز التخصيص بالتحكم.

الجواب عنه

• وقد وردت نصوص تدل على قلة أهل الحق وذم الأكرهين؛

○ كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(١) [العنكبوت: ٦٣]

ونحوها،

○ وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّمَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ

الشَّكُورِ﴾ [سبا: ١٣]، ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾

[البقرة: ٢٤٩]، وقال النبي ﷺ: «بدأ الدين غريبا، وسيعود كما

بدأ، فطوبى للغرباء»^(٢).

دليل ثان: إجماع الصحابة على تجويز المخالفة للأحاد؛

الدليل الثاني

• فانفرد ابن عباس بخمس مسائل في الفرائض، وانفرد ابن مسعود

بمثلها.

(١) في جميع النسخ: «ولكن أكثرهم لا يعقلون».

في سورة الأنعام: ٣٧، والأعراف: ١٣١، والأنفال: ٣٤، ويونس: ٥٥، والقصص: ١٣،
٥٧، والزمر: ٤٩، والدخان: ٣٩، والطور: ٤٧: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

وفي سورة العنكبوت: ٦٣: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

وفي سورة المائدة: ١٠٣: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

وفي سورة الحجرات: ٤: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

ولعل المثبت هو الصواب فهو الموافق لما في المستصفى (١/ ٤٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٨٩)، ومسلم (١٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

اعتراض

فإن قيل:

• فَقَدْ أَنْكَرُوا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ الْقَوْلَ بِالْمُتَعَةِ^(١)، وَ«إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيَةِ»^(٢)،

• وَأَنْكَرَتْ عَائِشَةُ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ^(٣).

قُلْنَا:

الجواب عنه

• إِنَّمَا أَنْكَرُوا عَلَيْهِمْ لِمَخَالَفَتِهِمُ السُّنَّةَ الْمُشْهُورَةَ، وَالْأَدْلَةَ الظَّاهِرَةَ.

• ثُمَّ هَبَ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِمْ^(٤)، وَالْمَنْفَرْدُ مُنْكَرٌ عَلَيْهِمْ إِنْكَارُهُمْ، فَلَمْ يَتَعَقَّدِ الْإِجْمَاعُ، فَلَا حُجَّةَ فِي إِنْكَارِهِمْ.

وَالشَّدُودُ:

مناقشة دليل القول الثاني

• يَتَحَقَّقُ بِالْمُخَالَفَةِ بَعْدَ الْوَفَاقِ.

(١) أخرجه أحمد (٧٩/١)، والبخاري (٥١١٥)، ومسلم (١٤٠٧) أن علياً عليه السلام، قال لابن عباس عليه السلام: «إن النبي ﷺ نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية، زمن خير».

وفي لفظ لمسلم عن عليٍّ أنه سمع ابن عباس يَلِكُنُ في متعة النساء، فقال: «مهلاً يا ابن عباس..»، وذكر الحديث.

(٢) أخرجه أحمد، وابن ماجه، وبنحوه مسلم مختصراً، وتقدم تخريجه (ص ١٦٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٤/٨)، وابن الجعد في مسنده (٤٥١)، والدارقطني (٣٠٣)، والبيهقي (٣٣٠-٣٣١).

وضَعَفَ الشافعي والدارقطني، وقَوَّاه ابن الجوزي وابن القيم، انظر: تهذيب السنن لابن القيم (٢/٤٥٧-٤٥٨ و ٤٦٩)، وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٤/٦٩-٧٠): «إِسْنَادٌ جَيِّدٌ».

(٤) زيادة من (ل).

- ولعلَّه أرادَ به: الشاذَّ مِنَ الجَمَاعَةِ، الخارجَ على الإمامِ على وجهِ
يُشِيرُ الفتنَةَ؛ كِفْعَلِ الخَوَارِجِ.
○ وهذا الجَوَابُ عنِ الحَدِيثِ الآخرِ.





فصل



عمل أهل المدينة

وإجماع أهل المدينة ليس بحجة.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ حُجَّةٌ؛

القول الثاني

• لَأَنَّهَا مَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَمَنْزِلُ الْوَحْيِ، وَبِهَا أَوْلَادُ الصَّحَابَةِ، فَيَسْتَحِيلُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ، وَخُرُوجُهُ عَنْهُمْ.

دليل القول الثاني

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] أَنَّ الْعِصْمَةَ تَثْبُتُ لِلْأُمَّةِ بِكُلِّيَّتِهَا، وَلَيْسَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّ الْأُمَّةِ.

[٢] وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنَ الْبَاقِينَ بِهَا:

○ كَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعَاذٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ،

■ فَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِدُونِهِمْ.

[١] وَقَوْلُهُمْ: «يَسْتَحِيلُ خُرُوجُ الْحَقِّ عَنْهُمْ» تَحَكُّمٌ؛

مناقشة دليل القول
الثاني

○ إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْمَعَ رَجُلٌ حَدِيثًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، أَوْ فِي

الْمَدِينَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا قَبْلَ نَقْلِهِ.

[٢] وَفَضْلُ الْمَدِينَةِ لَا يُوجِبُ انْعِقَادَ الْإِجْمَاعِ بِأَهْلِهَا،

○ فَإِنَّ مَكَّةَ أَفْضَلُ مِنْهَا، وَلَا أَثَرَ لَهَا^(١) فِي الْإِجْمَاعِ.
[٣] وَلَأنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوْ كَانَ حُجَّةً، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً
فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ،
○ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ قَوْلَهُمْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي زَمَانِنَا فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ
إِجْمَاعاً.



(١) فِي (ب): لِهَذَا.



فصل

اتفاق الخلفاء
الأربعة

اتفاقهم ليس
بإجماع

كلام الإمام أحمد
في المسألة

وَاتَّفَاقُ الْأَئِمَّةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.
وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى: أَنَّهُ لَا يُخْرَجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلٍ
غَيْرِهِمْ.

اختيار المؤلف

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ^(١).
وكلام أحمد - في إحدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ - يَدُلُّ عَلَى: أَنَّ قَوْلَهُمْ حُجَّةٌ،
وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كُلِّ مَا هُوَ حُجَّةٌ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا.

توجيه كلام
الإمام أحمد



(١) أي عند قوله: «أَنَّ الْعِصْمَةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ لِلْأَمَّةِ بِكُلِّيَّهَا، وَلَيْسَ هَذَا إِجْمَاعُ الْجَمِيعِ»
(ص ٢٦٩).



اشتراط انقراض
العصر لصحة
الإجماع

مسألة



القول الأول

ظاهر كلام أحمد رحمته الله: أن انقراض العصر شرط في صحة الإجماع، وهو قول بعض الشافعية.

القول الثاني

وقد أومأ إلى: أن ذلك ليس بشرط، بل لو اتفقت كلمة الأمة، ولو في لحظة واحدة: انعقد الإجماع، وهو قول الجمهور، واختاره أبو الخطاب. وأدلة ذلك أربعة:

أدلة القول الثاني

• أحدها: أن دليل الإجماع: الآية والخبر، وذلك لا يوجب اعتبار العصر.

• الثاني: أن حقيقة الإجماع: الاتفاق، وقد وجد، ودوام ذلك استدامة له، والحجة في اتفاقهم لا في موتهم.

• الثالث: أن التابعين كانوا يحتجون بالإجماع في زمن أواخر الصحابة كأنس وغيره، ولو اشترط انقراض العصر: لم يجز ذلك.

• الرابع: أن هذا يؤدّي إلى تعذر الإجماع،

• فإنه إن بقي واحد من الصحابة: جاز للتابعي المخالفة؛ إذ لم يتم الإجماع،

○ وما دام واحد من التابعين لا يستقر الإجماع منهم، فللتابعي

التابعين مخالفتهم،

■ وهذا خبط.

ووجه الأول أمران:

• أحدهما: ذكره الإمام أحمد، وهو:

○ أن أم الولد كان حكمها حكم الأمة بإجماع، ثم أعتقهن عمر،
وخالفه علي بعد موته^(١)،

○ وحد الخمر: ضرب أبو بكر أربعين، ثم ضرب عمر ثمانين، ثم
ضرب علي أربعين^(٢)،

■ ولو لم يشترط انقراض العصر: لم يجز ذلك.

• الثاني: أن الصحابة لو اختلفوا على قولين: فهو اتفاق منهم على

تسوية الخلاف، والأخذ بكل واحد من القولين،

○ فلورجعوا إلى قول واحد صارت المسألة إجماعاً،

○ ولو لم يشترط انقراض العصر: لم يجز ذلك؛

■ لأنه يفضي إلى خطأ أحد الإجماعين.

فإن قيل:

اعتراض

[١] لا نسلّم تصوّر وقوع هذا؛ لكونه يفضي إلى خطأ أحد
الإجماعين.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٩١/٧)، وسعيد بن منصور في السنن (٢٠٤٨)، والبيهقي

(٣٤٨/١٠) عن علي عليه السلام قال: «اجتمع رأيي ورأي عمر في عتق أمهات الأولاد، فلما

وليت رأيت أن أرقهن».

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣٢٩٤/٦): «إسناده معدود في أصح الأسانيد».

(٢) أخرجه أحمد (٨٢/١) ومسلم (١٧٠٧).

[٢] ثُمَّ إِنْ سَلَّمْنَا تَصَوُّرَهُ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ إِجْمَاعٌ عَلَى تَسْوِيعِ
الْخِلَافِ،

○ بَلْ كُلُّ طَائِفَةٍ تَقُولُ: الْحَقُّ مَعَنَا وَالْأُخْرَى مُخْطِئَةٌ،

■ وَإِنَّمَا سَوَّغْتُ لِلْعَامِّي أَنْ يَسْتَفْتِيَ كُلُّ أَحَدٍ حَتَّى لَا يُخْرَجَ،
○ فَإِذَا اتَّفَقُوا زَالَ الْقَوْلُ الْآخَرُ؛ لِعَدَمِ مَنْ يُفْتِي بِهِ.

[٣] الثَّالِثُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ^(١) إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ.
قُلْنَا:

الجواب عنه

[١] هَذَا مُتَّصَرٌّ عَقْلًا؛

○ إِذَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُ الْمُجْتَهِدِ، وَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ أَنْ يُوَافِقَ
مُخَالَفَهُ،

■ فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَصْحِيحِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُوَافِقَ مَنْ أَبْطَلَهُ إِذَا ظَهَرَ لَهُ دَلِيلُ بَطْلَانِهِ؟

■ وَإِذَا انْفَرَدَ الْوَاحِدُ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ كَانْفِرَادِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي
مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِمْ؟

○ وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى:

■ قِتَالِ مَا نَبِي الرِّكَاءِ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ^(٢).

(١) فِي (ب، ز، س، ل): الْاِخْتِلَافِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩/١)، وَابْنُ خَرِيقٍ (١٣٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

■ وعلى أن الأئمة من قريش^(١)، وعلى إمامة أبي بكر رضي الله عنه^(٢) بعد الخلاف.

○ ولا خلاف في تجويز ذلك في القطعيّات، فما المانع منه في الظنيّات؟

○ ومنع ذلك، بناءً على تعارض الإجماعين، ينبغي على أن الإجماع تمّ في بعض العصر، وهو محل النزاع، فكيف يجعل دليلاً؟

[٢] والثاني غير صحيح؛

○ فإنه لا اختلاف في أن فرض المجتهد في المسائل المجتهد فيها: ما يؤدّيه إليه اجتهاده،

○ وفرض المقلّد: تقليد أي المجتهدين شاء.

[٣] وأمّا الثالث، فدليلاً: إجماع الصحابة على خلافة أبي بكر بعد الاختلاف، فدلّ على صحته.



(١) مستنده ما أخرجه أحمد (٢/٢٩)، والبخاري (٣٥٠١)، ومسلم (١٨٢٠) من حديث رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان».

(٢) أخرجه أحمد (٥٦/١)، والبخاري (٦٨٣٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه لما ذكر من قول خطيب الأنصار بحقهم في البيعة، ثم قول من قال: «منا أمير ومنكم أمير»، ثم قول أبي بكر، قال عمر: «فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده فبايعته، وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار».

مسألة^(١)

إحداث قول ثالث

إِذَا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

لَمْ يَجْزُ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: يَجُوزُ؛

لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

• أَحَدُهَا: أَنَّ الصَّحَابَةَ خَاضُوا خَوْصَ مُجْتَهِدِينَ، وَلَمْ يُصَرِّحُوا

بِتَحْرِيمِ قَوْلٍ ثَالِثٍ.

• الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ اسْتَدَلَّ الصَّحَابَةُ بِدَلِيلٍ، وَعَلَّلُوا بِعِلَّةٍ: جَازَ الاسْتِدْلَالُ

والتعليل بغيرهما؛

○ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِهِ،

■ كَذَا هُنَا.

• الثَّالِثُ: أَنَّهُمْ لَوْ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَتَيْنِ،

(١) في طبعة د. النملة (١/ ٤٨١-٤٨٨) قبل هذه المسألة: مسألة (إجماع أهل كل عصر حجة)، وفصل (إذا اختلف الصحابة على قولين فأجمع التابعون على أحدهما)، وهما عندنا بعد فصل (لا يعتد في الإجماع بقول الكافر)، وتقدم التنبيه على اختلاف النسخ (ص ٢٦٠).

○ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَوَازِ فِيهِمَا، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى التَّحْرِيمِ فِيهِمَا:

○ فَذَهَبَ التَّابِعِيُّ إِلَى التَّجْوِيزِ فِي إِحْدَاهُمَا، وَالتَّحْرِيمِ فِي الْآخَرَى،
■ كَانَ جَائِزًا، وَهُوَ قَوْلُ ثَالِثٍ.

ولنا:

دليل القول الأول

● أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ نِسْبَةَ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ وَالْغَفْلَةِ عَنْهُ^(١)؛
○ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْحَقُّ فِي الْقَوْلِ الثَّالِثِ: كَانَتْ الْأُمَّةُ قَدْ صَيَّعَتْهُ
وَعَفَلَتْ عَنْهُ، وَخَلَا الْعَصْرُ عَنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّتِهِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ
أَحَدٌ عَلَى الْحَقِّ،
○ وَذَلِكَ مُحَالٌ.

قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِتَحْرِيمِ قَوْلِ ثَالِثٍ».
قُلْنَا: وَلَوْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، فَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يُجَوِّزُوا خِلَافَهُمْ.
فَأَمَّا إِذَا عَلَّلُوا بِعِلَّةٍ، فَيَجُوزُ بِسَوَاهَا؛

مناقشة الدليل
الأول للقول الثاني

● لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرْضِ دِينِهِمُ الْإِطْلَاعُ عَلَى جَمِيعِ الْأَدْلَةِ، بَلْ يَكْفِيهِمْ
مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ،
● وَلَيْسَ فِي الْإِطْلَاعِ عَلَى أُخْرَى نِسْبَةً إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ، بِخِلَافِ
مَسْأَلَتِنَا.

مناقشة الدليل
الثاني للقول الثاني

(١) قوله: «والغفلة عنه» زيادة من (ل)، وفي المستصفى (١/ ٤٩٤): «والغفلة عن دليله».

وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَتَيْنِ، فَإِنَّهُمْ:

• إِنْ صَرَّحُوا بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ: فَهُوَ كَمَسْأَلَتِنَا، لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ.

• وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ: جَازَ التَّفْرِيقُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُوَافِقُ مَذْهَبِ طَائِفَةٍ.

○ وَدَعَوَى الْمَخَالَفَةِ هَهُنَا جَهْلٌ بِمَعْنَى الْمَخَالَفَةِ؛

■ إِذِ الْمَخَالَفَةُ: نَفْيُ مَا أُثْبِتُوه، أَوْ إِثْبَاتُ مَا نَفَوْهُ،

■ وَلَمْ يَتَّفِقْ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى إِثْبَاتِ أَوْ نَفْيِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ؛

لِيَكُونَ الْقَوْلُ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مُخَالَفًا، وَلَا يَلْتَمِمْ الْحُكْمُ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ،

• بَلْ نَقُولُ: لَا يَخْلُو إِنْسَانٌ مِنْ خَطَأٍ وَمَعْصِيَةٍ، فَالْمَعْصِيَةُ وَالْخَطَأُ مَوْجُودٌ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُحَالًا،

○ إِنَّمَا الْمُحَالُ: الْخَطَأُ بَحِثُ يَضِيعُ الْحَقُّ حَتَّى لَا يَقُومَ بِهِ طَائِفَةٌ.

○ فَلِهَذَا: يَجُوزُ أَنْ تَنْقَسِمَ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ إِلَى فِرْقَتَيْنِ،

■ فَتُخْطِئُ فِرْقَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، وَتُصِيبُ فِيهَا الْأُخْرَى،

■ وَتُخْطِئُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى وَتُصِيبُ فِيهَا الْمَخْطِئَةُ فِي الْأُولَى.





فصل

الإجماع السكوتي

تصوير المسألة
وتحرير محل
الخلاف

إِذَا قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ قَوْلًا، فانتَشَرَ فِي بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ، فَسَكَتُوا،

• فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلًا فِي تَكْلِيفٍ، فَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

• وَإِنْ كَانَ فِي تَكْلِيفٍ:

○ فَعَنْ أَحْمَدَ رحمته مَا يَدُلُّ عَلَى: أَنَّهُ إِجْمَاعٌ، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ.

القول الأول

○ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكُونُ حُجَّةً، وَلَا يَكُونُ إِجْمَاعًا.

القول الثاني

○ وَقَالَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ: لَا يَكُونُ حُجَّةً وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا يُنْسَبُ

القول الثالث

إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ، إِلَّا أَنْ تَدُلَّ قَرَأَتُهُ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنَّهُمْ سَكَتُوا

مُضْمِرِينَ لِلرَّضَا، وَتَجْوِيزِ الْأَخْذِ بِهِ.

وقد يَسْكُتُ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارِ الرِّضَا لِسَبْعَةِ أَسْبَابٍ:

دليل القول الثالث

• أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ لِمَانِعٍ فِي بَاطِنِهِ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ.

• الثَّانِي: أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

• الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَرَى الْإِنْكَارَ فِي الْمَجْتَهِدَاتِ، وَيَرَى ذَلِكَ الْقَوْلَ

سَافِعًا لِمَنْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُوَافِقًا.

• الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَرَى الْبِدَارَ فِي الْإِنْكَارِ مَصْلَحَةً؛ لِعَارِضٍ مِنَ الْعَوَارِضِ

يُنْتَظَرُ زَوَالُهُ، فَيَمُوتُ قَبْلَ زَوَالِهِ، أَوْ يَشْتَغِلُ عَنْهُ.

• الْخَامِسُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ: لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ، وَنَالَ ذُلٌّ

وَهَوَانٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ حِينَ سَكَتَ عَنِ الْقَوْلِ بِالْعَوْلِ فِي زَمَنِ
عُمَرَ رضي الله عنه: «كَانَ رَجُلًا مَهِيئًا فَهَبْتُهُ»^(١).

- السَّادِسُ: أَنْ يَسْكُتَ لِأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِكَوْنِهِ فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ.
- السَّابِعُ: أَنْ يَسْكُتَ لظَنِّهِ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ كَفَّاهُ الْإِنْكَارَ، وَأَعْنَاهُ عَنِ
الْإِظْهَارِ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ كِفَايَةَ وَيَكُونُ قَدْ غَلِطَ فِيهِ وَأَخْطَأَ فِي وَهْمِهِ.

ولنا:

أدلة القول الأول:

أَنَّ حَالَ السَّاكِتِ لَا يَخْلُو مِنْ سَبْعَةِ^(٢) أَقْسَامٍ:

الدليل الأول

- أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ لَمْ يَنْظُرْ فِي الْمَسْأَلَةِ.
- الثَّانِي: أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا فَلَا يَتَبَيَّنُ لَهُ الْحُكْمُ.

○ وَكِلَاهُمَا خِلَافُ الظَّاهِرِ؛

■ لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ مُتَوَقِّفَةٌ، وَالْأَدَلَّةُ ظَاهِرَةٌ،

■ وَتَرَكُ النَّظَرَ خِلَافَ عَادَةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ النَّازِلَةِ،

■ ثُمَّ يُفْضِي ذَلِكَ إِلَى خُلُوعِ الْعَصْرِ عَنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّتِهِ.

• الثَّالِثُ: أَنْ يَسْكُتُوا تَقِيَّةً،

(١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣٦)، والبيهقي (٢٥٣/٦)، وابن حزم في المحلى (٢٦٣-٢٦٤).

صححه الحاكم (٣٤٠/٤)، وابن كثير في مسند الفاروق (٣٨٢/١).

(٢) في (ز) كتب فوق كلمة «سبعة»: «سته»، والمثبت من جميع النسخ، ولعل القسم السابع هو ما ذكره المؤلف بقوله: «ثبت أن سكوته كان لموافقته»، وقارن بما في المستصفى (١/٤٨٤)، والتمهيد (٣/٣٢٥).

○ فَلَا بَدَّ أَنْ يُظْهَرَ سَبَبُهَا، ثُمَّ يُظْهَرَ قَوْلُهُ عِنْدَ ثِقَاتِهِ وَخَاصَّتِهِ، فَلَا يَلْبُثُ الْقَوْلُ أَنْ يَنْتَشِرَ.

● الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ سُكُوتُهُمْ لِعَارِضٍ لَمْ يُظْهَرْ،

○ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ،

○ ثُمَّ يَفْضِي إِلَى خُلُوءِ الْعَصْرِ عَنْ قَائِمِ اللَّهِ بِحُجَّتِهِ.

● الْخَامِسُ: أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنْ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

○ فَلَيْسَ ذَلِكَ قَوْلًا لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،

■ وَلِهَذَا: عَابَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَأَنْكَرُوا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ مَسَائِلَ انْتَحَلُوهَا.

○ ثُمَّ مِنَ الْعَادَةِ: أَنَّ مَنْ يَنْتَحِلُ مَذْهَبًا يُنَاطِرُ عَلَيْهِ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ، كَمَا نَشَاهِدُ فِي زَمَانِنَا.

● السَّادِسُ: أَنْ لَا يَرَى الْإِنْكَارَ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ.

○ وَهُوَ بَعِيدٌ لَمَا ذَكَرْنَاهُ.

● فَثَبَّتَ أَنَّ سُكُوتَهُ كَانَ لِمُوَافَقَتِهِ.

ومن وجهٍ آخَرَ: أَنَّ التَّابِعِينَ كَانُوا إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مَسْأَلَةٌ فَنَقِلَ إِلَيْهِمْ قَوْلَ صَحَابِيٍّ مُتَشِيرٍ وَسُكُوتَ الْبَاقِينَ: كَانُوا لَا يُجَوِّزُونَ الْعُدُولَ عَنْهُ،

● فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً.

الدليل الثاني

ومن وجهٍ آخَرَ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا إِجْمَاعًا لَتَعَذَّرَ وَجُودُ الْإِجْمَاعِ؛

الدليل الثالث

• إِذْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ قَوْلُ كُلِّ عَالِمٍ فِي الْعَصْرِ مُصَرَّحًا بِهِ.

وقول من قال: «هُوَ حُجَّةٌ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ» غير صحيح؛

• فَإِنَّا إِن قَدَّرْنَا رِضَا الْبَاقِينَ كَانَ إِجْمَاعًا،

• وَإِلَّا فَيَكُونُ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مناقشة القول
الثاني





مسألة



حجية الإجماع
المستند إلى اجتهاد
وقياس

القول الأول
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

القول الثالث

دليل القول الثالث

أدلة القول الأول

يجوزُ أن ينعقدَ الإجماعُ عن اجتهادٍ وقياسٍ، ويكونُ حُجَّةً.

وقال قومٌ: لا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ؛

[١] إذ كيف يُتَصَوَّرُ اتِّفَاقُ أُمَّةٍ مع اختلافٍ طبائِعِها، وتفاوتٍ أفهامِها

على مَظَنُونٍ؟

[٢] أم كيف تجتمعُ على قِياسٍ، مع اختلافِهم في القِياسِ؟

وقال آخرون: هُوَ مُتَصَوَّرٌ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ؛

• لأنَّ القَوْلَ بالاجْتِهَادِ يفتَحُ بابَ الاجْتِهَادِ وَلَا يَجِبُ.

ولنا:

[١] أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُسْتَنَكَّرُ فِيمَا يَتَسَاوَى فِيهِ الاحْتِمَالُ، أَمَّا الظَّنُّ

الْأَغْلَبُ فَيَمِيلُ إِلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ،

○ فَأَيُّ بُعْدٍ فِي أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى أَنَّ النَّبِيذَ فِي مَعْنَى الْخَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ؛

لكونِهِ فِي مَعْنَاهُ فِي الْإِسْكَارِ؟

○ وَأَكْثَرُ الْإِجْمَاعَاتِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى عُمُومَاتٍ وَظَوَاهِرٍ، وَأَخْبَارٍ

أَحَادٍ، مَعَ تَطَرُّقِ الْإِحْتِمَالِ.

○ وَإِذَا جازَ اتِّفَاقُ أَكْثَرِ الْأُمَمِ عَلَى بَاطِلٍ - مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ

وَلَا ظَنِّيٌّ - لِمَ لَا يَجُوزُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى دَلِيلٍ ظَاهِرٍ، وَظَنٍّ غَالِبٍ؟!!

[٢] وأما منع تصوُّره بناءً على الاختلاف في القياس؛
 ○ فإننا نفرض ذلك في الصحابة، وهم متفقون عليه، والخلاف
 حدث بعدهم.
 ○ وإن فرض بعد حدوث الخلاف فيستند أهل القياس إليه،
 والآخرى إلى اجتهد يظنون أنه ليس بقياس وهو في الحقيقة
 قياس، وكما يجوز أن يُعتقد غير القياس قياساً كذلك في
 العكس.
 وإذا ثبت تصوُّره: فيكون حجةً لما سبق من الأدلة على الإجماع^(١).



(١) أي عند قوله: «والإجماع حجة قاطعة عند الجمهور...» (ص ٢٤٥).

تقسيم الإجماع
باعتبار القطع
والظن

فصل



الإجماع ينقسم إلى مقطوع ومظنون.

[١] فالمقطوع: ما وجد فيه الاتفاق مع الشروط التي لا يختلف فيه مع وجودها، ونقله أهل التواتر.

[٢] والمظنون: ما اختلف فيه أحد القيدتين؛

○ بأن يوجد مع الاختلاف فيه،

■ كالاتفاق في بعض العصر، وإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة، أو يوجد القول من البعض والسكوت من الباقيين.

○ أو توجد شروطه لكن ينقله آحاد.



وذهب قوم إلى: أن الإجماع لا يثبت بخبر الواحد؛

• لأن الإجماع دليل قاطع، يحكم به على الكتاب والسنة، وخبر الواحد لا يقطع به، فكيف يثبت به المقطوع؟

وليس ذلك بصحيح؛

• فإن الظن متبع في الشرعيات، والإجماع المنقول بطريق الآحاد يغلب على الظن، فيكون ذلك دليلاً كالتص المنقول بطريق الآحاد.

ثبوت الإجماع
بخبر الواحد
القول الأول
دليل القول الأول

القول الثاني
(اختيار المؤلف)
دليل القول الثاني

وقولهم: «هُوَ دَلِيلُ قَاطِعٍ».

قلنا: قول النبي ﷺ دليل قاطع أيضا في حق مَنْ يشافهه، أو يبلغه بالتواتر، فهو كالإجماع.

وقد قيل: الإجماع أقوى من النص؛

الإجماع أقوى من
النص

• لِطَرُقِ النَّسْخِ إِلَى النَّصِّ، وَسَلَامَةِ الإجماعِ مِنْهُ؛

○ فَإِنَّ النَّسْخَ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَصٍّ، وَالإجماعُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ انقراضِ
زَمَنِ النَّصِّ.



الأخذ بأقل ما قيل

فصل

الأخذ بأقل ما قيل: ليس تَمَسْكًا بالإجماع،

بيان المراد به،
وأنه ليس تَمَسْكًا
بالإجماع

• نحو اختلاف الناس في دية الكتابي،

○ فقيل: دية المسلم. وقيل: النصف. وقيل: الثلث.

• فالقائل: إنها الثلث ليس هو مُتَمَسِّكًا بالإجماع؛

○ لأنَّ جُوبَ الثُّلُثِ مُتَّفَقٌ عليه، وإنَّما الخلافُ في سُقُوطِ الزِّيَادَةِ،

وهو مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ إِجْمَاعًا؟

○ ولو كَانَ إِجْمَاعًا كَانَ مُخَالَفُهُ خَارِقًا لِلإِجْمَاعِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ

الْفَسَادِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



الأصل الرابع: استصحاب الحال ودليل العقل

القسم الأول:
استصحاب البراءة
الأصلية

- اعلم أن الأحكام السَّمْعِيَّة لا تُدْرَكُ بالعقل،
- لكن دلَّ العقلُ على براءة الذِّمَّة من الواجبات، وسقوط الحرج عن الحركات والسكنات قبل بعثة الرُّسل.
 - فالنَّظَرُ في الأحكام: إمَّا في إثباتها، وإمَّا في نفيها،
 - أمَّا الإثبات: فالعقلُ قاصِرٌ عنه.
 - وأمَّا النَّفْيُ: فالعقلُ قد دلَّ عليه إلى أن يردَّ دليلُ السَّمْعِ النَّاقِلُ عنه،
 - فانتَهَضَ العقلُ دليلًا على أحدِ الشَّطرينِ.

دليله

ومثاله:

امثلة لاستصحاب
البراءة الأصلية

- [١] لما دلَّ السَّمْعُ على خمسِ صلواتٍ بَقِيَتِ السَّادِسَةُ غَيْرَ واجِبَةٍ،
- لا لتَضَرِيحِ السَّمْعِ بِنَفْيِهَا؛ لأنَّ لفظه قاصِرٌ على إيجابِ الخَمْسَةِ،
 - لكنَّ كانَ وُجوبُها مُتَّفِقًا، ولا مُنْبِتَ للوُجوبِ، فيبقى على النَّفْيِ الأَصْلِيِّ.

[٢] وإذا أوجِبَ عِبَادَةٌ على قَادِرٍ: بقي العاجزُ على ما كانَ عليه.

[٣] ولو أوجبها في وقتٍ: بَقِيَتْ في غيره على البراءة الأصلية.

فإن قيل:

اعتراض على
حجية استصحاب
البراءة الأصلية

[١] إذا كان العقل إنما يكون دليلاً بشرط أن لا يردَّ سمعٌ، فبعد

وضع الشرع لا يُعلم نفْيُ السَّمْعِ،

○ ومُنتَهَاكُم: عدم العلم بؤروده، وعدم العلم ليس بحُجَّةٍ.

[٢] ولو جاز ذلك، لجاز للعامي النفْيُ مُستَنَدًا إلى أنه لم يبلغه دليلٌ.

قلنا:

الجواب عنه

[١] انتفاء الدليل قد يُعلم، وقد يُظنُّ؛

○ فإننا نعلم أنه لا دليل على وجوب صوم شَوَّالٍ، ولا صلاة

سادسة؛ إذ لو كان لَنُقِلَ وانتَشَرَ، ولم يخفَ على جميع الأمة،

■ وهذا علمٌ بعدم الدليل، لا عدم علمٍ بالدليل.

○ وأمَّا الظنُّ: فإنَّ المجتهد إذا بحثَ عن مدارك الأدلة، فلم

يظهر له مع أهليته وإطلاعه على مدارك الأدلة، وقدرته على

الاستقصاء، وشدة بحثه، وعنايته^(١)، غلبَ على ظنه انتفاء

الدليل، فنزل ذلك منزلة العلم في وجوب العمل؛

■ لأنه ظنٌ استندَ إلى بحثٍ واجتهادٍ، وهذا غاية الواجب

على المجتهد.

[٢] وأمَّا العامي: فلا قدرة له؛

(١) في (ع): وعايته، وفي (س): وعايته، والمثبت من (ب، ز، ل).

○ فَإِنَّ الَّذِي يَقْدُرُ عَلَى التَّرَدُّدِ فِي بَيْتِهِ لَطَلَبِ مَتَاعٍ إِذَا فَتَّشَ وَبَالَغَ
أَمَكَّنَهُ الْقَطْعُ بِنَفْيِ الْمَتَاعِ،
○ وَالْأَعْمَى الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْبَيْتَ وَلَا يَدْرِي مَا فِيهِ لَا يُمَكِّنُهُ ادِّعَاءُ
نَفْيِ الْمَتَاعِ.

فَإِنْ قِيلَ:

اعتراض على
الجواب السابق

● لَيْسَ لِلْاِسْتِقْصَاءِ غَايَةٌ مُحَدَّدَةٌ، بَلْ لِلْمُجْتَهِدِ بَدَايَةٌ وَوَسْطٌ وَنَهَايَةٌ،
فَمَتَى يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْفِيَ الدَّلِيلَ السَّمْعِيُّ؟
○ وَالْبَيْتُ مُحْصُورٌ، وَطَلَبُ الْيَقِينِ فِيهِ مُمْكِنٌ،
● وَمَدَارِكُ الشَّرْعِ غَيْرُ مُحْصُورَةٍ؛ فَإِنَّ الْأَخْبَارَ كَثِيرَةً، وَرُبَّمَا غَابَ
رَأْيِي الْحَدِيثِ.

قُلْنَا: مَهْمَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ قَدْ بَذَلَ وَسْعَهُ، فَلَمْ يَجِدْ فَلَهُ الرَّجُوعُ إِلَى
دَلِيلِ الْعَقْلِ؛

الجواب عنه

● فَإِنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ دَوَّنَتْ، وَالصَّحَاحَ قَدْ صُنِّفَتْ فَمَا دَخَلَ فِيهَا مُحْصُورٌ،
وَقَدْ انْتَهَى ذَلِكَ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ، وَأُورِدُوهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَا يَكُونُ:

اعتراض على
الجواب السابق

[أ] وَاجِبًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ،

[ب] أَوْ لَهُ دَلِيلٌ لَمْ يَتْلُغْنَا؟

قُلْنَا:

الجواب عنه

[أ] أَمَّا إِجَابُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَمُحَالٌ؛

○ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ،

■ وَلِذَلِكَ نَفَيْنَا الْأَحْكَامَ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ،
[ب] والبحثُ يدلُّنا على عَدَمِ الدَّلِيلِ على مَا ذَكَرْنَا.



فَأَمَّا اسْتِصْحَابُ دَلِيلِ الشَّرْعِ:

القسم الثاني:
استصحاب دليل الشرع
أنواعه

[١] فَكَاسَتْصَحَابِ الْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَرِدَ تَخْصِيصٌ،

[٢] وَاسْتِصْحَابِ النَّصِّ إِلَى أَنْ يَرِدَ نَسْخٌ،

[٣] وَاسْتِصْحَابِ حَكْمٍ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي دَوَامِهِ؛

○ كَالْمِلْكِ الثَّابِتِ، وَشَغْلِ الذِّمَّةِ بِالْإِتْلَافِ أَوْ الْإِلْتِزَامِ، وَكَذَلِكَ
الْحَكْمُ بِتَكَرُّرٍ^(١) اللَّزُومِ إِذَا تَكَرَّرَتِ الْأَسْبَابُ؛ كَتَكَرُّارِ شَهْرِ
رَمَضَانَ وَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ.

فَالْإِسْتِصْحَابُ إِذَنْ: عِبَارَةٌ عَنِ التَّمَسُّكِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ،

حقيقة
الاستصحاب

● وَلَيْسَ رَاجِعًا إِلَى عَدَمِ الدَّلِيلِ،

○ بَلْ إِلَى دَلِيلٍ ظَنٍّ مَعَ^(٢) انْتِفَاءِ الْمُغَيَّرِ، أَوْ الْعِلْمِ بِهِ.



فَأَمَّا اسْتِصْحَابُ حَالِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ:

القسم الثالث:
استصحاب الإجماع
في محل الخلاف
القول الأول
(اختيار المؤلف)

فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ.

(١) فِي (ع، س): يَتَكَرَّرُ، وَفِي (ب، ل) بِلَا نَقْطٍ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْمُسْتَصْفَى (١/٥٠٩).

(٢) قَوْلُهُ: «ظَنْ مَعَ» هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَصَوَّبَهَا د. النَّمْلَةُ (٢/٥٠٨) إِلَى: «مَعَ ظَنٍّْ»، وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِمَا فِي الْمُسْتَصْفَى (١/٥١٠).

القول الثاني

مثال استصحاب
الإجماع في محل
الخلاف

وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: هُوَ دَلِيلٌ، اخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَةَ^(١).

مثاله:

أَنْ يَقُولَ فِي الْمَتِمِّ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ:

• الإجماعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَدَوَامِهَا،

○ فَتَحْنُ نَسْتَصْحِبُ ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلٌ يُزِيلُنَا عَنْهُ.

وهذا فاسد؛

أدلة القول الأول

[١] لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى دَوَامِهَا حَالَ الْعَدَمِ،

○ وَأَمَّا فِي حَالِ الْوُجُودِ: فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ،

○ وَلَا إِجْمَاعَ مَعَ الْخِلَافِ،

■ وَاسْتِصْحَابُ الْإِجْمَاعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْإِجْمَاعِ مُحَالٌ.

[٢] وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِشَرْطِ عَدَمِ دَلِيلِ

السَّمْعِ، فَلَا يَبْقَى لَهُ دَلَالَةٌ مَعَ وُجُودِ دَلِيلِ السَّمْعِ.

[٣] وَهَذَا لِأَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يُضَادُّهُ نَفْسُ الْخِلَافِ لَا يُمْكِنُ اسْتِصْحَابُهُ

مَعَهُ، وَالْإِجْمَاعُ يُضَادُّهُ نَفْسُ الْاِخْتِلَافِ،

○ وَالْعُمُومُ، وَالنَّصُّ، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ، لَا يُضَادُّهُ نَفْسُ الْاِخْتِلَافِ،

فَلِذَلِكَ صَحَّ اسْتِصْحَابُهُ مَعَهُ.



(١) أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَمْدَانَ بْنِ شَاقِلَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْبَرَّازِ، تَوَفَّى سَنَةَ

(٣٦٩هـ)، مِنْ كِبَارِ فَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ فِي زَمَانِهِ.



فصل



هل يلزم النافي
للحكم دليل؟

والنافي للحكم:

يلزمه الدليل.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ قَوْمٌ فِي الشَّرْعِيَّاتِ: كَقَوْلِنَا، فِي الْعَقْلِيَّاتِ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

القول الثاني

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا.

القول الثالث

لأمرين:

أدلة القول الثالث

• أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ الدِّينُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

• والثاني: أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفْيِ مُتَعَذِّرٌ، فَكَيْفَ يُكَلَّفُ مَا لَا يُمْكِنُ؟

○ كإقامة الدليل على براءة الذمة.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ﴾

تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿ [البقرة: ١١١].

[٢] والمعنى: أَنْ يُقَالَ لِلنَّافِي: مَا ادَّعَيْتَ نَفْيَهُ عَلِمْتَهُ، أَمْ أَنْتَ شَاكٌّ

فيه؟

○ فَإِنْ أَقَرَّ بِالشَّكِّ فَهُوَ مُعْتَرِفٌ بِالْجَهْلِ.

○ وَإِنْ ادَّعَى الْعِلْمَ: فَإِمَّا أَنْ يَعْلَمَهُ بِنَظَرٍ أَوْ تَقْلِيدٍ:

■ فَإِنْ ادَّعَى الْعِلْمَ بِتَقْلِيدٍ، فَهُوَ أَيْضًا مُعْتَرِفٌ بِعَمَى نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا

يَدَّعِي الْبَصِيرَةَ لغيره.

■ وإن كان عن نظير: فيحتاج إلى بيانه.

[٣] ولأنه لو سقط الدليل عن النافي: لم يعجز المُنْبِتُ عن التعبير عن مقصود إثباته بالنفي، فيقول بَدَلَ قَوْلِهِ: «مُحَدَّث»: «ليس بِقَدِيمٍ» وَبَدَلَ قَوْلِهِ: «قَادِرٌ»: «ليس بِعَاجِزٍ».

وقولهم: «إنَّ المدَّعى عليه الدَّينُ لا دَلِيلَ عليه»: عنه أَجوبَةٌ:

● أَحَدُهَا: المنع؛

○ فَإِنَّ اليمينَ دَلِيلٌ، لَكِنَّهَا قَصُرَتْ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَشُرِعَتْ عِنْدَ عَدَمِهَا، وَاخْتَصَّتْ بِالْمُنْكَرِ؛ لِرُجْحَانِ جَانِبِهِ بِالْيَدِ الَّتِي هِيَ دَلِيلُ الْمَلِكِ.

■ واحتمالُ الكذبِ فيها لا يمنعُ كونَهَا دَلِيلًا؛ كاحتمالِ الكذبِ فِي الشَّهَادَةِ.

● الثَّانِي: إِنَّمَا لَمْ يَخْتَجِ الْمُنْكَرُ إِلَى دَلِيلٍ؛

○ لِوُجُودِ الْيَدِ الَّتِي هِيَ دَلِيلُ الْمَلِكِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي يَدِ الْإِنْسَانِ مِلْكُهُ.

● الثَّالِثُ: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ لِلْعَجْزِ عَنْهُ؛

○ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ عَلَى النَّفْيِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ: بِأَنْ يُلَازِمَهُ الشَّاهِدُ مِنْ أَوَّلِ وُجُودِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى، فَيَعْلَمُ انْتِفَاءَ سَبَبِ الزُّرْمِ قَوْلًا وَفِعْلًا بِمُرَاقَبَةِ اللحظات، وَهُوَ مُحَالٌ.

● وَشُغْلُ الذِّمَّةِ أَيْضًا،

○ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛

مناقشة الدليل
الأول للقول الثالث

- فَإِنَّ الشَّاهِدَ لَا يُحْصَلُ إِلَّا الظَّنُّ بِجُرْيَانِ سَبَبِ اللُّزُومِ، مِنْ
إِتْلَافٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ فِي الْمَاضِي،
- أَمَّا فِي الْحَالِ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَرَاءَتُهَا بِأَدَاءٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ، فَاكْتَفَيْ
بِالشَّهَادَةِ عَلَى سَبَبِ اللُّزُومِ،
- وَاكْتَفَيْ هُنَا بِالْيَمِينِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى،
وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(١).

مناقشة الدليل
الثاني للقول الثالث

أَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا:

- فَيُمْكِنُ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ إِنْ كَانَ النَّزَاعُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ، فَقَدْ يُصَادَفُ
الدَّلِيلَ عَلَيْهِ:

- [١] مِنَ الْإِجْمَاعِ؛ كَنَفْيِ وَجُوبِ صَلَاةِ الضُّحَى، وَصَوْمِ شَوَّالٍ،
- [٢] أَوْ بِنَصٍّ؛ كَقَوْلِهِ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ»^(٢)، وَ«لَا زَكَاةَ فِي
الْمَعْلُوفَةِ»^(٣)،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٤١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعِرَاقِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهِ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ فِي
إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَالْعِرَاقِيُّ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٢/١-٣٤٣)، وَابْنُ خَالٍ (٤٥٥٢)، وَمُسْلِمٌ (١٧١١) مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بَلَفَظَ: «وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ (٤٢/٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١٩٥٥) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ (١٤٣/٦): «مَرْفُوعًا، لَا أَصْلَ لَهُ، إِنَّمَا يَرُوءُ عَنْ
جَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِ»، وَمِنْ رَجْعِ الْمَوْقُوفِ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي فِي التَّنْقِيحِ (٦٧/٣).

(٣) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ حَدِيثٌ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ»، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ =

[٣] أو بمفهوم،

[٤] أو بقياس؛ كقياس الخضروات على الرمان في نفي وجوب الزكاة.

[٥] وإن عدم الأدلة: فيتمسك باستصحاب النفي الأصلي الثابت بدليل العقل.

● وأما العقليات: فيمكن نفيها:

طرق الاستدلال
على النفي في
العقليات

[١] بأن إثباتها يفضي إلى محال، وما أفضى إلى المحال محال.

[٢] ويمكن الدليل عليه بدليل التلازم؛ فإن انتفاء أحد المتلازمين دليل على انتفاء الآخر؛

■ كقوله -تعالى-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾

[الأنبياء: ٢٢]، فانتفاء^(١) الفساد دليل على انتفاء إله ثان، والله

سبحانه أعلم.



= والبخاري، ويأتي تخريجه ويحتمل أن المؤلف أراد التمثيل لقوله: «أو بمفهوم».

(١) في (ع): وانتفاء.



الكتاب الثالث: في بيان أصول مختلف فيها

وهي أربعة:

الأول: شرع من قبلنا:

إذا لم يُصرَّح شرعنا بنسخه:

• هل هو شرع لنا؟ وهل كان النبي ﷺ مُتَعَبِّدًا بَعْدَ الْبَعْثَةِ بِاتِّبَاعِ شَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ؟

فيه روايتان:

إحداهما: أنه شرع لنا، اختارها التَّمِيمِيُّ، وهو قول الحَنَفِيَّةِ.

والثَّانِيَةُ: ليس بشرع لنا.

وعن الشَّافِعِيَّةِ كَالْمَذْهَبَيْنِ.

وجهُ هذا القول سبعة أدلَّة:

• الأول: قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾

[المائدة: ٤٨]،

○ فدلَّ على أنَّ كُلَّ نَبِيٍّ اخْتُصَّ بِشَرِيعَةٍ لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهَا غَيْرُهُ.

• والثَّانِي: قوله ﷺ: «بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَكُلُّ نَبِيٍّ بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ»^(١)،

الأدلة المختلف فيها:

الدليل الأول: شرع من قبلنا

تحرير محل النزاع

القول الأول

القول الثاني

أدلة القول الثاني

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٠٤)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

○ فَدَّلَ عَلَى أَنْ كُلَّ نَبِيٍّ يَخْتَصُّ شَرْعُهُ قَوْمَهُ، وَمُشَارَكُنَّا لَهُمْ تَمْنَعُ
الِاخْتِصَاصِ.

• **الثَّالِثُ:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى يَوْمًا بِيَدِ عُمَرَ قِطْعَةً مِنَ التَّوْرَةِ فَغَضِبَ
فَقَالَ: «مَا هَذَا أَلَمْ آتِ بِهَا بَيِّضَاءُ نَقِيَّةٌ؟ لَوْ أَدْرَكَنِي مُوسَى حَيًّا مَا
وَسَعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي»^(١).

• **الرَّابِعُ:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «بِمِ تَحْكُمُ؟»
فَذَكَرَ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْاجْتِهَادَ وَلَمْ يَذْكُرْ شَرِيعَةً مِنْ قَبْلِنَا،
وَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٢)،

○ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ لَمْ يَجُزِ الْعُدُولُ إِلَى الْاجْتِهَادِ
إِلَّا بَعْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا.

○ فَإِنْ قِيلَ: ائْتَرَجَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ تَحْتَ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ اسْمُ
جَنْسٍ يَعُمُّ كُلَّ كِتَابٍ.
○ قلنا:

■ إطلاق اسم الكتاب لا يفهم منه المسلمون غير القرآن،

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٨٧) من حديث مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بنحوه.

قال ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٢٨٤): «رجاله موثقون، إلا أن في مجالد ضعفاً»،
وانظر تفسير ابن كثير (سورة يوسف، الآية ٣) فقد ذكر له شواهد تقوية.

(٢) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وضعفه البخاري، والترمذي، والعقيلي، وغيرهم، وتقدم تخريجه (ص ٢٤١).

■ كَيْفَ وَلَمْ يُعْهَدْ مِنْ مُعَاذٍ تَعْلَمُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ، وَلَا
الرَّجُوعُ إِلَيْهَا؟

• الخامس: لو كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَعَبِّدًا بِهَا لِلزِّمَّةِ مُرَاجَعَتُهَا وَالبَحْثُ عَنْهَا،
وَلَكَانَ لَا يَتَنَظَّرُ الْوَحْيَ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي الظَّهَارِ وَالْمَوَارِيثِ وَنَحْوِهَا،
○ ولم يُعْهَدْ مِنْهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي آيَةِ الرَّجْمِ؛ لتعريفهم أَنَّهُ لَيْسَ بِمُخَالِفٍ
لِدِينِهِمْ.

• السَّادِسُ: أَنَّهُ لو كَانَ مَدْرَكًا كَانَ تَعْلُمُهَا وَحِفْظُهَا وَنَقْلُهَا فَرَضَ
كِفَايَةً، وَلَوْ جَبَّ عَلَى الصَّحَابَةِ مُرَاجَعَتُهَا فِي تَعْرِفِ الْأَحْكَامِ وَلَمْ
يَفْعَلُوا.

• السَّابِعُ: إطباقُ الْأَمَّةِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ: شَرِيعَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بِجُمْلَتِهَا،

○ وَلَوْ تَعَبَّدَ بِشَرْعٍ غَيْرِهِ كَانَ مُخْبِرًا لَا شَارِعًا.

وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى:

أدلة القول الأول:

خمس آياتٍ، وثلاثة أحاديث:

الدليل الأول

• الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنُهُمْ أَفْتَدِ﴾
[الأنعام: ٩٠].

• وَالثَّانِيَةُ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣].

• وَالثَّلَاثَةُ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]
الآية.

- **الرابعة:** ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤].
- **الخامسة:** قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]^(١).

فإن قيل:

اعتراض على
الدليل الأول

- **أما الآيات الثلاث:** فالمراد بها التوحيد،

○ **بدليل:** أَنَّهُ أَمَرَهُ^(٢) بِاتِّبَاعِ هُدًى جَمِيعِهِمْ وَمَا وَصَّى بِهِ جُمْلَتَهُمْ، وَشَرَّائِعَهُمْ مُخْتَلِفَةً وَنَاسِخَةً وَمَنْسُوخَةً؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْهُدَى الْمَشْتَرَكَ.

○ **والمِلَّةُ:** عبارة عن أصل الدين بدليل أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]،
■ **ولا يجوز تَسْفِيهِه الأنبياء المخالفين له.**

- **والهُدَى والنُّور:** أصل الدين والتوحيد.

قُلْنَا:

الجواب عنه

- **الشريعة من جُمْلَةِ الْهُدَى،**

○ **فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿فِيْهِدْنَهُمْ أَقْدِيْدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

(١) ترتيب الآيات في طبعة د. النملة (٢/ ٥٢٠) مختلف عن الترتيب المثبت هنا، فالآية الرابعة عندنا هي الآية الثانية عنده، وهذا له أثر في فهم المراد من قول المؤلف: «أما الآيات الثلاث...»، والمثبت هنا من جميع النسخ.

(٢) في (ب): أمرهم.

○ وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ مَا أَوْصَى بِهِ الْأَنْبِيَاءُ ﷺ.

● قَوْلُهُمْ: «إِنَّ فِي شَرَائِعِهِمُ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ».

○ قُلْنَا: إِنَّمَا يَتَّبِعُ النَّاسِخُ دُونَ الْمَنْسُوخِ، كَمَا فِي الشَّرِيعَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ:

الدليل الثاني

● فَمِنْهَا: أَنَّهُ قَضَى بِالْقِصَاصِ فِي السَّنِّ وَقَالَ: «كَتَابَ اللَّهُ الْقِصَاصَ»^(١)،

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ قِصَاصُ السَّنِّ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿الْيَسِّنَ بِالْيَسِّنِ﴾

[المائدة: ٤٥].

● الثَّانِي: مُرَاجَعَتُهُ التَّوْرَةَ فِي رَجْمِ الزَّانِئِينَ^(٢).

● الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا،

﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]»^(٣).

○ وَهَذَا خِطَابٌ مَعَ مُوسَى ﷺ.

وقد قيل:

اعتراض على
الدليل الثاني

● فِي الْأَوَّلِ: إِنَّهُ^(٤) دَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ

فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

(١) أخرجه أحمد (١٢٨/٣)، والبخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٦٧٥) من حديث أنس بن

مالك ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد (٥/٢)، والبخاري (٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩) من حديث ابن عمر ﷺ.

(٣) أخرجه أحمد (١٨٤/٣)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس بن مالك ﷺ، وأخرجه

البخاري (٥٩٧) دون ذكر النوم.

(٤) قوله: «وقد قيل: في الأول: إِنَّهُ» مكانها في (ل): «وقد أجيب عن الأول بأنه».

• وفي الثاني: أنه^(١) رَاجَعَ التَّوْرَةَ لِيُبَيِّنَ كَذِبَهُمْ، وأنه ليس بِمُخَالَفٍ شَرِيعَتَهُمْ.
وَمِنَ الْمَعْنَى:

الدليل الثالث

• أَنْ شَرَعَ اللهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- الْحُكْمَ فِي حَقِّ أُمَّةٍ:
○ يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ الْمَصْلَحَةِ بِهِ؛ فَإِنَّهُ حَكِيمٌ لَا يَخْلُو حُكْمُهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ،
○ وَيَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لَهُ،
■ فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ حَتَّى يَقُومَ عَلَى نَسْخِهِ دَلِيلٌ كَمَا فِي الشَّرِيعَةِ الْوَاحِدَةِ.

مناقشة الدليل
الأول للقول الثاني

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]؛
• فَإِنَّ الْمَشَارَكَةَ فِي بَعْضِ الشَّرِيعَةِ لَا يَمْنَعُ^(٢) نَسْبَتَهَا بِكَمَالِهَا إِلَى الْمَبْعُوثِ بِهَا؛ نَظَرًا إِلَى الْأَكْثَرِ.
وَبَقِيَّةُ الْأَدَلَّةِ:

مناقشة بقية أدلة
القول الثاني

• تَنْدَفِعُ بِكَوْنِ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى لَمْ تَثْبُتْ بِطَرِيقِ مُوثُوقٍ بِهِ، بَلْ قَدْ أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بِتَحْرِيفِ أَهْلِهَا وَتَبْدِيلِهِمْ،
○ فَلِذَلِكَ أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عُمَرَ اكْتِتَابَ التَّوْرَةِ،

(١) قوله: «وفي الثاني أنه» مكانها في (ل): «وعن الثاني بأنه».

(٢) في (ب، ل) بلا نقط، والمثبت من (ع، ز، س)، وفي طبعة د. النملة (٢/ ٥٢٤): تمنع.

- وصَوَّبَ مُعَاذًا فِي إِعْرَاضِهِ عَنْ كُتُبِهِمْ،
- وَلَمْ يَلْزَمَهُ وَلَا الصَّحَابَةَ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا، وَلَا الْبَحْثُ عَنْهَا.
- وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ: الرَّجُوعُ إِلَى مَا ثَبَتَ مِنْهَا بِشَرْعِنَا؛
- كَأَيَّةِ الْقِصَاصِ، وَالرَّجْمِ، وَنَحْوِهِمَا،
- وَهُوَ مِمَّا تَضَمَّنَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَيَكُونُ مِنْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ
الْعُدُولُ عَنْهُ.



الثاني من الأصول المختلف فيها: قول الصحابي

إذا لم يظهر له مخالف

فَرَوِيَ: أَنَّهُ حُجَّةٌ، يُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ، وَبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

وَرَوِيَ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ؛

القول الثاني

[١] لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْعَلَطُ وَالْخَطَأُ وَالسَّهْوُ، وَلَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُ.

أدلة القول الثاني

[٢] وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ^(١) عِصْمَةُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْاِخْتِلَافُ؟

[٣] وَقَدْ جَوَّزَ الصَّحَابَةُ مُخَالَفَتَهُمْ، فَلَمْ يُنْكَرْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمَا.

○ فَاِنْتِفَاءُ الدَّلِيلِ عَلَى الْعِصْمَةِ، وَوُقُوعُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَتَجْوِيزُهُمْ مُخَالَفَتَهُمْ: ثَلَاثَةُ أَدْلَةٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْحُجَّةُ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؛

القول الثالث

● لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»^(٢).

دليل القول الثالث

(١) في (ز) بلا نقط، وفي (ل): يجوز [أو: تجوز]، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/١٢٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه

(٤٢، ٤٣) من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

القول الرابع

وَذَهَبَ آخَرُونَ: إِلَى أَنَّ الْحُجَّةَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ؛

دليل القول الرابع

• لقوله ﷺ: «اقتدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(١).

أدلة القول الأول

وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى:

[١] قول النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٢).

○ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا خِطَابٌ لِعَوَامِّ عَصْرِهِ؛ بِدَلِيلِ: أَنَّ الصَّحَابِيَّ غَيْرُ

دَاخِلٍ فِيهِ.

○ قُلْنَا: اللَّفْظُ عَامٌّ، لَكِنْ خَرَجَ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ بِقَرِينَةٍ: أَنَّهُمُ الَّذِينَ

أُمِرَ بِتَقْلِيدِهِمْ، وَجُعِلَ الْأَمْرُ لغيرِهِمْ.

= صححه الترمذي، وابن حبان (٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣٠٦).

(١) أخرجه أحمد (٣٨٢/٥)، والترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧) من حديث

حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

صححه العقيلي في الضعفاء (٣٠٨/٥)، وابن حبان (٦٩٠٢)، والحاكم (٧٥/٣)،

وحسنه الترمذي وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣٠٦).

(٢) روي عن جمع من الصحابة، وهم: عمر وابنه وابن عباس وجابر وأبي هريرة

والضحاك بن مزاحم وأنس.

وانظر في ذكر طرقه: تخريج أحاديث الكشاف (٢/٢٢٩ وما بعده) والبدر المنير

(٩/٥٨٤ وما بعده).

والحديث ضعّفه الإمام أحمد كما في المنتخب من علل الخلال (٦٩)، والبيهقي في

المدخل إلى السنن (١/١٤٩)، وابن عبد البر في بيان العلم وفضله (١٧٥٨)، وحكى

عن البزار إنكاره (١٧٥٧)، وأنكره ابن كثير في تحفة الطالب (٥٣)، وابن الملقن في

البدر المنير (٩/٥٨٧) وحكى عن ابن حزم قوله: «لا شك أنه مكذوب».

[٢] ومن وجه آخر هو: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَبْعَدُ مِنَ
الْخَطَا؛ لِأَنَّهُمْ حَضَرُوا التَّنْزِيلَ، وَسَمِعُوا كَلَامَ الرَّسُولِ مِنْهُ، فَهُمْ
أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ، وَأَعْرِفُ بِالْمَقَاصِدِ،
○ فَيَكُونُ قَوْلُهُمْ أَوْلَى، كَالْعُلَمَاءِ مَعَ الْعَامَّةِ.

وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَدَمِ الْعِصْمَةِ:

مناقشة الدليل
الأول للقول الثاني

● فلا يلزم؛

○ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ غَيْرَ مَعْصُومٍ، وَيَلْزَمُ الْعَامِيَ تَقْلِيدُهُ.

مناقشة دليل القول
الثالث

وقول من خَصَّ الْأَئِمَّةَ بِالْاِحْتِجَاجِ بِقَوْلِهِمْ: لَا يَصِحُّ؛

● لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ عُمُومِ الدَّلِيلِ فِي غَيْرِهِمْ.

وتخصيصهم بالأمر بالافتداء بهم:

مناقشة دليل القول
الرابع

● يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْاِفْتِدَاءَ بِهِمْ فِي سِيرَتِهِمْ وَعَدْلِهِمْ،

● وَيُحْتَمَلُ: أَنَّهُ ذَكَرَهُمْ؛ لَكُونِهِمْ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ يَجِبُ الْاِفْتِدَاءُ بِهِمْ،

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.





الأخذ بأحد أقوال
الصحابة من غير
دليل



فصل

وإذا اختلفت الصحابة على قولين: لم يجز للمجتهد الأخذ بقول بعضهم من غير دليل.

القول الأول
(اختيار المؤلف)

خلافًا لبعض الحنفية وبعض المتكلمين: أنه يجوز ذلك، ما لم يُنكر على القائل قوله؛

القول الثاني

[١] لأنَّ اختلافهم إجماعٌ على تسويغ الخلاف، والأخذ بكل واحد من القولين.

أدلة القول الثاني

[٢] ولهذا رجع عمر إلى قول معاذٍ في ترك رجم المرأة^(١). وهذا فاسدٌ؛

[١] فإنَّ قول الصحابة لا يزيد على الكتاب والسنة، ولو تعارض

أدلة القول الأول

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٥٤ / ٧)، وسعيد بن منصور في السنن (٢٠٧٦)، وابن أبي شيبة (٨٨ / ١٠)، والدارقطني (٣٨٧٦) من حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن أشياخه، عن عمر، أنه رفعت له امرأة قد غاب عنها زوجها ستين فجاء وهي حبلى، فهمَّ عمر برجمها، فقال له معاذ بن جبل: «يا أمير المؤمنين إن يك لك السبيل عليها فليس لك السبيل على ما في بطنها»، فتركها عمر حتى ولدت غلاما قد نبئت ثنياه، ففرز زوجها شبهه به، قال عمر: «عجز النساء أن يلدن مثل معاذ، لولا معاذ هلك عمر».

قال ابن حزم في المحلى (٣١٦ / ١٠): «باطل؛ لأنه عن أبي سفيان وهو ضعيف، عن أشياخ وهم مجهولون».

دَلِيلَانِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ: لَمْ يَجْزُ الْأَخْذُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِدُونِ
التَّرْجِيحِ.

[٢] وَلَآئِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ صَوَابٌ وَالْآخَرَ خَطَأٌ، وَلَا نَعْلَمُ
ذَلِكَ إِلَّا بِالْدَّلِيلِ.

وَأِنَّمَا يَدُلُّ اخْتِلَافُهُمْ عَلَى تَسْوِيعِ الاجْتِهَادِ فِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ، أَمَّا عَلَى
الْأَخْذِ بِهِ: فَكَأَلَّا.

مناقشة الدليل
الأول للقول الثاني

وَأَمَّا رُجُوعُ عُمَرِ إِلَى مُعَاذٍ: فَلِأَنَّهُ بَانَ لَهُ الْحَقُّ بِدَلِيلِهِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ.

مناقشة الدليل
الثاني للقول الثاني





الثالث: الاستحسان



معاني الاستحسان
اصطلاحاً:

المعنى الأول

ولا بدَّ أوَّلاً من فَهْمِهِ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ: الْعُدُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِذَلِيلٍ خَاصٍّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ.

قَالَ الْقَاضِي يَعْقُوبُ^(١): الْقَوْلُ بِالِاسْتِحْسَانِ مَذْهَبُ أَحْمَدَ،

• وَهُوَ: أَنْ يَتْرَكَ حُكْمًا إِلَى حُكْمٍ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

وَهَذَا مِمَّا لَا يُنْكَرُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَّتِهِ؛ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَصْطِلَاحَاتِ مَعَ الْاِتِّفَاقِ فِي الْمَعْنَى.

حجبيته

الثَّانِي: أَنَّهُ مَا يَسْتَحْسِنُهُ الْمُجْتَهِدُ بِعَقْلِهِ.

المعنى الثاني

وَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ حُجَّةٌ؛

القول بحجبيته

تَمَسُّكًا بِ:

أدلة القول
بالحجية

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾

[الزمر: ١٨]، ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾

[الزمر: ٥٥].

(١) القاضي أبو علي يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سطورا العُكْبَرِي البَرْزِينِي، توفي سنة

(٤٨٦هـ)، من فقهاء الحنابلة.

[٢] وبقول النبي ﷺ: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(١).

[٣] وَلَأنَّ الأُمَّةَ اسْتَحْسَنَتْ دُخُولَ الْحَمَامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أُجْرَةٍ، وَكَذَلِكَ نَظَائِرُهُ؛ لِأنَّ التَّقْدِيرَ فِي مِثْلِ هَذَا قَبِيحٌ، فَاسْتَحْسَنُوا تَرْكَهُ.

وَلَنَا عَلَى إِفْسَادِهِ مَسْلُكَانِ:

اختيار المؤلف القول
بعدم الحجية

الأول: أَنَّ هَذَا لَا يُعْرَفُ مِنْ ضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَنَظَرِهِ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ سَمْعٌ مُتَوَاتِرٌ، وَلَا نَقْلٌ آحَادٍ، وَمَهُمَا انْتَفَى الدَّلِيلُ وَجَبَ النِّفْيُ.

أدلة القول بعدم
الحجية

والثاني: أَنَّا نَعْلَمُ بِإِجْمَاعِ الأُمَّةِ قَبْلَهُمْ عَلَى^(٢) أَنَّ الْعَالِمَ لَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِمَجْرَدِ هَوَاهُ وَشَهْوَتِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الأدِّلَّةِ،

• وَالاستِحْسَانُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ: حُكْمٌ بِالْهَوَى الْمَجْرَدِ، فَهُوَ كَاسْتِحْسَانِ الْعَامِّيِّ،

○ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْعَامِّيِّ وَالْعَالِمِ فِي غَيْرِ مَعْرِفَةِ الأدِّلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَمْيِيزِ صَحِيحِهَا عَنْ فَاسِدِهَا؟

• وَلَعَلَّ مُسْتَنَدَ اسْتِحْسَانِهِ وَهُمْ وَخَيَالٌ، إِذَا عُرِضَ عَلَى الأدِّلَّةِ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ طَائِلٌ.

(١) رُوي مرفوعاً وموقوفاً على ابن مسعود وهو المحفوظ، أخرجه أحمد وغيره، وتقدم تخريجه (ص ٢٤٩).

(٢) ليست في (ل)، والذي في المستصفى (١/ ٥٤٥): «أَنَا نَعْلَمُ قَطْعًا إِجْمَاعَ الأُمَّةِ قَبْلَهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ...».

• قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ»^(١).

• وَلَمْ يَقُلْ مَعَاذَ حِينَ بُعِثَ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنِّي أَسْتَحْسِنُ»، بَلْ ذَكَرَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالاجْتِهَادَ فَقَطْ^(٢).

وَأَمَّا اتِّبَاعُ أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبَّنَا: فَوَاجِبٌ،

• فَلْيَبَيِّنُوا أَنَّ هَذَا مِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا،

• فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحْسَنِهِ.

والخبر:

• دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ.

• ثُمَّ يُلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ اسْتِحْسَانُ الْعَوَامِّ وَالصَّبَّيَانِ،

○ فَإِنْ فَرَّقُوا بَأْنَهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلنَّظَرِ،

■ قُلْنَا: إِذَا كَانَ لَا يَنْظُرُ فِي الْأَدِلَّةِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ؟

وما اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ:

• فَلَعَلَّ مُسْتَنَدَ ذَلِكَ: جَرَيَانُهُ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ، مَعَ

مَعْرِفَتِهِ بِهِ؛

○ لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ فِي تَقْدِيرِ الْمَاءِ الْمَصْبُوبِ فِي الْحَمَّامِ، وَمُدَّةِ

المقامِ،

مناقشة الدليل
الأول للقول
بالحجية

مناقشة الدليل
الثاني للقول
بالحجية

مناقشة الدليل
الثالث للقول
بالحجية

(١) انظر: الأم للشافعي (٧/ ٤٩٧، ٩/ ٧٤)، والرسالة (ص ٢٥، ٥٠٧).

(٢) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وتقدم تخريجه (ص ٢٤١).

■ وَالْمَشَقَّةُ سَبَبُ الرُّخْصَةِ.

● وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ:

○ دُخُولُ الْحَمَّامِ مُسْتَبَاحٌ بِالْقَرِينَةِ،

○ وَالْمَاءُ مُتَلَفٌ بِشَرَطِ الْعَوَضِ بِقَرِينَةِ حَالِ الْحَمَّامِيِّ،

○ ثُمَّ مَا يَبْدُو لَهُ إِنْ ارْتَضَاهُ الْحَمَّامِيُّ وَاكْتَفَى بِهِ عَوَضًا، وَإِلَّا طَالَبَهُ

بِالْمَزِيدِ إِنْ شَاءَ،

■ فَهَذَا أَمْرٌ مُنْقَاسٌ، وَالْقِيَاسُ حُجَّةٌ.

الثالث: قولهم المراد به: «دليلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ لَا يَقْدِرُ عَلَى

المعنى الثالث
للاستحسان

التَّعْبِيرِ عَنْهُ»،

وَهَذَا هَوَسٌ^(١)؛

حجيته

● فَإِنَّ مَا لَا يُعْبَرُ عَنْهُ لَا يُدْرَى أَهْوَوْهُمْ أَمْ تَحْقِيقٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إظهارِهِ

لِيعْتَبَرِ بِأَدَلَّةِ الشَّرِيعَةِ، فَلْتُصَحِّحْهُ أَوْ تَرْيَقْهُ.





الرابع من الأصول المختلف فيها: الاستصلاح

وهو: اتِّبَاعُ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ.

الاستصلاح اصطلاحاً

والمصلحة: هي جَلْبُ الْمُنْفَعَةِ، أو دَفْعُ الْمَضَرَّةِ.

المصلحة اصطلاحاً

وهي على ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أقسام المصالح:

قِسْمٌ شَهِدَ الشَّرْعُ بِاعْتِبَارِهَا؛

١. المصالح المعتبرة

• فَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَهُوَ: اقْتِبَاسُ الْحُكْمِ مِنْ مَعْقُولِ النَّصِّ أَوْ
الْإِجْمَاعِ.

حجية هذا القسم

القسم الثاني: مَا شَهِدَ بُطْلَانُهُ؛

٢. المصالح الملغاة

• كإِجَابِ الصَّوْمِ بِالْوُقَاعِ فِي رَمَضَانَ عَلَى الْمَلِكِ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا
عَلَيْهِ الْعِتْقَ سَهْلَ عَلَيْهِ فَلَا يَنْزَجِرُ، وَالْكَفَّارَةُ وُضِعَتْ لِلزَّجْرِ.

حجية هذا القسم

فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي بُطْلَانِهِ؛

• لِمُخَالَفَةِ النَّصِّ،

• وَفَتْحُ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ حُدُودِ الشَّرْعِ.

٣. المصالح المرسلة

الْثَّلَاثُ: مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ بِإِبْطَالٍ، وَلَا بِاعْتِبَارٍ مُعَيَّنٍ.

وَهَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ ضُرُوبٍ:

مراقبتها:

أَحَدُهَا: مَا يَقَعُ فِي مَرْتَبَةِ الْحَاجَاتِ:

١. الحاجيات

• كَتَسْلِيَطِ الْوَلِيِّ عَلَى تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ،

○ فذلِكَ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ؛ لِتَحْصِيلِ الْكُفُوفِ؛ خِيفَةً
مِنَ الْفَوَاتِ، وَاسْتِقْبَالًا لِلصَّلَاحِ الْمُنْتَظَرِ فِي الْمَالِ.

الضرب الثاني: ما يقع موقع التحسين والتزوين ورعاية حسن المناهج
في العادات^(١) والمعاملات؛

٢. التحسينيات

• كاعتبار الولي في النكاح؛

○ صيانة للمرأة عن مباشرة العقد؛ لكونه مشعرًا بتوقان نفسها إلى
الرجال، ولا يليق ذلك بالمرأة، ففوض ذلك إلى الولي؛ حملًا
للخلق على أحسن المناهج.

○ ولو أمكن تعليل ذلك بقصور رأي المرأة في انتقاد^(٢) الأزواج،
وسرعة الاغترار بالظاهر؛ لكان من الضرب الأول، ولكن لا
يصح ذلك في سلب عبارتها.

فهذان الضربان: لا نعلم خلافًا في أنه لا يجوز التمسك بهما من غير

أصل؛

حجية المصالح
المرسلة: الحاجة
والتحسينية

(١) في (ب، ز، س، ل): العادات، والمثبت من (ع)، وهو الموافق لما في المستصفى
(٥٥٤/١).

(٢) المثبت من جميع النسخ، وهو الموافق لما في المستصفى بتحقيق د. الأشقر (٤١٩/١)،
والذي في المستصفى طبعة بولاق (٢٩٢/١) وتحقيق د. حمزة حافظ (٥٥٥/١):
انتقاء.

- فَإِنَّهُ لَوْ جازَ ذَلِكَ كَانَ وَضْعًا لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ،
- وَلَمَّا اخْتَجْنَا إِلَى بَعْثَةِ الرُّسُلِ.
- وَلَكَانَ الْعَامِّي يساوي الْعَالِمَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْرِفُ مَصْلَحَةَ نَفْسِهِ.

الضروريات ٣. الضَرْبُ الثَّالِثُ: مَا يَقَعُ فِي رُتْبَةِ الضَّرُورِيَّاتِ: وَهُوَ مَا عُرِفَ مِنَ الشَّارِعِ الْاِلْتِفَاتُ إِلَيْهَا.

الضروريات الخمس وهي خمسة: أَنْ يَحْفَظَ عَلَيْهِمْ:

[١] دِينَهُمْ،

[٢] وَأَنْفُسَهُمْ،

[٣] وَعَقْلَهُمْ،

[٤] وَنَسَبَهُمْ،

[٥] وَمَالَهُمْ.

ومثاله:

امثلة للضروريات الخمس

[١] قَضَاءُ الشَّرْعِ^(١) بِقَتْلِ الْكَافِرِ الْمُضِلِّ، وَعُقُوبَةُ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِي إِلَى الْبِدْعِ؛ صِيَانَةُ لِدِينِهِمْ.

[٢] وَقَضَاؤُهُ بِالْقِصَاصِ؛ إِذْ بِهِ حَفْظُ النُّفُوسِ.

[٣] وَإِجَابَةُ حَدِّ الشُّرْبِ؛ إِذْ بِهِ حَفْظُ الْعُقُولِ.

[٤] وإيجابُهُ حَدَّ الزَّنا؛ حفظًا للنَّسْلِ والأنسابِ.

[٥] وإيجابُ^(١) زَجْرِ السُّراقِ؛ حفظًا للأموالِ.

وتَفَوُّيْتُ هذه الأُصولَ الخمسةَ والزَّجْرَ عَنْهَا يَسْتَحِيلُ^(٢).

فَذَهَبَ مالُكَ، وبعضُ الشَّافعيةِ إلى أن هذه المصلحة حُجَّةٌ؛

• لأنَّا قد عَلِمْنَا أن ذلك من مقاصِدِ الشَّرْعِ،

○ وَكَوْنُ هذه المعاني مقصودةً عُرِفَ بأدلةٍ كثيرةٍ لا حصرَ لَهَا من

الكتابِ والسُّنَّةِ وقرائنِ الأحوالِ وتَفَارِيقِ الأَمَارَاتِ.

• فنَسَمِّي^(٣) ذلك مصلحةً مرسلَةً، ولا نُسَمِّيهِ قِيَّاسًا؛

○ لأنَّ القِيَّاسَ يرجعُ إلى أصلٍ مُعَيَّنٍ.

والصَّحِيحُ: أن ذلك ليس بِحُجَّةٍ؛

• لأنَّهُ:

○ مَا عُرِفَ مِنَ الشَّارِعِ المحافظةُ على الدِّماءِ بِكُلِّ طريقٍ؛ ولذلك

لم تُشَرَّعِ المِثْلَةُ وإن كَانَتْ أبلغَ في الرَّدْعِ والزَّجْرِ،

○ ولم يُشَرَّعِ القَتْلُ في السَّرَقَةِ وشربِ الخَمْرِ،

حجية المصالح
المرسلة الضرورية
القول الأول
دليل القول الأول

الفرق بين القياس
والمصالح المرسلة

القول الثاني
(اختيار المؤلف)

أدلة القول الثاني

(١) المثبت في طبعة د. النملة (٥٣٩ / ٢): وإيجابه، والمثبت هنا من جميع النسخ.

(٢) في (ع) زيادة: شرعاً.

(٣) قوله: فنسمي، كتبت في (ع) بالنون والياء وهي إلى النون أقرب، وفي (ب، ل) بلا نقط،

وفي (ز) بالياء: فيسمى، وفي (س): فسمى، ورجحنا النون مراعاة للسياق خصوصاً وأن

النسخ (ع، ب، ز، ل) اتفقت على النون في الموضع الثاني: «ولا نسميه».

● فَإِذَا أُثْبِتَ حُكْمًا لِمَصْلَحَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصَالِحِ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الشَّرْعَ حَافِظٌ عَلَى تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ بِإِثْبَاتِ ذَلِكَ الْحُكْمِ:

○ كَانَ وَضْعًا لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ، وَحُكْمًا بِالْعَقْلِ الْمُجَرَّدِ،

■ كَمَا حُكِيَ أَنَّ مَالِكًا قَالَ: «يَجُوزُ قَتْلُ الثُّلُثِ مِنَ الْخَلْقِ

لَا سِتْصِلَاحِ الثُّلُثِينَ»^(١)، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ الشَّرْعَ حَافِظٌ عَلَى مَصْلَحَتِهِمْ بِهَذَا الطَّرِيقِ، فَلَا يُشْرَعُ مِثْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قال الطوفي في شرح المختصر (٣/٢١١): «لم أجد هذا منقولاً فيما وقفت عليه من كتب المالكية، وسألت عنه جماعة من فضلائهم، فقالوا: لا نعرفه».

فهرس الموضوعات

٧	مقدمة إثراء المتون
١٢	عملنا في الكتاب
١٢	أولاً: مقابلة النسخ المخطوطة
٢٣	ثانياً: ما يتعلق بالخدمة العلمية والفنية للكتاب
٢٩	التعريف بكتاب (روضة الناظر) ومؤلفه
٢٩	أولاً: التعريف بالمؤلف
٣٣	ثانياً: التعريف بكتاب (روضة الناظر)
٣٩	نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق
	النص المحقق
١	مقدمة المؤلف
٥	المقدمة المنطقية
٨	فصل في أقسام الحد
١٦	فصل في طرق الاعتراض على الحد
١٨	فصل في البرهان
٢٠	فصل في أقسام الدلالات اللفظية
٢٤	فصل في أسباب إدراك المعاني

- فصل في القضايا التي يتركب منها البرهان ٢٦
- فصل في أضرب البرهان ٢٨
- فصل في الخروج عن نظم البرهان ٣٥
- فصل في مراتب الإدراك ٣٧
- فصل في لزوم النتيجة من المقدمتين ٤٢
- فصل في أقسام البرهان باعتبار المستدل به ٤٦
- فصل في الاستدلال بالاستقراء ٤٧
- الكتاب الأول: في تقسيم أحكام التكليف إلى خمسة أقسام وفي حقائقها ٤٩
- فصل في القسم الأول: الواجب ٥١
- فصل في انقسام الواجب باعتبار ذاته ٥٣
- فصل في انقسام الواجب باعتبار وقته إلى مضيق وموسع ٥٦
- فصل في حكم تأخير الواجب الموسع قبل ضيق وقته ٦٠
- فصل في قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به ٦١
- فصل في حكم اختلاط الحلال بالحرام ٦٣
- فصل في الزيادة على أقل الواجب الذي لا يتقيد بحد ٦٤
- القسم الثاني: المندوب ٦٦
- القسم الثالث: المباح ٦٩
- فصل في حكم الأفعال قبل ورود الشرع ٧١
- فصل: هل المباح مأمور به؟ ٧٤

٧٦	القسم الرابع: المكروه
٧٧	فصل في الأمر المطلق لا يتناول المكروه
٧٨	القسم الخامس: الحرام
٨٢	فصل في أقسام النهي باعتبار ما يعود إليه
٨٥	فصل: هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟
٨٧	فصل في التكليف
٩٠	فصل في تكليف الناسي والنائم والسكران
٩٢	فصل في تكليف المكروه
٩٣	فصل في تكليف الكفار بفروع الشريعة
٩٥	فصل في شروط الفعل المكلف به
١٠٠	فصل في متعلق التكليف
١٠٢	الضرب الثاني من الأحكام: ما يتلقى من خطاب الوضع والإخبار
١٠٥	فصل في الشرط والمانع
١٠٧	القسم الثاني: الصحة والفساد
١٠٩	فصل في القضاء والإعادة والأداء
١١١	فصل في العزيمة والرخصة
١١٥	الكتاب الثاني: في أدلة الأحكام
١١٧	فصل في الأصل الأول: كتاب الله تعالى
١١٩	فصل في الاحتجاج بالقراءة الشاذة

فصل في المجاز في القرآن	١٢١
فصل في وجود الألفاظ الأعجمية في القرآن	١٢٢
فصل في المحكم والمتشابه في القرآن	١٢٤
باب النسخ	١٢٨
فصل في إثبات النسخ	١٣٤
فصل في أنواع النسخ في القرآن وما فيها من الاختلاف	١٣٦
فصل في حكم النسخ قبل التمكن من الامتثال	١٣٨
فصل في الزيادة على النص	١٤٣
فصل في نسخ بعض العبادة أو شرطها	١٤٨
فصل في نسخ العبادة إلى غير بدل	١٥٠
فصل في النسخ بالأخف والأثقل	١٥٢
فصل في ثبوت حكم النسخ في حق من لم يبلغه	١٥٤
فصل في النسخ في الكتاب والسنة تواترًا وآحادًا	١٥٥
فصل في نسخ القرآن والسنة المتواترة بالسنة الأحادية	١٥٩
فصل في نسخ الإجماع والنسخ به	١٦١
فصل في نسخ القياس والنسخ به	١٦٢
فصل في نسخ مفهوم الأولى والنسخ به	١٦٣
فصل فيما يعرف به النسخ	١٦٤
الأصل الثاني من الأدلة: سنة النبي ﷺ	١٦٧

فصل في الأخبار	١٧٤
فصل في نوع العلم الحاصل بالتواتر	١٧٦
فصل في تفاوت حصول العلم في الوقائع والأشخاص	١٧٨
فصل في شروط التواتر	١٨١
فصل في ما لا يشترط فيه التواتر	١٨٤
فصل في إمكان تواطؤ أهل التواتر على كتمان ما يحتاج إلى نقله .	١٨٥
القسم الثاني: أخبار الآحاد	١٨٦
فصل في التعبد بخبر الواحد عقلاً من حيث الجواز وعدمه .	١٨٩
فصل في التعبد بخبر الواحد عقلاً من حيث الوجوب وعدمه	١٩١
فصل في التعبد بخبر الواحد سمعاً	١٩٢
فصل في اشتراط مجيء الخبر عن كل راوٍ من طريقتين ليقبل	٢٠١
فصل في شروط الراوي المقبول الرواية	٢٠٢
فصل في خبر مجهول الحال	٢٠٧
فصل في ما لا يشترط في الراوي ولا يقدر في الرواية	٢١١
فصل في التزكية والجرح	٢١٣
فصل في التعديل	٢١٥
فصل في عدالة الصحابة	٢١٨
فصل في رواية المحدود في القذف	٢٢٠
فصل في كيفية الرواية	٢٢١

فصل في رواية الراوي لسماعه عن خط يثق به	٢٢٦
فصل في التباس السماع	٢٢٧
فصل في إنكار الشيخ للحديث المروي عنه	٢٢٨
فصل في زيادة الثقة	٢٣٠
فصل في رواية الحديث بالمعنى	٢٣٢
فصل في الحديث المرسل	٢٣٤
فصل في خبر الواحد فيما تعم به البلوى	٢٣٨
فصل في خبر الواحد في الحدود	٢٤٠
فصل في خبر الواحد إذا خالف القياس	٢٤١
الأصل الثالث: الإجماع	٢٤٤
فصل في اشتراط عدد التواتر في المجمعين	٢٥٣
فصل: من يعتبر قوله في الإجماع، ومن لا يعتبر	٢٥٤
فصل: المشتغلون بالعلم ممن لم يبلغوا درجة الاجتهاد	٢٥٦
فصل في الكافر والفاسق	٢٥٩
مسألة في الإجماع بعد عصر الصحابة	٢٦٠
فصل في الإجماع بعد الخلاف المستقر	٢٦٤
فصل في الاعتداد بخلاف التابعي المجتهد في عصر الصحابة	٢٦٦
فصل في انعقاد الإجماع بقول الأكثر	٢٦٩

فصل في عمل أهل المدينة	٢٧٣
فصل في اتفاق الخلفاء الأربعة	٢٧٥
مسألة في اشتراط انقراض العصر لصحة الإجماع	٢٧٦
مسألة في إحداث قول ثالث	٢٨٠
فصل في الإجماع السكوتي	٢٨٣
مسألة في حجية الإجماع المستند إلى اجتهد وقياس	٢٨٧
فصل في تقسيم الإجماع باعتبار القطع والظن	٢٨٩
فصل في الأخذ بأقل ما قيل	٢٩١
الأصل الرابع: في استصحاب الحال ودليل العقل	٢٩٢
فصل: هل يلزم النافي للحكم دليل ؟	٢٩٧
الكتاب الثالث: في بيان أصول مختلف فيها	٣٠١
الثاني من الأصول المختلف فيها: قول الصحابي إذا لم يظهر له	
مخالف	٣٠٨
فصل في الأخذ بأحد أقوال الصحابة من غير دليل	٣١١
الثالث: الاستحسان	٣١٣
الرابع من الأصول المختلف فيها: الاستصلاح	٣١٧